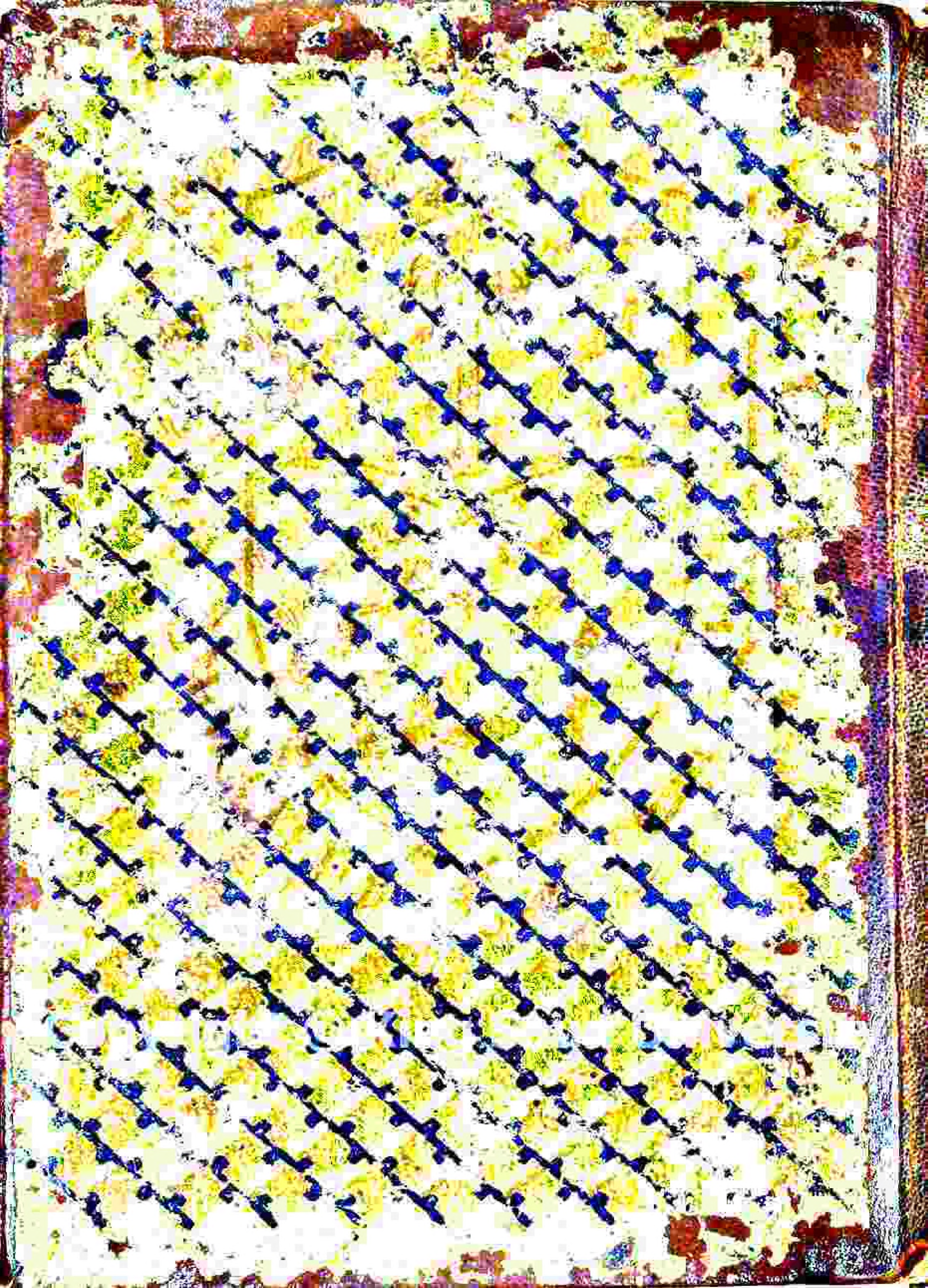


OWN







01/3/1

محرم ۱۳۰۲ (کتاب سال)

0







و عبودیت

كفرية باليد الشيخ العلامة أبو العباس أحمد بن

وَقُلْ وَأَوْفُوا مِلَّةَ

فلوكر مثل هذا انهم لم يحاذروا فيهم ودرية ذريتهم ما نحن اسلوا واما

من حواء من حواء ان كان له اخوة و... اقل من درجته وانزل من اليمين

متبعات الاخ واختتمت من اهل الطبقة العليا ثم فوجئت احدى كفو

بما وبيته كما هو وفتن من اهل السجلى وهي كسفتها فمما دى

كذلك الكمال في النظر، فإنه بمنزلة النظر في النور، فتخصيصه

عَمَّ تَحْمَدُ فَيَكُونُ مَعَهُ وَالْفَرْقُ لَمْ يَكُنْ وَلَا بِلَا أَهْلِ دَرْجَعَةٍ إِذَا الْبُرْدُ عَمَّ

يقود المزمع انه لا ترحل السيد مع العبد كما هو الحال في

عمر کا صوبہ محض معارضہ خصوصی سرورہ انجمنیں مستوفی القمار

وَمِنْ مَعَارِضِهِ جَارٌ عَلَيْهِ

وَلَمْ يُولَعْكَ ابْنُكَ فِي الْمَقْبَرَةِ إِذْ لَمْ يُلْجُؤْكَ إِلَى الْوُجُوهِ (أَبْنُ قَامٍ) مَا بَعْدَ مَا يَأْتِيهِ

از کان مجاور (عجما) و با تغییر از کان مقلقا و با ایمن از کان مجاورا

يا مني ان تحقوا المعارض ولم يمكن الجمع بحال الوجوه التالية

ان هذا الصنيع يفتخرون به السبعون مع العلي وهو الموابي اعني الناس في

في سبيلهم وبعثهم والعرفاء فإني قد علمت أنكم قد علمتم

له ولذا جرحهم يقولون في بطلان الرواية يورثون

فلا تدري ويقولون حج المرجع جبارا

الحامد الوفي

اعتباراً لأفريقيه وبقية دوله

و ماورد في النسخة في طريق بيرتة ان

أمرنا أن نخرجها من بيننا

انصر وکان امرؤ ایہ کے لیے کہ اس نے

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

والأحراب من بني النضير الذين كانوا يقاتلون النبي صلى الله عليه وآله وسلم

۱۰ ادعای قاتل از ویست که من در روز شنبه بیستم ماه رجب سال ۹۸۵ هجری قمری در منزل خود در محله کهنه بازار تهران با یک نفر نامشروعاً مشاجره کردم و او مرا به ضرب شمشیر کشت.

الدولة بنصف طاعة الرعية فان قلت فالرعية تترك بعضا من الشرط

وَمَا يَنْفَعُ الْخَلْقَ الْمَعْنَى فَلَقَ أَمَّا الْمُتَقَرُّونَ بِمَا يَحِبُّونَ

عنه كتابا وحدا النسخة و لو كان ليقولوا و اما المتأخرون من اهل العلم

[illegible]

ضممت والكلام معتمد زوجة / حاول اني فيها سر مع وجود البارق

وله صفة النفس وهو حيفة العليا تحت الطيفة السفلى أخرى

عالم الالة علم الحكي رقيقة المفيس عليه وصح في علم اعلا بيتهم ولهم

لأنه صحت في ذلك الجلاب هو، وصرح جري الجلاب في ما بين

انور شعروا به عمورهم من الحام مضيقه الدولة معكم الحجب المذكور

وتمت هذه المقالة في المسئلة فبقيت في المثلث هذا المثلث في المثلث

*(continued)*



فمن — كما قصروا  
المنحازة في التنازل  
عن شيخهم والزموا

مجلس

[illegible]



وبقوله انه ان لم ير الخلق اعلم ان المحسر اذا منع الولد من ابيه  
 ما مع غيره والمفهوم في هذا انما هو على احد على اطلاق  
 جلة على جلة واخفى بداية وجه قوله تعالى وهو احياء لم يمت  
 لم يمت ولم يمت في كل اعقابهم بعد انقضاء جميعهم لم يمتوا  
 مع الاصل انما هو ما ذكرته وخفي الخالف في الحاجة الى الالة  
 ليروى في هذا ما يخفى يقال ولهم الجمع بينه لغيره من المحسر  
 يفعل ذلك ولا نص في هذا من الاصل في ما من سواهم من سواهم  
 بما بقي من رزق الا على ما يقع فيه لغيرهم حتى اذ هو لهم بينه قول  
 المحسر بذلك انما هو من اغيرهم الخ كذا يكون فظاهر في الله عند  
 وراجع عليه منطوقها بما في تصحيح اعز الله بها عنه  
 وتوكل على امته الصالحين ووفقت على جواب المقتل فيه وهو مع  
 وبه انوار ما استرلته به من كلام الله عز وجل وعرف الناس كذا  
 عنون بهم موضع الاستدلال وانما لم يعانروا انما ارادوا ذلك  
 بيان لما ذكرته من كماله من خالفا فيه واعتراضا من اعتراف عليه  
 هو ما انصرف عنهم واما المعاندة فهو نص في قوله فله ان يمت  
 الرجوع عنه الى ما هو احسن منه وما اهتمت وما اظلت لم يمت  
 من ذهب الرضا النوراني في ذلك في بعض عباد الرزق يستحقون  
 القول في الالبية والاصل في هذا المحسر انما هو من الله عز وجل  
 اليه واما قوله التحيي فيه ونزبه الى التقرب به اليه فيما يشاء من  
 رجاء القرب وان كان غير ما افطر بوجوب ان يتبع قوله في وجوب  
 كسبه فان كان له قول محتمل بوجوب ان يخل على الطهر فمما لا ان  
 يعاظم الخضره اطل على غير اذ كان المحسر ما اذا انصرف  
 الاصل ولم يمت فيه الخالف في الجواب في المسئلة المذكورة لبيان علم

وردها

وردها اليه وذلك ان المحسر لما حصر على نفسه وقال في كسبه في علم  
 اعقاب من انقضى من اجل ان يبرئ من ذلك في علم اعقابهم بعد انقضاء  
 جميعهم وان يبرئ من علم اعقاب من انقضى مع ان يبرئ من جميعهم لا  
 لا احتمال الالبية للوجهين جميعا احتمالا او اطلاقا له لهما وكذا انما  
 كان من الاعقاب على حصة على جميعهم في كل من يبرئ من جميعهم  
 كل واحد من الوجهين الا ترى اننا نقول ولو لم يكن من رزق الا  
 في ما توابعه من رزق ولو لم يكن حادفا في قوله وان كان كل ما ولو واحد  
 من مائة فيل انما يولد الا ترى نقول انما يمت في كل من يبرئ من جميعهم  
 في باقية فتكون حادفا في قوله وان كان كل ما انقضى دارا جميعها  
 جميعا فيل انما يمت في الا ترى وكفى من الرزق على هذا قوله عز وجل  
 كيف تكفون بالله ان لم يحسب الالة لانه قد علم انه امان كل واحد من  
 بعد ان احياءه فلان في نقصهم وانه اراد ما لم يمت منهم ادراكه يموت  
 جميعهم والصفة في البعض واحد بلوا ان كل واحد من محملة للوجهين  
 للوجهين لما ان يبرئ من الواحدة غير مرادة بل الا ترى وهذا من مائة  
 كان قوله في علم الاولات محتملا للوجهين وجب ان يكون في مائة من  
 لولده وما يرجع على اخوته لان الولد انما يمت من رزق الا حادفا  
 في الالبية لان الاضطر من قصر المحسر ان يكون بينهم على سبيل الميراث  
 ولو اراد وانما يمت في المحسر في يموت والده وكل اعلمه لئلا في علم  
 اولاده من رزق انقضاء جميعهم فلا اختلافا في هذا المسئلة تطاول  
 وقع بين الماحسين في الراجحة ما الحاشية فلا با في هذا وهو محتمل  
 للتساوي في رزق حادفا في رزق. وما قال انما يمت في رزق الا حادفا  
 بهذا الالبية في يموت والده وجميع اعلمه وقال ان البقية في تفتق  
 المتخيب في اللسان اخرى دون فلا با في ما ينبغي ان يكون اذا قال



ثم عا اعطاهم اولادهم في انه لا بد من اولاد في الحبس لا بعد انقضاء  
 جميع الاباء ولا حجة له في طاهر ما لا يزال الحبس لا حجة له للقاء بين  
 و ابنته وما يدل على ان قول الحبس في عا اعطاهم في المحل ان يبريد  
 لا بد من اولادهم في الحبس لا بعد موت ابية دليل على طاهر انه لو كان  
 حيا فكل هذا الذي اردت لوجب ان يصرف في ذلك قطعا بل لا اقل  
 ان تكون هذه ارادة وكان لا طار او لولا الرجل اخوانه بعد موته من  
 اخيه وجب ان لا يعمل في نجات من ينزل الحبس عزولوا الى اخوته  
 الابنية وانما يقال انه الاموال حيلت عليه الناس لا احتمال  
 رجوع قوله في عا اعطاهم من بعدهم على نجات منه اعلى في جميعهم  
 والمسئلة ابين من ان تخرج الى استقلال على حجة وتبرفة الخطاب  
 بين الصيغتين وادعاء في قول الحبس في عا اعطاهم من بعدهم في عا  
 انه لا دخل لاحد من اولاد الوارثة يتفرقة الجميع تكلي بغير تعيين معان  
 الاباء ومقتضى الالقاء الخطاب ولو سلمنا ذلك لما ان اتباع  
 في رد اللغة اذا خالف المعنى انما لا تقبل بعد في الاباء لا في غيرها  
 ولما تتبعنا جرد هادون معانيه لعماد لا يني كبر او لا يني لعماد لا يني  
 عز وجل يقول واعبروا ما سمعتم زودنه لانه لغة طاهر الامر والمراد  
 به الوعير والتهيب وقال لا يلبسوا جلب عليهم الى وليس هو امر بل  
 هو منهي عنه وهذا من حيث انما على اهل العراق في اعتبارهم لمجرد  
 الالقاء في لا يني دون معانيه وبالله التوفيق في كلام ابن رستم  
 واتقى ابن عرفة في كلام ابن رستم في البيان وافق ابن رستم على نقل  
 كلامه في نوارته وقال بعد فقلت في طاهر كلامه ابن رستم الحبس  
 فعمل فاذا تقرر ترجيح احراز الاحتمال في تفسير الواقي برجحه ابن  
 رستم بعد ان الناس واستصحاب الحال السابفة ورجحه فصرح بان

احراز

طوام

احراز الاحتمال في اللغة وتقرر في اختلافه في لا يني اذا انفار في جميع  
 اللغة والعرب والعس في كل قول في العرب واللفظة والس في بانك  
 ا في واصلا اهل العراق يمتنعون اللغة دون المعنى والبساق  
 والغبية وهو خطأ في الفتوى لان الاحكام منقولة بعد في الاباء دون  
 طاهر حاله يود الى الكبر والالعب في البرزخ في طاهر عز ابن  
 رستم في نوارته قال ابو زكريا في الخطاب بعد نقله جميع ما مر بعد  
 الفقه في الرد خالف ابن رستم في قوله هو ابن الحاج طاب النواز او لعل  
 لنا في الدلائل المعقولة ذكر ان المسئلة ليس في نه للتقرير واقتضيه  
 بقوى المتأخرين في ابن رستم في بيان الحاج والراجح ما لا يبرر حجة  
 لما في لغة الواقي لما كان قابلا للاحتمال في تقرير ترجحه في حجة  
 الواقي اعتماد ابن رستم في ترجحه احرازها بعد ان الناس في العرف  
 واستصحاب الحالة السابفة واحتمال حاله في طاهر اللغة واجمع  
 يرى كلام البرزخ في نصيب اخلا فيه في ذلك الخلاف الطاهر في  
 في لا يني اذا انفار في اللغة والعرب والس في بانك  
 والخطاب الجذر هناك في هذا والراجح من الاول في لا يني وهو  
 الراجح هنا وهو يقتضي لير في كل قول في العرب ما يقتضيه عليه  
 اعتماد ابن رستم في المسئلة يلزم في ذلك انما يني به هو المشهور  
 ويؤيد نقل ابن عرفة لكلامه في كلامه في اللغة في ترجحه ونقول في  
 طاهر في هذه النقول ان جليسا هال الكلام في اللغة هو في نقل  
 بالبرزخ في الحقيقة السعيل في كل قول في جميع ما مر في جوابه في نقل  
 نقل في ابن رستم في الحقيقة السعيل في الترجيح باجماع نقله في قول واحد  
 في الحقيقة السعيل في نصيب امله في تفرقة العليا في قول ابن رستم  
 نعم وقطع ابن الحاج لا يحرر المسئلة في كل ابن عرفة وتعليق البرز



وغيرها واما مسئلة الطبقة العليا هل تجب السجدة مطلقا سواء  
 العزم مع احله كمسئلة ابرر شروا ابرر الخايب اود ذاء الطبقة السجدة  
 التي ليس بها عزم هل تجب بل معرفة في نصيب نزوات في طبقة السجدة  
 لافيه واير عزم وعنده وقالة وقالة حيث لا يستحق شيئا وجود  
 عزم وقالة ونزوات في طبقة السجدة لا بعد انما في جميعهم لقول المجسر الطبقة  
 العليا تجب الطبقة السجدة ليس له الا ما دخله من ابيه بعد موته  
 او لا تجب بل يستحق ذلك مع نزوات هذه الصورة كما يتركها احد  
 من تقدم من ابرر شروا ابرر الخايب واير عزم واير نزوات ولو يتركها  
 من كلامهم والمتاخره كالقاصر اللسان والنسج والامان المطلق غير  
 الخطاب ونزواتهم ونزواتهم من شأنيهم ونزواتهم فاسوا هذه  
 المسئلة على الخلافة على مسئلة ابرر شروا نذكره او بعد وفور علمت  
 بان الصورة الثانية لانه لم يبق ولم يبق حكمه من كلامهم وهو قيام  
 على غير خصوصه على حكمه اللام ان يقال انما اراد المشايخ ان لا  
 العليا تجب السجدة مثل هذه على اعتبارها في الصورة الاولى التي وقع  
 فيها الله واما الصورة الثانية فلم يبق فيها ولا يبق فيها على  
 اذ غاية ما في العالي الباب انهم اختلفوا ولا يبق في ذلك وانما في غير  
 الما خلفوا اذ كلامهم كلام فابل للتفسير فسوف نقول قول العلماء  
 الشيخ تاجر الدين اللسان في سبيلنا نص ما نقول العلماء في  
 وفيه وفيه اذ لا في عا اولادهم في عا اولاد اولادهم في عا اولادهم  
 تجب السجدة لم يبق احد اولادهم وخليه اولاد اولادهم نصيبه  
 لا اولاد اولادهم اصل طبقة فاجاب الخاتم رب العرش  
 نجيب اليت لا اولاد البقية اصل طبقة الميت على ما فيهم  
 جبر على تركه عزم في العا جات احدها محضه للبيان لا للبيان

منها واما قول الواقف والطبقة العليا تجب الطبقة السجدة وهو  
 من طبقة الجمع بالجمع والمنهود مغالبة اذ اذاد بلا ناديا يجب  
 كل واحد من الطبقة العليا من السجدة لا يجرع غير هذا البعض بقوله  
 لا يجرع غير اذ اذ يترك في حوايه كما هو مخرج السؤال والجواب لا في  
 غير ابيه كما ذكر في الطبقة العليا تجب السجدة كما هو مبين قوله في  
 ابيه الفريضة ان المجز من الطبقة العليا تجب ابيه من السجدة على  
 الاب حيا فاذا مات دخل ابيه في نصيبه من الجسر تاما وما يبقا ركة فيه  
 احدوا الحجة عنه احد من اصل الطبقة العليا وهم اعلمه مطلقا لا يترك  
 عبر الله الخطاب بقوله عا اولادهم عا اولادهم عا اولادهم  
 او اذ يمت فان لا يبقا لا يترك عا اولادهم عا اولادهم عا اولادهم  
 من اولادهم وله اولاد عا اولادهم فيمتعون ما كان لا يبقا من اولادهم  
 مع وجود عا مع ولا يقال ان اولادهم لا يترك عا اولادهم عا اولادهم  
 انما في جميع اولادهم وهذا هو الصحيح للعول به واهبتي بخودنا  
 المتأخرون انهم اذ ركانهم يتركهم بان قول الواقف الطبقة العليا  
 تجب السجدة اذ اذ يمتع من دخول الولد مع ابيه ولا يمتع من قوله مع اعلم  
 مقنا في حوايه الطاهر لم يمتع ومبصره انه يمتع من قوله في السجدة  
 مع اعلمه في حوايه من غير ابيه من طبقة وطبقة وهذا هو الصحيح وانما في كلام  
 مع واما سوا ذلك فاما مع سبيل وبهوا التقرير وهذا التقرير  
 يستقيم كلام المشايخ فيهم الله وتنسقه جميع الاماكن المقدسة  
 معهم تسعة وفيه للعلماء انهم في جميع الخلق مثل ما وقع لهوا الطاهر  
 رضى الله عن جميعهم لانه جمع عزم ومصر فاعل السطة فزت في زمانهم  
 وتوايرت بتواير عا جواب واحد لا يتاوايرهم في السطة فزت في زمانهم  
 الباع المصنف ايضا واير لذكر الخمر غير او ضا حاصره من الطبقة



وما قد مضى عنده انصب وحره وكرم من مشوم الخفين وعمر هذا  
 وازلم كبر هذا كله نفعاً ولم يفر الروح الخمر الصبح رجلاً واذلونا  
 الرخصة التقليل ولم يفر مني الرغش والسهمي من الكلال سائر الغني والبليد  
 عدلنا عن هذا المفعول فلما جاء المثل ان لم يفر ابل فعز به بان تقول ان  
 السحر طير متقا رطان فينضمافطان وتبقى المسئلة غير مضروبة  
 على واحد من السحر طير وتكون كمن لا شرط فيه ومفعول بينا بالذم  
 في الغيبة من سماع ابن القاسم انه سبيل عن رجل حبس دارة اربعة  
 فغير ولد، وشروط في حبسه ان مرفقات منهم عمر ولد مولد، على كتابه  
 من الحبس مائة امان وتركه اولاداً في مائة اثم ولا ولد له فلم يفر  
 نصيبه قال ان يرجع حبساً على ولد الاخويه واخيه الباع وخلفه بركة  
 اهل الحاجة منهم كرون الاغنيا وما يكون فيه فسمعة واري ان يوش  
 اهل الحاجة منهم قال قلت لا يسلم له السلام الا يبر ولا يفتح  
 له بلاء ركبنا الخطاب نازح فممن الما ازيما ذهب اليه من التقيم  
 واستخفهم فجميعه الاقوة بنصيب من مات منهم عن غيري ولما قلت  
 انت لا يسلم له هو السلام الا يبر ولا يفتح له بلاء ركبنا الخطاب نازح  
 فممن الما ازيما ذهب اليه من التقيم واستخفهم فجميعه الاقوة بنصيب من مات منهم عن غيري  
 ولما قلت انت لا يسلم له هو السلام الا يبر ولا يفتح له بلاء ركبنا الخطاب نازح  
 فممن الما ازيما ذهب اليه من التقيم واستخفهم فجميعه الاقوة بنصيب من مات منهم عن غيري  
 ولما قلت انت لا يسلم له هو السلام الا يبر ولا يفتح له بلاء ركبنا الخطاب نازح  
 فممن الما ازيما ذهب اليه من التقيم واستخفهم فجميعه الاقوة بنصيب من مات منهم عن غيري

في ذكره

ذكره والتمس ترك من عيبه وقبيله فبطلوا فافرا اذ اظلموا وان  
 النظم من قولنا **الاية** تسعة في جميع للبر وفول الحنطة لنفسه لئلا  
 في طامسها يوق ما يضع مال ولا يقوى ولا يرفع عنه كما عولا الخلق  
 ان يفتاوه الاحياء من رخصتها وقلة وضعها لنفسه من غير ان  
 يرحمها يعني المرفوعة الغاية من السؤال وقوله هي يوق ذل الكلال  
 بان يفي النظم ويصل الفكر وهو المصحح ويتاقي ويحتاط فيما يقع  
 فيه ويصح بان يورث ما يستحقه من ثروة وما يحظره من ربحه ويحظره من ربحه  
 وجزر البودرة فيقتل السعيان كما سبب احببهم الارامل واليتامى  
 والمختم بينه وبين الروح الروح من الخطايا الباطنة في اقطاع الباع  
 الموثق التي يطيعه مفعولها ما شاع وذلك ان يوق الارواح في حبه  
 والبقاء والرافع في زمانها خلاص ذلك ولم يستطع في ذلك الاستطاعة  
 انزله منها قوما ان الحبس يبرح بالشافرو ويرجع عفو الملكة اليه  
 يكتب الساجد كالمثولة ووليا اي بالباقة تليقها وانت تروها  
 ما التفت بصوته ولا عرفت ولم يبق له الحبس على غير من كان في وجوده  
 والله اعلم **الصحاح** العاشر **الرجح** الرجح هو الذي لا يبرح من مكانه  
 هو رسالة الشيخ **الرجح** والرجح المصباح ما زلزل  
 زمانه والرجح من عصبه واواضه هو انما انما عصبه  
 الفناء يلقه الله اقطا **الرجح** والرجح انما عصبه  
 ثم دليلاً في الفروقات والظلال واخر حجتنا من هذا في الحقيقة ونظائرها  
 على زعمنا في الرسالة وايرته بالحي الواضحة **الرجح** والرجح  
 واعلم انه الروح والرجح الفؤاد ويقتل الفؤاد احواله الزكية والجماله  
 ونظائرها بكتفه على الفؤاد ولا يبرح انفسه من الخطايا الباطنة  
 العليح المراد بالرجح ويعبر بالنعوذ من قوله **الرجح** الفؤاد

في ذكره











لكونه لا راداً له ولا راداً له في هذا العلم الكائن قريباً من وجود العلم على سبب  
 قاه بحيث يكون دخوله في كماله القاع السميع لا كونه بغيره بل  
 بهو الخيال وما اشبه اليه الشيخ في سبب الكلام من ان لا تتركه لا تعقل  
 لما فيه بالحق فيكون له ما لا يكون عليه عقل ولا يساعده عليه فكل ان  
 ترسم الطاهر فيه مانع من ذلك حسبها تقرير على العلم بل اقل  
 في حق الشيخ نظر في العرضين واضرب عن قول الوافق لمعنا من اخوته  
 ان كان له اقوة مع ان هاتين المرتبتين مفترقة على العلم واما غيرهما من  
 المرتبتين فكل واحدة منهن لا يتكلم في العرضين الا بعد البراهين من ذلك فليس  
 كانه ما العلم فيهما مما لا يابى له من البراهين فمواجهته على علم الصفا  
 ولعل موجب اتفاقهما على ذلك هو ان الجسم المستوفى في استحقاقه في  
 الحقيقة لا في قوله من اخوته بيان لم يرضع ذلك قوله ان كان له اخوة  
 والموجود في التارة اقل واحدة فيبرلها ان جميع استحقاقها امر  
 واح لا يتكلم فيه و غير ذلك في قول المستوفى ليس بواجب وبقره  
 الفطر وهو الرافق في جوابه عن المسئلة ان لا تتركه فمواجهته في  
 التارة اقل واحدة في قول الوافق من اخوته لا يرد ما عرفت ذلك في  
 مخاضه في قوله على في قوله لكونه لا راداً له في قول الوافق  
 انصهر من ان راداً له في جميع احوال مجموع فيستدل الموجود من ذلك  
 الجنس وادراكه ولا الخيال في العلم او غير ذلك في معنى جسمي كما اولاد  
 ان كان له اولاد والافعال كما يمكن في الجسم الاول راداً له في العلم  
 يستوفى لغيره في الحقيقة وهذا المثال وازر ومطابقاً في هذه الفارة  
 بل هاتين المسائل كانت ان تكون معلومة بالضرورة ان المراد الجنس في حق  
 ابيه في نفسه واما قوله ان كان له اخوة بالمراد الجنس ايضا والقبض  
 بالجميع لمخالفة السابغ ولا يفتل ان الجمع المستوفى ولا يجوز ان

لكنه



ان يخلصه ان الواحد والادان نسفا للجمع لا تخصيصاً وهذا هو العبر وبينه  
 وبين الفرد المستوفى وحسبها ذكره في الالهي سبباً في قوله  
 لا تتركه في قول ما في فيه لغيره في التخصيص في حق صورته ان  
 يكون في الالهي راداً له في حق ان يطلع عليه الجمع موجود في حق من حكمه  
 وادراكه في كماله في حق جلاله بركب الخيال والافعال وادراكه في  
 عرته في الالهي راداً له وادراكه كانت بحيث لو وجدت في ركنه في كماله  
 بعد هذا التخصيص واما هو ككلين التخصيص في جرد كما ان الجلال المحل فيه  
 القول يجوز التخصيص في الجمع الواحد راداً له بالظن ان راداً له في كماله  
 وهو الذي يبيننا عليه الكلام وينتج عنه في علمه على كماله الراي في  
 سرائر لغة الوافق ان تصور تصور تعارضه في كماله في المواجه  
 منه انما هو عن التفاضل واما على الراي الاخر وهو ان راداً له في جميع  
 بل نتيجة الجواب باختصار لا في تخصيص اخذ في الالهي القول في اعاد  
 في الالهي راداً له في كماله في حق مسئلة جلية وفرد طناً في حق  
 الجلال وادراكه في حق هذا لما يحتاج اليه في حقها وفيها لكونه  
 كما المفترقة لذلك في حق قول قال القاضي ابو الوهب ان راداً له في حق  
 لا تتركه ان راداً له في حقه انما هي عبارة عما في النفس في حق  
 الجسم على ان يصره من ارادته بلغة غير محتملة فيه كما ادخل في  
 افراده منه وفيه غير ذلك في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا  
 بلغة محتملة في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا  
 اراد في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا  
 ما يعلم في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا  
 في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا







[illegible]

من فضل المصنف والمصنوع ما سئل عنه المصنف الامام ابو الحسن  
 القاسمي وناسبه به من جرحه علم وورع سئل رضى الله عنه عن  
 كتبها وشروط الا يعطى الا كتاب هو كتاب يضل يعطى الكتاب  
 كتابين اذا احتاج لزيد وكانت من على ثقتي فلا جاب اذا كان  
 ما مونا واحتاج الى اكثر اذ كان غرضه المجتهد ان لا يتبع ما اذا كان  
 ما مونا من هذا البرزخ فظاهر هذا البرزخ مراعات فصول المجتهد  
 لبعضه ومنه ما جرى به العرف في بعض الكتب المجتهد على الدرر  
 بشرط عدم اخراجه وحسن القادة اليوم خروجه بحسن الدرر  
 ووظائف وربما فعلوا ذلك في انفسهم وغيرهم وهو انما علم لا انظر  
 اليه هذا المصنف من مراعات الفصول واللغة ومنه ما يعطى اما في  
 من رتبة الضميمة غيرت بحسن اما في مثل البيضاة رد في بيتها  
 ونظمت الى عمل البرزخ كما نطق السلفية التي كانت تأتي ورد العلوي  
 المجتهد على بيتها المسكن الكلية بمراعاة على بيتها المجتهد  
 يقوم مقامه في المنفعة لوجوب مذكورة كله وحزبها في روائف  
 الكلية لما في واية وبطل في مخرجه حيث لو كان المجتهد داخرا  
 الان ايضا انتهى في وجوب العيار عن المعجزة مع انما يعطى  
 على الظن ان لو كان المجتهد حيا وعرفه عليه لرضيه واستحسنه  
 يجوز احوائه في المجتهد فليكن — ومن هذا القسح مسألة التراجع  
 فان جعل المجتهد كتاب من كتب غير عفيف كالفقه لا علم له بحسب  
 النظر في ادبهم من البيت وان عظمهم ان جرح عليهم اجراء الموايد وضرا  
 للمعنى مناسب للمحكم وفروا فترن به بحسبه كما وقع وفروا  
 المجتهد لا يقتضيه اليه في مات عمر او ادب في حصر الظن بانه العلة وهذا  
 الفصل في التسمية يا لها من سعة والادالة وان غيرا الجمعية طردية



ما ناسبة فيه ولا تتعلو الا عراج به فليحذف لا قوة النصوص عليه  
 الام والافوات بينت المطلوب وعلمنا بما جمع على معنى ودال على  
 المبرد دلالة فيما سمية بان قلت قلت ان يقال ان النقص  
 بالجمع مما فرقت ما ذكرت من القياس على ضرب من ان يفرق بين النقص  
 ولم يفرق الا لو احذفنا على ان التفرج لو احذفنا لست في التفرج ما ذكر  
 قلت لا اذ لو كان كذلك لكان النقص مستلزما واحدا لا يفرق  
 على الجمع والمراد من مسئلتنا ان الحكم على الجمع وفسمى الام على ان  
 من جبر استنتاج النقص في حقيقته وجزاه وهذا اخر الكلام  
 على مسئلة مراعاة الفصول على الاجزاء في غير هذا الموضع ملحمة  
 مرتبة على هذا النوع وقول الشيخ ان شروحه لا يحسن كنهه  
 التصاريح فلا يقع به ما شاء استنتاجها فيه من وجوب ما شاء  
 حتى يفتقر بان ذلك لا يصلح كدلة للطلال السابوق والتايف والسم  
 نعم العلم انها مثله في احكام العلم والخاص والمجمل والمميز والافضل  
 بمصومه وغير ذلك من احوال الباطنية لا اجراء لطلال الاحكام على  
 الباطنية الكتاب والسنة من حيث كونها الباطنية بغير بيان  
 في هذا لا غيرها فقلت مثل هذا العلم لا يفتقر في اول جواب  
 من مسائل الوفاء من نوار له فقال قد وقع لغير واحد من اجتهاد اجراء  
 عبارات التوافيق على القواعد الاحولية في مثل هذا يقتضي ان  
 العلم على التام وفرانك الشيخ الامام النقي السبيعي لا خذ بها  
 جميع في غير السج من كلام الحقيقة والتوافيق في قواعد غير انه  
 المفسر فيل فوا على اطلاقه فلا نص في عده ما يجوز نسبة التفرج  
 والافضل بغير النقص او غير النقص عن الحقيقة  
 لا يمكن القبلية او الباطنية او الرجوع الى الاصل عن عدم التفرج والنقص

بما ينبغي

بما ينبغي او انما يفتقر الى المسكوت افوى او مع اعتراف العكس  
 ان غير ذلك فلا يقتضي التقليل ولا يبعد في الخلاف وقد قيل ان النقص  
 المستحق ليزال في مبرورين في خلاف النقص والمستثنى ما اذا  
 بهو وفراقت له الا اذا افان وفتل في مبرورين في خلافه او  
 حرجه مع الشيخ النقي الا ان العلم بالمعنى على خلافه في  
 المستثنى الشيخ الامام ابن عرفة يقتضي في معان المرونة في  
 مسائل السبعة فابلا والعمل بمقتضى ما في المرونة هو المقصود  
 من حقيقة ابن رنير وغيره من الشيعة وان كان ابن رنير يذكر ذلك  
 فلا بما بعد الشيعة اجملة انما هو على الاول على اعتباره وقد نقل  
 شيخ الاسلام ابن تيمونة في جوابه في اول مراركة الفاضل عياض ان  
 لغير الامام غير مقلد لغيره في السماع في العمل بمقتضى مقتضى  
 وغير ذلك في قول من يار سر صاعته التوفيق وداخل الناس وعرب  
 فافادها غير هذا الصراط لا يتوقف في اعتبار مقتضى مقتضى  
 ان لا تراهم كرمون على زيادة في غير ليقى ما يقتضي من غير  
 عن ارادة التجميع كما في غير ويعرفون ان ذلك مقتضى مقتضى مقتضى  
 ليعنى موجود في علم ورائهم ويقع الامام في مقتضى مقتضى مقتضى  
 في غير مثل الاضطرار والخلو في كل التفسير فوا لا يتعلو بالمعنى واما  
 الاخذ بالعموم ونوازع الخلاف ودلالة الاشارة بصنيع الآية في تلغ  
 الاخذ من مسائل المرونة فافادها مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 راجع الصور والنادية التي ساطت ان لا تقتصر في العلم فان الاستناد  
 السماع في موافقته جزم باخرجه عنه فابلا في المسئلة الفالفة  
 من مسائل العلم ان العموم هيغا وضعية تخرها لاهل العربية والى  
 ينظر امر اخر من خطابهم ايضا لانه الجير العفراء وهو ان العموم



فليس الوفايع نكر زاحوايا اعتبارا نزل عليه الصيغة في اطل الوضع  
 وهو ان في قصره / يا صرقيون فقالوا يا نكصيه بالعقل والخسر وغيره  
 من المخصصات المنبذة واما نكصيا باعتبار الفا صر / لا يستعجالية انت  
 تفصح العواير بالقصر اليه وان كان اهل الوضع ليس كقولك / حرا  
 استعجالي و / لا اول فيا مع و / لا استعجالي مفعول عند المتعارض على  
 انما عود في ذلك وبيان ذلك ان العرب قد تطلوا الفاخر للمعوم ليس  
 ما فصر في فهمه ما يدل عليه معنى الكلام خلاصة دون ما يدل عليه  
 اللفظ في حلة / لا ابراد في انما تطلق في فهمه ما يدل عليه باصل  
 الوضع في حسب ما يفتتح افعال في ذلك وقد تفصح باللفظ هنا  
 ما يدل عليه اللفظ وقد نكر اللفظ عن اراء في التفصح كقولهم فلان  
 بكذا السرف والمقرب وضرب زير الطحور واليكن باللفظ انما يعنى  
 من مفاصل الاستعمال فاذا افعلوا نزل داخل اراء اكرمة وليس المتكلم  
 براء قال السرف في قولهم ليخبرني جميع نزه البراء وهو فيه بغيرهم  
 ولم يخرجه في فهمه لبره ولو قيل انهم / لا يبرني في الموقفة بغيرهم بل  
 يدخل الامر في ذلك قال في ذلك ما يدخل في من جملة الجار في تفاعلت  
 لا اخبار في قولهم تفاعلت في ذلك لان العرب قد تفصح في ذلك ومنه  
 والله بكل شيء عليم وان كان عالما بنفسه وحياته وحاصل طار  
 الامر ان المعوم انما يعنى بالاعتماد ووجهها كثير في خطا بغيره  
 صفتها انما هو ان ما في قوله نكر في / يا سرديك في قصره نكر في السماء  
 والارض والجمال وانما المقصود ما نزل عليه ما شانه ان توتر فيهم  
 ولولا فلان ما صحو الا نرى / لا سمكتهم ومن الدليل على هذا عدم جملة  
 استعجالي حرة / لا شيا. بسبب اللسان هذا الكلام العرب في التفصح  
 وهو اذا الجار في عرومات السرف وقد نكر ما فيه من اهل الاصول

عليه

عليه فالحال انما لا يخط بيان المتكلم عليه قصره / لا بالاف حرا لا لجل اللفظ  
 عليه / لا مع الجود مع مجرد اللفظ كقوله ما الله عليه ولم ايع ايحاب  
 دبع في قوله فلان الفز في قوله / لا بالاف عن ذهن المتكلم والمستمع  
 عن التفرقة للرب في ليس بغير بل هو الغالب الدافع وتفيضة هو العرب  
 المستبحر وكذا فلان غير ابيضا وهو الواو لفا عود العرب وعليه  
 لجل كلام السراج ولا يروى في ذلك في تفرقة / المسئلة مكتوب في اربع  
 ورفات من الغالب اليكس واورد ما طاهر في جانب ذلك ما ورد عن السلف  
 واكثر منه على عادته واجاب عليه واورد ما لا حول ليس ومن ان الغالب واخر  
 في الحكم في بني الخلاب بينهم وبينهم ينبع عليه حكم ما نهم اختلوا به  
 العلم اذا فيه حل يفتي في اراء في من السائل الخطر في ابريز ما في الخلاب  
 في في طاهر لا امر ينبع لان غلب / لا دلة ومعرفة في القوميات فاذا  
 عودته في الخلاب فيه وجميعه او غلبه محضه طار بفتح السرى رفة  
 تخطا فيه ومثل ذلك يقال في الطفلات فاذا عرفت المسئلة على حرة  
 ما صرح بيور لا شك في الحضور وطارت القوميات حجة على كل قول في  
 ذكر مواير في مراجع وما ذكرته هذا انما هو باللفظ لكونه عبارة  
 في غاية البسيطة رحمه الله تعالى ونفعنا به وحاصل ما اشتمل  
 عليه ما نقلناه ان المتكلم لا يدخل تحت معوم كلامه وان الصور النادرة  
 لا تدخل تحت العلم وان التخصيص بالخسر والعقل وما استبعد من النفعلا  
 لا يحتاج اليه لان المعوم انما يعنى باللفظ تركيب الكلام وما يقتضيه  
 حاله ما يقصده عادة لا باللفظ لللفظ العلم مجرد عن التركيب وهو  
 بحث بنفسه وعليه بان دلالة / لا شارة التي يثبتها الاصوليون لا غير  
 في لانه لا تفصح عن اللفظ ومسئلة ما قلناه الفز في قوله / لا بالاف  
 من ان الكلام اذ لا يسيو لاني بل لا يجمع به في معنى غير وذكره في قوله

اعني  
 ان ابن رستم تلمذ  
 للشيخ ابنه



الطلاق واعتز به على احتياج من العرب في تفسيره الفاعلة بان  
 كلام الامام على خلافه وذكر ان المواز قال في قول المروني وفي الكتاب  
 حله يقع نكاح الامة بغير شوط انه اشهر ان يحد وانما الايام  
 وانما جازت لنسب الاولياء لا لبيان زيجاج وزنا وامسا اللوان  
 للعمود في يوحزفه اعتبارها ونزاعا لصنع المتأخر في مسهل  
 المرونة وحرث على خلاف ذراع اذ سمعته ولذا ان الزوج تسليم  
 سمعته ولها الشرا وانبع ولا ينعك الزوج من ذلك ولا مردان  
 تخرج من مغان الغريبة بوحزف هذه المسئلة انه ليس له ان يطلو عليه  
 وانها ان يدخل عليه المشهود في عيبته وهو في غير واحد من  
 الان لم يبين ويغوي فيه ايضا ان ليس له منع من الغزل فلابد  
 حكا، حاجب الطر عن بعضه ونزاعا بحكمته في هذا المقام  
 ولم اربح ما حكا، حاجب الحر ثم كتبت فيه لافق الجماعة تنويع  
 مصوب ما حكيت به وحكا، عز ابن عرفة فانظر ما في هذا المأخر  
 فان الاولين من لوان التجارة والاخير من الحور الخادرة اذ لا يطلو عليه  
 تجارة ومع ذلك فبدرتها على النصوص وجبر الكتاب تراولته ابراء لالة  
 الاعلى ونقاوده لا يطار التي اخذ حوله الاوهل بغير وانظف  
 وينوا مسئلة وحصوا عامه وادعوا الجمله وحصوا الجمله  
 مما يله وافاوا دلايله ان يكون بحداته المسماة في تلح ولا حكا  
 اذ ما انقوى وسكتوا عنه هو طبع العلم ولبابه فلا يرد صيحه  
 نقفا على الاستاذ على ان الشيخ احمد بن باري مولف كتاب الابواب  
 يسلم على الاستاذ في اطارته من اللطاف وبث معه في جميعه انما  
 مبرورة في رسالته له في كون قول الامام حقيقا فليراجع من اراد  
 تحصيله واما النكاح والقياس فالكل فيه ستم فيه تحاية

ومتفقهم

ومتفقهم كل عصر تتجاوز فيه النهاية فيقسم انهم عليه ومنهم من  
 المتشنع على من التفت اليه والحوية المسئلة والسطة ومنهم من  
 بلا يعمل ولا يعمل ولذا لم يفتح مغان والى تلح للقياس من ان هو ان  
 القياس يطلو كما حرر شيخنا اسطاع ابن سرز ووجه جوابه تفسيره ليدل  
 الواح المقلون على جواز النسخ في ما عدا الزوج بطلان اطلاقا فيطلو  
 على ما يطلو بيسمي به حكم فضية ابراء على ما افترضه الادلة الشرعية  
 من غير نظر في قول فابا وبابيسمي به فعل الحكم الذي عليه امام من الامة  
 في واقعة استواء الواقعي في البرك من غير التقاطع الى ما تفقحه  
 الادلة الشرعية وما لا خلاف جزئية تحت كلية والكل والقياس على امر  
 الاضلاع اما لا لا تشارك اللغز او لا لتسكين لا فقا على معنى كلى  
 وتعارف طبقاته والقسم الثاني في يفسر الى فسميها عنقا رابعا  
 الاول ان ما يوحزفه في الواقعة ويوجد للمام في نظرية فلو في وفي  
 عليه وظل ينسب للمام ويعرف قوله لانه في حقه قوله او ما قولان -  
 شايه ما تقدم لقواعدا الفراء ونسبه للمحققين واولها ما صح  
 ابن المصنف زانه قول للمام ولا ينسب اليه بطلا على يفل قوله الحرم  
 والثناء من نفسه هذا القياس ان يجرى للمام في مسئلة قولان  
 ويعبر له في نظرية قول واحد في حقه احد القولين ان المواويل في  
 النظم بطريق القياس فيكون المطلوب به ترجيح احد القولين لا اظهار  
 الحق في حقه هذا المعنى شيخنا اسطاع في جوابه المذكور ما اذا تقرر هذا المعنى  
 الاول وهو ان يطلو به قطع شرعي ابراء انما يجوز للمحتمل المطلق  
 قول واحد لانه من احوال الفقه العامة المختصة بالمختصين لا نزاع  
 فيه يعرف الا ما نفعه ابن عرفة عن الشيخ زانه يجوز القياس فيما لا

عنه



فيه لغيره بالحق زعيم مراعات فواعده قال وهو قوله وفعله ولزاما  
 عيانا في مداركه له اختيارا ثم يكفى فيه على المذهب والقسم  
 الثاني وهو القياس على وقاييم الامة لتفرض فواعدهم بفعل يجوز  
 للمختص به ذلك المذهب وهو مسلم ابن رستم والمجازي والنوع  
 واكثر الاثر بغيره والاولى للبعين كما عزا لهم الشيخ ابن عرفة وقيل  
 ينع وهو ابن العريحيه قال ويقضى ثم يعقوب مغيرة بن  
 انبار له قال فاسرعا قوله او قال في زعمنا اخره هو مقفروا غرضه  
 في التوضيح فقال والافر في جواز التملص على مداري امامه واعتزله ايضا  
 ابن عرفة بما دابه لتعطيل الاحتكام وبانه خلاف على منقره اهل المذهب  
 كما ان القاسم في المرونة في قياسه على اقوال مالط وقطار بن رستم  
 وبنو ابيه بل في تامل ذلك ابن رستم جده بعد اختيارا رابته في حياته  
 في فصل الاموال افلا قال الامام الخطاب وكان السميني خليفته  
 عرفت على فيها على خلاف الفراء في الفرقة فانه ثبت في ابن العري  
 قابلا ان الظوف مسما في حقه باحد مذهبه فسيبته اليه كنسبته  
 المختص به في اصول السريعة وهذا يجوز له التخيير والقياس وحي  
 حيله هذا يجوز له انه كالعلاء فان جمل قول ابن العري على الثاني وره  
 مستكروا جزم لشيخ الاسلام في جوابه المذكور لحمله على غير المختص  
 في المذهب بعد ان قال طالعته عدة من تواليه ابن العري لم اجد فيه  
 هذا لاني تواليه كثيرة وابن رستم الذي نقله عنه على لغة غريبة  
 بمحصل هذا ان المختص به المذهب يجوز له التخيير اما القياس  
 او الاستصحاب الواجب وهذا في طلب به حكمه اما ما يطلب به  
 ترجيح قول اخر وهو ان افسل هذا القسم بالخط انه لا يفي

بالمختص

١٥٩ بالمختص المذهب بل يكون لردونه وهو مختص العقول من له ملحة  
 يقتدر به على ترجيح الاقوال في مذهبه بعرفة ما هو احرى على اصول  
 امامه ما ليس كذلك قال ابن عبد السلام وهو الرتبة غير ممدوح  
 طاحيه وان كان قليل طان فلفظ ما نسب لابن رستم من القول  
 بالقياس على فواعده الامام وانه عمل بزيادة محالها لظاهر كلامه في غير هذا  
 للعقوى فانه قسم الجماعة المنسوبة الى العلم الثلاثة افسل قسم  
 اعتقد صحة مذهبه ماله تقليدا في جميع اقواله واقوال اصحابه  
 ولم يتوقفه في معانيه بتميزا يصح منه في المسفيح وحكم هذا الطائفة  
 انه لا يصح لها العقول بما علمته في قول ماله او احدهم اصحابه او لا  
 على غير ما يحسن ذلك والعقوى التي يرد التقليد ويصح لها في فاصدة  
 ان لم تجز من مستغنيته الا في ما جعلته وكذا ان تزلت بغيرها ولم  
 يدر غير هاته الطائفة فله ان يقولها بما جعلته فان كان في ذلك  
 خلافا فان الحق في حق يعله بزيادة ويصح حكمه في ذلك حكم العلاء اذا  
 سال العلماء ما قلنوا عليه فعيل يا قديما شا. وقيل المختص به ان  
 يقول الامام وقيل يا قديما عليه الاقوال هذا حكمه والقسم الثاني في  
 طائفة اعتقدت صحة مذهبه في اباي لها من صحة اصوله بما فزت  
 انفسها كجمل في دافواله واقوال اصحابه وتعلقته في معانيه وعلمت  
 الشيخ الفراء على اصوله من غير الا الا لم تعلق درجة التخصيص بعرفة  
 في اصول العروة على الاصول وحكم انه يصح منهم العقول بما علموا من  
 قوله واقوال اصحابه والا فز في فاصدة او فريانت لهم صحة ولا  
 يجوز لهم العقول بل لا جتهاد في لا تعلية فيه ظاهر قوله او قول غير  
 اصحابه او ليست من كل لها للاث لا جتهاد الذي يصح له اصحابه في ايس



البرود على الاصل واما القسم الثالث وهم زراد على قوله ببلوغ ذمة  
 التحقيق معرفة قياس البرود على الاحول العلمية بادكاح الفرقان عارية  
 بالناصح والشمس والنبط والمجل والاطح والحاد وبالسفن الواردة  
 في الاحكام وتبين صحتها من علومه وبافعال العلم والحدابة هي  
 بعلمهم من جهة الامصار وبما يقعوا عليه واقتضوا به وبعلم اللسان  
 ما يقهر به معاد الكلام وبوضع الادلة فيه بواضعه فصولا يبع لهم  
 الفتوى عودا والقياس على الاحول التي هي الكتاب والسنة والجماع  
 الآية الى كلامه فان كل واحد من هذه الاربعة الاربعة المذهب  
 الذي الكلام فيه وهو من اهل الفهم الثاني اذ قال فيه لا يجوز لهم الفتوى  
 بالاجتهاد فيما لا تعلم فيه كما قلنا لانها بات لان الاجتهاد  
 والقياس الزعماء عن الطائفة الثانية هذه الزعماء اثبتت للمثالثة  
 وهذا القسم الاول من القياس المطلوب به استغنى اذ حكم بقرائهم وانما  
 في علم نبوت الثانية واما القياس على فواعلامهم بهو سلك  
 كنهه وفريقه في غير ما يفعله في وقعه واجاب بفتح الاستلزام  
 عن هذا السؤال بان معنى قوله في لا تعلم فيه نصا انه لا يجوز ولا  
 بالهرج ولا يقول في نظري واما ما يدخل تحت عموم لفظ الاما او يقاسي  
 على قوله عليه ان يعني به بغير الاعتقاد وهذا كلامه موجودا  
 كثيرا ما يقول ويات على ما رسم كذا في قول فلان كذا وللمع هذا  
 المعقول وجعل موضع ذلك ابن العرب هو الطائفة الاولى والخاص  
 انما الطائفة الاولى لا يجوز لها القياس بل والفتوى لانه يستلزم فيه  
 جماعة المذهب عنده والطائفة الاخرى يجوز لها القياس على قياس  
 التي بشرط الاطاحة بمرادها حسبها تفرد وما اصله ابن ريشير  
 من ان الفتوى ومثله الفضا لا يستحقه اهل الصفة الاول هو والله اعلم

افوان

اذالم

اذالم يستغنى الزمان من وجه لولا اما اذا استغنى بلالما في ذلك من تفصيل  
 الحفوف عما قاله في ان ذكره عن الشيخ ابراهيم بن سريته اذ اعفوت  
 انزاله في جهة افتنا احكامهم واذ حور اللشحات خبيثة  
 ضباع الحفوف ويلزم مثل ذلك في القضاة وغيرهم ليل لا تضع المطامير فان  
 وما الخزان احراز الجالفة في هذا الجان التلخيص مشروطا بل لا مكان في  
 كلامه ونكسر انه لا يبيح تولية اهل الثانية مع وجود اهل الثالثة ورفق  
 فيه في مقررهما حسب نقله في الجواب المذكور عن القاضي عياض في ذلك  
 برحق في الاول مع فقر الثانية ونقل فيه عن عبد السلام انه قال لا بد  
 يشغ ان يور في زماننا هذا من المظلمين من افرقة له على الترجيح من الافعال  
 بان ذلك غير معلوم وان كان قليلا وقال ايضا واما ان لم يكن شجرة الرقعة  
 فيظهر من كلام الشيوخ اختلاف بينهم هل يجوز توليته واما القسم  
 الثالث وهو القياس المستعمل اذ قال جزئية تحت كلية فيقول راجع  
 الى تحقيق الفاظ وتضييق المعنى على الواقعة ولجاء في ذلك الزعماء  
 ومثله ومعرفة بوجود الدلالة اذ ادراج الجزئية تحت الكلية ما تفاعل  
 فيه القاسم وهذا الاستلزام استلزامه لاجتهاد بافهامه والما  
 اجتهدا بما معان الظني واستعمال الفكر ليسر لا ومثله في ذلك فيفتي  
 باب تحقيق الفاظ وهو قريبا من الجواز به نبي في الحكم وبعبارة تطبيق  
 الضو على الواقع فانه متى حُرنت جاذبة وافق فيه رايها اذا  
 وقعت نظرية بل لا بد من الاجتهاد بمعنى قريبا كونه متلما لا مكان  
 ان كس بلا فري ما يكون له اعتبار في الحكم وبهذا المعنى يكون القياس  
 لا بد منه لكل من المختص والمقلد الصريح اذ الحافوا مثل مثله لا يكون الا  
 بغير من القياس وقال صاحب الموافقات في المسئلة الاولى في كتاب



الاجتهاد ما دأب على من المحتاج اليه منه ان الاجتهاد على ضربين  
 احدهما لا يمكن ان يقطع الى انقطاع التكليف بغير الساعة  
 وهو الاجتهاد المتعلق بتحقيق المظايق وهو ان لا خلاف بين الامة  
 في قبوله ومعناه ان يثبت الحكم بمروركم الشئ عيني وبغير النظر في  
 تعيين محله في اخره اعطفته وانه يحتاج الى الاجتهاد ونظري وانه يكون  
 لكل مكلف في نفسه بان القاء اذ اسمع في البعد ان الزيادة العقلية  
 في الصلاة سهوا ان كثرت اختلفت ولا اعتبرت ووقفته لزيادة  
 ولا بد له من النظر في بريد هذا الحد القسيمي ان ازال ولو برز ارتفاع  
 هذا الاجتهاد في تنزل احكام الشئ على افعال المكلفين والاعراض  
 لانه عموما ومطلقات وما يرجع الى ذلك من افعال مطلقات  
 كزاد والافعال التي تقع في الوجود مطلقة وانما تقع بصفة مستحقة  
 فلا يكون الحكم واقعا عليه الا بعد العربة بان هذا التعيين يشمل  
 ذلك المعلوم في هذا العلم وفريكون ذلك سهلا ونظري يكون وكذا  
 اجتهاد اجماع المحتاج اليه وثبت بما سطرنا انا نقله الامام الفقيه  
 في تلك الفاعلة ونسبه للمحققين لا بجماع اعتماد على الجمهور ولقد  
 اطلقنا في هذا المقام وفرقا عما في بصرى من الكلام ولكن رايانا  
 المعطاة بعبسمة وغيرهاته الا وراطينين في على القيمة التي اوردنا  
 عليه واذا تأملت في بلاء في خلال الاجابات في الشئ وجرت المسئلة  
 فاداة لذلك وتقريرها عند مسؤوس وتقريرها في كل حيث يراه  
 بحيث كمن الترتيب فلا يرجع انما قلنا اليه ان اول الكلام لتكون مقرة  
 حالا عليه في اجتهاد اليه في كل مقام ونرجع الى كلام الرسالة فيقول  
 قال الشيخ **فلما قلنا** لم ذهب الى تخصيص الشرط الاول  
 ولم نذهب الى تخصيص الثاني وهو ان نزل الطهارة السبيل الى

فلما قلنا

١٧  
 قلنا ذهب الى ذلك لوجوه الاول ان لا يفي ما في ما  
 قبله اما بما يخصه ان كان اولا عاما او بالتفسير ان كان مطلقا  
 او باللسان ان كان محلا واما بالنسخ ان تحذف النسخة ولم يكن  
 الجمع بين القولين في نفسه الشيخ رحمه الله من التاخير يرجع في  
 باب تخصيص العلم وتفسير المطلق غير صحيح وكلام الاصوليين ينادي  
 عليه بالنكير وحاصل ما في جميع الجوامع ان العلم محلي على الثاني مطلقا  
 تقدم او تاخر او قارن الا اذا تنازعنا في علم العمل بالعلم فانه نسخ  
 في تعارضه وليست النازلة من هذا القبط والمطلوب في الغير  
 ان اقر الموجب بالنكس والموجب بالعلم في الاثبات مطلقا تقدم او  
 تاخر او قارن والعجب في الشئ كيف خفي عليه هذا مع ما نعلم من  
 سعة اطلاع واعلم ان المراد بالتاخير في مثل هذا التاخير في  
 الزمان او الزوال كما في انا لا التاخير في المكان كما توهمه الشيخ بانه  
 لا يصح ولو في النسخ الا ترى ان الحال الدال عليه قوله تعالى والنزول يتوحد  
 ويبرزون ازواجهم بين بانفسهن اربعة اشهر وعشرا مع نقل  
 انما نسخ في التلاوة بل ظهر بجزا ان هذا الوجه ليس صحيحا والله تعالى اعلم  
 قال الوجه الثاني ان هذا الصنيع يفتخ عنكم قول السبع في  
 العليا وهو الموافاة لا غير ان الناس على ما يرتب عاقبتهم واعرف في  
 جارية فرياد وحيث لا امان نرو وهو ما حكم له ونرا يخرج يقولون  
 في بعض الوثائق الا قرب ولا قرب وراذي جلا في ويقولون في  
 المرجع بلا قرب ففرا عصبية المحبس وهو ظاهر **فلما قلنا**  
 الشيخ في هذا الوجه من الترجيح بانه فريادة للمحبس غير ظاهر







فكيف يستعمل به على جرى العرب او موافقة الغرض كما قيل  
 لعله انما راد السوء الما في به لهم فربما مع اعراضهم ارجع مقتضى  
 خبرهم فيكون هو مركز الامام في السقي ام الخ فليست التصراية  
 تختلف باختلاف الاعراف والاعراض ان الخ على المعنى والظن  
 ان المركز فيه قصة جردا الثانية بان المحسوس لم يبين مرجعا بعد  
 انما اخرج من عينه مع فخرنا انقطاعه بغير صواب ذلك ان اجتماع  
 الكائن بكون ذلك كفضيلة اب الحجة في القصة المذكورة بانه صواب ذلك  
 الرسول الله صلى الله عليه وسلم بانما عليه يجعلها في الاقرين اليه  
 افترا بالقرينة العظمى واما الله تعالى على الله تعالى فان  
 الدرجة الثالثة موافقا ورد به الشئ من اعتبار الاقرين وبما  
 قوله تعالى كتب عليكم الى قوله والاقرين وما ورد في الصحيحين في  
 حديث يردا الى انما الاية الشريفة بغير اختلاف الناس  
 في تأويله اختلافا كثيرا فيذهب قوم الى انه منسوخة كلية ونحو  
 الى ان بعضه منسوخ وبعضه محكي والاولون اختلفوا فقال بعضهم  
 انه يبين برزخ الوالدين والاقرين واختلفوا في الناسخ وبعضهم  
 انه يبين برزخ ومن لا يري وان نسخ في الوارد كظاهر وتسمي في  
 غيره نسخ في المرجوب بقوله وقد تكفل ببيان ما اتينا الله الامام  
 المحقق عمنهم بكتاب احكام الفرائض ان يلقى اجمع من  
 اراد وذكر به ان ما كان فيه الله تعالى عنه يحى ان الرعية في  
 واجبة عليهم او غير للاجئين وترك قرينة منته حيث جعل  
 الميت على مذهبه فلا جال الظاهر وسر القابل في نسخ ورد

المراتب

المراتب هكذا ما يتقوله الفرض واما حديث يردا في البخاري  
 باب اذا اوفى اداء من لا قارب ومن الاقارب وقال ثابت عز الله  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ياب الحجة اجعله لغيره. اقارب في حجة  
 كتمان وابي بكر كعب وكان اقرب اليه من في ذكر نسب اب الحجة و  
 ونسب حسان وابي وان اب الحجة وحسان بن ثابت يتفقان في  
 الاب الثالث وان ابي يتبع معه في الاب السادس وهو عمر بن مارد  
 ابن النجار وقال في ترجمة من تصرف الى وكيله لم رد الوكيل اليه  
 بسوء الى اسما وبزعم الله بن اب الحجة لا ائله الا ان اسرفا  
 لما نزلت لزننا لوال البر حتى تتفقوا ما تحبون جا ابو ظالم الرسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله يقول الله تعالى في كتابه  
 لزننا لوال البر حتى تتفقوا ما تحبون وان احب اموالي الي يردا قال  
 وكانت حريفة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخله ويستظل  
 به ويشرب من ما يرب ويهيى الى الله عز وجل والرسول وارجوا  
 وذكر في بعض اعيان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم يا اب الحجة ذلك ما راى قبلنا من مورد دنا عليه ما جعله  
 في الاقرين بمصرف به ابو الحجة عن ذمهم قال وكان مع ابي  
 وحسان الخ ما ذكر والحديث هو انما هو افضل او لم يوجب  
 المقصود صرفته على غير الاقارب لفت ولا على فلان من اصحاب  
 في ذلك وقال البخاري اذا قل طار صوفة بعد ولم يبين للغير  
 وغيرهم بهو جاني ويعطيه في الاقرين ارجح اراد وذكر حفي



في  
في

وذكر عنه بعض في قصة اية طحة وذلك دليل على انه جملة على الاقل  
ايضا وبني حاء فان مشتبه الرب الحجاب في حوائج البيضاء روي  
بكر الراوي وبني حاء في الراوي وضحا والمرواني وهو اسم مشتق  
وحريفة بالرواية المنورة وكانوا يسمون الراوي ابا راء وفي الباقين  
انه يعلى في البرام وهو الارض الماهرة وفي الراوي ان حاء وهو  
قنبلة من مرجع او اسم رجل وبعث علماء اليمن في هذا البقي رسالة  
مستقلة دا طحة انه اسم جعل اسماء واحدا مبنيا بمقتوم الراوي  
فيه حرة بعر الحاء وهو اسم مكان وروي بكسر الهمزة ومفتحة وقال  
المنزوي انه اسم موضع بقرب المعجر وفي حاء اسم ينسب اليه النبي  
وروي مثل الراوي معربا والافرب انه تحريف من بيضا في وعرب بلال و  
الطائفة اربني وعربه وعمره ودمه وهرة ودا اسم حير او حرا في  
صوت قرح به لا يروي في وقعت في رواية البيضاء مكررة والحاشي الى  
الحجاب انه كذلك في الجاهل ما نقلت منه به نقه قال وهي  
كلمة استعسان ومرد وكررت للتاكيد ولها معكمان ومكسوران  
ممنونان مع التحقيب والتفسير يروي قال عن الراوي والاعجاب والاع  
وقوله ذلك مال راء او راء يروي بالياء والياء قال استعسان بالروني  
بالاول من الرواج مقابل الفرو ويظهر له قوله والمال غاد وراء  
وهو ك على الايقاف ومعل الجزاء لظلم معك تلب وفيه معناه  
قروح اليه ونفروا الفريه من البرد على رواية البلاء انفاضه راء  
لبقاء ثوابه ونفاضه عن الراوي قال ومن جوز فيه ان يكون بالياء

من الرواج

من الرواج غير ذاك الرواية هذا ما نقلوه الفخر ولى جمع  
لما في بصره فيقول استر لا ان الشيخ رحمه الله بالرواية الاولى  
والخريشين السريين لا يفتحه له ولا تقوم بها الحجة له وذلك لانه  
ان اراد ان موافقة الشيء من حجة لاحد العاصين وهو لا يترجل على  
الافري كما هو كذا كلامه بلما نعلم اختصار حقيقه بموافقة ما  
دل عليه حريف يرحا اما على الرواية الاولى المعريه فيقف بل يفر  
الغرابية في رواية الانظار ويلتزم من التجارب ان موافقة الروايات  
ذات المعنى في بعض احوال وان كان جمع اقرب جوامع لان كذا  
من الجاهل هاهنا يصرف عليه قرابة لغة ذاق ان السلب ان  
يقتا وكل ذم في ارجح وما قاله الامام رضي الله عنه من  
جمع فتاواه اولاد البقات فلعنه العرب في رخصه والمعنى العربي مع  
على اللغوي واما على الرواية الثانية المعريه فيك بالافريين بلان افري  
من المعاني السبعية فيطلق على الافرب في غير وان كان بعضا فيكون  
لغير الافرب فيك محولا على ان يصرف عليه هذا العنوان وان كان هناك  
من افرب منه ما لم يقل الافرب فالافرب حتى ينجح ما لم يكن افرب منه  
ويتفق الرواية الاولى المعريه فيك بالافريه والافارب ير ليل الزمان  
وعليه مما نلني في ذكر النسب الراوي على هذا المعنى ان ابا الحجة  
اعطاه الحسن والبي وها متقا وتان في الغرابية لان احدهما في جمع  
مع في الثالث والآخر في السادس وكما نقله ورحم منك انما لانه  
بغير حياء وهو معنى قوله وكانا افرب اليه مع جعفر بن ابي  
المراد بالافرب في يكون افرب في غير من الغرابية وان وجد هو افري



دلالة واضحة لا شك فيها اذ بيان الصلابة لا سيما حاجب الواجهة  
 حجة لا مفعول عنده والقبيلان في مسئلتها يصرون على كل انه اقرب  
 من غيره من القرابة فلا ترجيح في واد انما ملت صنف النسخ وجودة  
 فريم اخرى الروايتين بلا فري واخل بالبيان الذي يوجب المسئلة وما  
 كان ينبغي له ذلك ولو سلم ان المراد الاقربية الحقيقية فلا  
 تسلم الترجيح في كلام الناس بمرافقة داخل في الشيء لانهم المنا  
 يتحدون في مثل هذا الوجه المتصور في حيثما روى منه ما يوافقوا فيه  
 ويرتكبون اذ لا خلاف في مخالفة المستند بل في تفسيره الا يا هو اوضح  
 وله مستند وفرضه الاطاع في حق الرقي العجى السجود بل في  
 القلماء في شرح العالم العفوية للعجى ان ما يرجح به في  
 النسخ بحال في كل كلام السماع على الحق الشيء في وبتعداد درجات  
 السنة ما يرجح الى الحق ان الحق الاقرب الى حال الرسول صلى الله  
 عليه وآله اولى واما زانه اذا المعنى في ترجيح كلام الناس موهى  
 ما يوافقوا غرضه لانه المقصود من كلامهم كما ان المقصود من السجود  
 الحق الضمير ولانه اقرب الى احوالهم وقربنا في نقله الى هذا  
 المحبس وما تعلق به غرضه وسمعت انما ان الحديث والاية لسان  
 لا كل وفوقه النبي نفسه في كلام القرية سلمت ترجيح  
 كلام الناس بزل الا ان هذا الترجيح بامر خارج عن اللغة وهو  
 معارض بالوجوه التي ذكرناها في ترجيح مقابلته التي ليست  
 بخارجية عنه وانما هي الطريقة المشهورة في مع الاية عنه  
 التقاريف وهذه المعارضة كاية في المقصود والا فالحق تقريره

المقصود

المقصود وان لم ارش صرح بزل وفرضه ان القلماء على الترجيح  
 بالخارج والداخل ولم يصرح على ما اذا تقارضا وان كان المرجح يرجع  
 كما قال الى اقتضاها اخرها بغير فوة كانت الاصول المتعلقة  
 باللفظ مفرقة لانه مفرقة من معنيها في الدلالة فداخله اراد  
 الترجيح بالموافقة واما ان اراد استنباط في المنازلة على قوسا  
 ايتى من الالية والحديث حسبي افتقا قوله هذان في محل التواء  
 واي راي يقرر راي اعقل الخلايو اجمعين واعلم راو لنزول الاخرين  
 على الله عليه وسلم الى فان هذا صريح في هذا الخبر وهو لغرضه اعرب  
 عزيم وضرورة من مثل الشيخ عجيب بل ان معاد الالية والحديث  
 كما علمت ان الله والنصرف ينبغي له تخصيصه اقراره لانه اذا ان  
 بلهجة اخرها يفتق ذلك وراى لا يقتضيه اننا نحله على الاول ولا  
 يكون حجة المنازلة ما هو ذا منه الا اذا كان بعد هذا الثاني وذلك ليراد  
 منها وقوله واي راي الى ان حملنا على الترجيح بخصوصه كما استرنا  
 اليه وهو الظن فلنا له زيادة على ما نقله لا فيمن ان يقال ان المتقصر  
 نفسه اذا خالف هذا السبيل تقرب اليه على ما صنع ولا يقال لمزاجية  
 على ما يقتضيه لفضله بل هو في ذلك متبع للرسول صلى الله عليه وآله ولم يار  
 بالعجب منه في هذا الا فراع الفسخ وكيف سموه لنفسه وقال ما قال  
 في السبيل رضى الله عنه في اخي قلادة الرسالة وما شئت انه اكل  
 منه جعلنا وعلامة له في هذا العلم بل ان هذا كلامه في  
 مواركة النسخ عية الاطية من كتاب وسنة وفيما هو ومجمل  
 برسالة وقول صاحب على القول بها نزولها في المختصر والخبير



للمفكر وقد تقدم الكلام في الغيب والعلانيات في جواب له ردا  
 عما منع منقضى النفعين بالحرير ذكره في نوازير الجفائر في الامية  
 المحققون في علمنا بنا ربح الله عنهم وارضاهم عما ازالمفكر الصواب  
 منع ومثل ما استعمله عليه هذه الاوراق في الاحكام والامر منها  
 كحقيقة واعلام منزلة والحوادث منابر ما معقود في الاستدلال بالقرينة  
 وافعال الصلابة ربح الله تعالى عنهم بل ذلك عندهم من الاوليات قال  
 وانما يستقطع عن الاستدلال المفكر ويستفاد القول فيه الجهال  
 في نقل ابوبكر بن علي في اجابة الامة في انفس ابائنا منهم  
 اذ لم تستقطع شيئا من غيرهم الا في موضع  
 بابا في القوس لمحت في نفسه لا تخطي القوس اعلم القوس بار  
 وهذا في الكلام على ما اورد في النسخ من مرجحات ذلك العلم والملاصق  
 الخالصة لما اعتمد عليه خصه من كلام الامام في المحققين القرون في  
 ناصر الدين اللغات والحادثة في عصر الله في الخطاب رحمه الله تعالى  
 ليعرف والطبقة العليا تحجب السبيل من ان المراد في الاول لا يدخل مع  
 ابيه وان مغالبة الجمع بين الجمع على طريق التوزيع ذلك الشيخ معه  
 في ذلك واورد عليه الجائز ان الله في بيان ما في الحقيقة الظاهرة في انبات  
 المرعا والاولا والبال في الجمع ثانيا في الجواب قلت في الحقيقة  
 من مخرج هذا الشرط وان تدخل في النسخ قلت اما المقصود في  
 الجمع عن كلام في هذا الشرط ولو كان لتفكره واما الملا فدون من  
 اهل المعاشر يعرفوا ما في في قول الموثق في على اعقابهم مثلا  
 وهو فيا سر ضيق والكلام معصم من وجوه **الاول** انه فيا

من واعى في  
 ان يستدل بالقرينة  
 ويعمل في الحاشية ان يكون  
 في المحققين في المفكر

مع وجود العار في بيان حقيقة الغيب وهي الطبقة العليا تحجب  
 الطبقة السفلى في الولاية على الحجب من حقيقة الغيب عليه  
 وهي في على اعقابهم ونحوها لان صريحة في ذلك فلا فائدة في  
 حيز الخلاف فيما بين الامامين ابرزوا في عصر الله بن الحاج مع  
 في ضعف الولاية على الحجب المذكور وبسبب ثقلها في المسئلة في الكلام  
 بمرورهم في ذكر تبسيطها فيه كما انه لم يرض تعرض لهذا البحث في  
 والامام بن عبد القادر ربح الخطاب وان ابا زكريا في الخطاب فواء  
 قال وفوا صابا في ذلك لولا انها ضعفا عن القول به ولها با في الحقيقة  
 المعنى واذا لولا في التقليل والجماع في التقليل في افهام الراي في  
 ظهورها لهما في نقل الامام بن تاليف الا وفاق لا في زكريا المذكور  
 واعلم عليه الى ان قال هو السبب في ضعف العارضة وتصلح  
 البرائة **اقول** اذا تأملت ما تقدم في مسألة مراعات الفرض  
 كلام ابن زكريا رحمه الله تعالى وما نقله الشيخ عنه هناك في جوابه لخص  
 في كنهه رايه ايضا في جوابه في مسألة في على اولادهم في القامعة  
 في الغرض هناك في الحاشية في بيان ما في كل كلام في حق وجوب حل  
 على المحصرها وان في الواقع في على اولادهم في حق وجوب احكامها ان يكون  
 الترتيب بين واحد والآخر بين الجمع في اولادهم في حق الاولاد  
 لموافقة لما هو في مال الرجل لابنه ولعاده الفاسر حسي او غير  
 هو وراي البرز في اياته باذ اعلمنا ذلك ونظرنا لقوله والطبقة  
 العليا تحجب السفلى في بيانها في القامعة لان في الحاشية  
 الرجوع الواقع في جمع يستعمل في اللغة على وجوبه في يستعمل في لغة







تمام القلة ارج البرج تجعل ما نفع الخى او لا بد من الخصوصية على  
 اختلاب الراعي في ذلك وادخ ان زيادة الرضوم البقي الملائمة  
 من تكلف الاقل البليست من ذلك الغيل والخبر ما نفعنا ومن  
 كمال ابن شمر استقر لاله على السمعان الترتيب على الوحي ان  
 الاحتمالين سواء وان البقية لراي المجرم المرح بل صرح ابن  
 شمر في البيان بنسب و لا اختلا بينهما في البرع في بلا يتفردوا  
 به في مادة ذكر الشيخ ابو الارصاد يبر على الاجود رجه الله  
 ذكر في سورة على الخ ان قلته البقية المتبادر منه ان لا  
 من اهل السمعان مع وجود واحد من العليا كما ان المتبادر في مسألة  
 الترتيب هذا المعنى ولما حل ابن شمر الثانية على ذلك المتبادر  
 السميوم هنز كذا فمما ملحه كلامه هان فليست مادة ذكر بان  
 رشم رجه الله تعالى ان اختلا التوزيع مخرج بالما حل وهو كون  
 ما الرجل لانيه وبالعاده ما زال الحشر انه خسر ان يكون بينهما على  
 بسبب الميراث يفتق ان هذا التي في ما خرج ما اذا كان اصل  
 الحبيبة الثانية ابنا الاول وان اذا كان اصل الثانية اجانب  
 كالعقرا والغرات والمطارد يكون الخ كذا مع ان صاحب الخ  
 نه على انه اذا كانت الثانية افعى البقى بهم كلالا بقا فقال وعلى  
 اثنين وبعدهم البقى نصيب من مات لهم اي للبقي فليست  
 لما تكلم ابن شمر رجه الله تعالى في البيان على مسئلة التي تكلمنا عليها  
 وذكر في ان خطاب في ظاهره خطا صرام وان لا يعل في المسئلة نه فلام  
 وانما في الواح من ابن الا جسون قابل للتاويل قال والماتيل

اي  
 انه اختلاب الراعي  
 جلس على جماعة في صبيحة يوم  
 او ما مع اي واما اذا صبحه لا وادى  
 قال في تيسر انما هو من رجا باء وراوا  
 من جملة را حو لو جملة البروع

في الزهبي

في الزهبي ان جلس على جماعة معينين لم يرفه من بعدهم لغيره ولا  
 على ثلاثة احوال فاية من الرونة ماله ان كان الحشر نفس غلة  
 كالمرة رجعت حصة الميت للمرجع وان كان لا تنقص غلة كالعبر  
 يقرضونه والراار يبيكونه والماليه عليه ربع حصة الميت الربيع  
 نفعه ابن عرفة وهذا هو لامع الرد درج عليه صاحب المحقق انه  
 الحلو ونفع المقيير كما جعل ابن الحاج بانه لو قال لو جسد على رير  
 وعمره على العفرا مات احدها فحصة للبقي ان كان غلة وان كانت  
 كرجوع كانية ونفعه جرو ايقان ابن عرفة كذا انقل ابن شمر  
 ولا اعلم من نقله قبله غير القاض في المعونة بعد كمال ذكر ان الرد في  
 سورة القاض عبد الوهاب ان جلس على جماعة سبعا في حله في  
 اخر بعد ان اخرج مات بعضهم بان كان ذلك اليه يفسح كلاله  
 حصة الميت للمرجع ما عا من بغي وان كان لا ينفق فالعبر يستخرج  
 والراية تركب بغير رواية وان كان هذا انه مخالف لما ذكر ابن شمر  
 بان معاد هذا ابن الحاج انه لا يفتقر الفسخ بالعبر بل ان كانت ال  
 القلة قابلة لزل بالحق للمرجع وكلام ابن شمر يفتق انه ان جعله على  
 غيرهم يفسح عليه ربع للمرجع وان اسلمه لهم فلبقية رما نهم  
 راوان فنول الفسخ او انطامه لن يفسحه عليه دليل على انه لم ي  
 لكل منهم الاضايه ما ازير ما ذامات احركان للمرجع وترج بزل اخر  
 الاحتمالين وكان هذا المعنى فلبا عن النبوة في مسئلة والبرقا  
 اعلم وبه القوي **قال البناء** على تقرير تسليم ان القياس مرجع يقال  
 انهم قد سموا على مسئلة فمخلف فيه بين المشيخين الذين هم اول من

اي  
 ان من جلس على جماعة  
 سبعا في حله في وجه  
 واخى بعد ان اخرج  
 لها نصفهم وان كان  
 في ذلك اليه يفسح  
 كلاله فليست  
 للمرجع الاضايه  
 بغيره لهم كما في  
 رشم



مقدمة

عليها ان نزلنا وسلمنا اثر القياس اجرتنا الخلاب في القياس ايضا  
 وبقيت خلا الخلاب عثرة للفكر والتفكير وان دد فقا الفكري  
 وفلذا هذه الصيغة وهي لا تزدل الطبقة السعيل في الاثر في ارادة  
 القزني الترتيب في لم ولا يلزم من جريان الخلاب في الضيق جريانه  
 في الاثر في جهوها نفع افسول اذا دخل هذا الاعتراف والمحايل  
 فقه لانه ان اراد به الفرح في القياس يكون الخ في الاصل فليقل  
 به مكان من حفظه لا يرتب ارادة في تسليم الصحة وتم يقال في الوا  
 عنه ان شرط الانباء في الخ في الاصل انما هو في القياس الواقع بين  
 المتناظرين ببشرط فيه اتفاقها بفكر في الخ في الاصل ما هو في  
 القياس لتفوق الحجة به ما يوافق لانه في الاصل واما القياس الذي يطلب  
 به استخراج الخ في المذهب امل واحد من اصحابه يفتي فواعده فلا  
 خفاء في معنى الشرايط وان اراد به ان المسئلة في فظها جيدة وان  
 لا يلزم فيه قول البرزس وبما خربيه بقول ابن الحاج فلا يتوجه في  
 الاعتراف في الشرحين بهذا لانه لسماها مصرح بانها من ذلك  
 القيل وانها انفسها اختار قول البرزس لتقره في غير غير اهل  
 المذهب باذ اراد الشيخ فما يعتد في ذلك فلا يكون ذلك فادخل في  
 وجهه ولا خلا لم يثبتها ومع هذا فنقول له فخرج القياس قول  
 البرزس يكونه اجري على اصول المذهب في مراعات المعاني وتقره في  
 على الاباء وانباء العوايد والفظاي على الاباء في تقبيل المبع  
 وايضا في الحل ولا ينكر اليه هذا وابن الحاج رحمه الله مستهون مذهب  
 في مراعات الاباء وفروجه فيه على المذهب لانه هاته المسئلة  
 ولا غيرها

ولا غيرها بفرا خلتها انما رخصها الله تعالى في اجرة العادة بل  
 بان شرايطه من الشروط المعتبرة للفقود وبكيفية الوثوق بما انه  
 طوع ما شيط تحصيله للوثيقة فبان وشروطه على امله وحكم القزني  
 والعوايد ابن الحاج جري على امله لثقة في الوثوق في المكتوب وفرو  
 نيز الناس وكلامه في الموضعين واذا حفت النفي في تعلق الحكم  
 لم سقوط قول ابن الحاج في جميع موصفين اخرني ادركها ما نقل عن  
 اتفاق في العونة ان معنط ان فعل القضية بما ارادة الترتيب  
 / اداد معول به وهو امر احوال ثلاثة فوخر المرونة كما غير  
 ابن رشر وفرضت بهذا سقوط قول الشيخ كما اول من تكلم عليه  
 / لان برير الظلم على صحة بهذا العبارة لمعينة كما ينبغي  
 ما نقل ايضا من ان اللفظ غير النقص عن الغرائز او عن القفاة  
 اليه فيل لا يتخ المرام منه لاحتماله محلي على السواء فلا يصح قولان  
 الحاج في ما يستلزم العمل بالحل في ادرك امله من غير بيان وذلك  
 لان لانه في قوله في هذا الوجه وان دد فقا وقلنا هذا في  
 في ارادة الترتيب في لم في في امان حيث ايجاد القياس  
 بل ما فرضا واما من حيث ما اشتمل عليه من الد فلا تسهم  
 وذلك ان معاداة لا تزدل في عن اجتماع العليا والسفلى في  
 لا استغناء وكون السعيل تزدل في الاول الزا هو معاد الترتيب  
 لا تزل عليه ليوهرها ولا باللزم / ابروا سلطة المعنى والغرائز الدالة  
 على الغصود ذلك واما في قولنا في الترتيب بالطلافة والحج  
 وقول مطوي بعد المطوي عليه بطريق اللزم فكيف يقال ان  
 تزدل في قول في الترتيب باللزم باعانة الغرائز هو ابدل



على الترتيب ثم التي تدل عليه بالمطابقة هل هذا الكلام في غير  
 فكر ولا يرد هذا على ابن عمر الفجار واءى زكي يا قبل الخطاب لا  
 في هذا الكلام في المحب والاشد انه يستفاد من الحقيقة العليا  
 تحجب وجه العبارة التي تكلم عليها بالمطابقة وهي في هذا التي  
 لانه يلزم من الترتيب المحب بل لا يقتضي ان الاول ادخ من  
 الثانية في الولاء عليه قال الثالث انهم فاسدوا حراما غير  
 منصوص على المحب فيه وبما انه ان ابن عمر قد حجب الزمان فيكون  
 من المحب المذكور وعنده انما ذكر في البرع في الاصل لا غير المطابقة  
 المذكور في الخطاب بل كما رتب البرع في البرع في الاصل لا غير المطابقة  
 وغيره كمسئلة التراجع وما يشاكله وبفضل كلام ابن عمر في  
 ذلك في ذكر نصه في تراوله نقلنا في تاليف الخطاب في يظهر  
 في ذكر عفيه ما ذيل به الخطاب من توجيه اليه في ذكر فيه  
 ان المسئلة ليست منصوطة لا تقربين واز ابن الخطاب اتبع  
 ظاهر اللغة وانه يؤخره في ترجيح مذهب ابن عمر في حال التبع  
 عفيه كلاما طوله از ابن عمر في الان الحاح وابن عمر في البرع في  
 اننا تكلمنا على قول البرع مع وجود نظري اطله وعرف قوله  
 واما مسئلة الحقيقة العليا تحجب السبع هل مطلنا اسوا  
 فيما مات عنه اطله او غير او لا تحجب في الكل بما بالنسبة  
 لمنايا اطله بما اطله موجود واما بالنسبة للمنايا الرابع  
 من ذوات الحقيقة في غير خصوص عليه بغير فاسر عليه الفاضل  
 تبعه على غير منصوص اذ ظاهر كلامهم انه لا ينبغي في الكل الا ان  
 يقال انهم فاسدوا الخطاب ومراره في الغيا سر في المنايا التي

مات

مات عنه اطله وغاية ما فيه انهم اختلفوا في تغير ما اختلفوا  
 لقول ذلك الكلام في سائر كلام الغابر وفسر سبل عن  
 وفيه على اولاد في اولادهم والعلية تحجب السبع في اصل اولاد  
 وقلب اولاد ايهل نصيبه لا اولاد او اهل صفة فما جاب  
 بانه لا اولاد على ما يقولهم بين حبس على زبير عمر وبعدها  
 للفقهاء في ان احدها فحصة للفقهاء واما قول الوافي والحقيقة  
 التي من مقابلة الجمع بالجمع والمقصود مقابلة الاحاد بالاحاد  
 اي تحجب كل واحد من العليا برعه من السبع في البرع في غير البعض  
 وقال الشيخ في تفسيره بقوله ما برع في غير اي ان يدخل في جوابه  
 كما هو في السواء والجواب لا في جوابه كما ذكر  
 في العليا تحجب السبع ثم ذكر كلام الخطاب في جوابه وابتدئ  
 التاخر من الزمان اذ ركنا هم ليس وغيره ايان قول الدافع الطيف  
 العليا تحجب السبع اما يمنع من قول الولد اعليه ولا يمنع من  
 قوله مع اعمانه فقال الشيخ في تفسيره معناه في جوابه  
 الطاهر بوجه ومعه انه يمنع من دخول في السبع مع  
 اعمانه في حوزي ابيه قال هذا ظاهر في فهم وانصاف وكلامنا  
 معه الزمان في هذا التفسير الجلي مستقيم كلام المتأخر في رحم الله  
 تعالى وسعفه في جميع الاجازات المتقدمة معتمدا لقول هذا العمل  
 دله في كلام السبع وهو جميع لا غير عليه الا ما نقل عن ابي ز  
 من ان ابن الخطاب اتبع ظاهر اللغة بغير علمت ما فيه وكذا قول  
 الخطاب انه مانع فيك للتفر من وايضا تبع الشيخ في تقدمه وفي  
 دسبوا القول فيه ايضا واما نص في الشيخ طه فاهنا ثم بان ادراكها



ولا اعتراض على ما اوردنا من المحققين بانها فاسدة على غير منصوص و ثانيا  
 تفسير كلامهم ورد للمنفرد وزعم انه تسفوف جميع الالفاظ  
 المتداولة وللحق معه في ذلك واحد من الاعراض والفقير والزم  
 وكلام اما الاول فغير منا ان المسئلة من باب ادراج الجزيات تحت  
 الدليات وانها ليست من القياس العهود فلا بد من اطلاقها  
 به ولا يمكن تناقضه ولو سلم انه من باب القياس قلنا ان تقول  
 ان القياس وقع في دخول الابناء في مناب ابايهم وهو منصوص  
 بما عرفت ابله في ترتيب جوده اعداد وبلغ من هذا الزعم  
 معناها ان الولد لا يدخل في ابيه فيبطل نزولها عنها الحاجب له في  
 يا فرد من غير ابيه فتسليم القياس وابقا. الجمع بين متناقضين  
 اذ الجمع مقتضى ان الترتيب بين الجمعي والقياس مقتضى  
 الترتيب بين الاعداد ولا في هذا في فرد له في اعملى وهو ثم  
 على اولادهم فيقال ان كلام السيوخ فيه انا هو في مناب ابايهم  
 وبهذا الترتيب الجمع في مناب غيرهم وذلك باطل لما ذكرنا ورا  
 الحق ان الصحيح او غير كماله فيمن وقف على اولاد الثلاثة ثم  
 على اولادهم فبات واحدا من اولاد و مات الغناء عن غير ولو ففعل  
 ان مناب هذا الميت يجمع به اخوه ولي منه اولاد افعه لا قبل  
 الترتيب فيكون الترتيب المستفاد من في بين الاعداد بالنسبة  
 لمناب الاباء و بين المجموع بالنسبة لغيره لا ارى احدا يفل عليه  
 وكما لا يصح هذا المعنى في الاصل لا يصح في البرء لانه جمع في الاسب  
 لا يستعمل في كاستعمال المشترك في معنيين من غير ضرورة  
 وهذا الدال بعينه هو الذي نتكلم به في التفسير الذي قبله

كلام

كلام المحققين فنقول لا يصح ذلك التفسير لما يقتضيه اليه من التفسير  
 لان الكلام يعني معه مستقلا باستعماله بالنسبة لا من حيث  
 من غير بيان ولا ضرورة ولا برهان والى يجمع استعمال المشترك  
 في معنيين لغة بطل الكلام نزاهة ففعله في هذا الموضع في تامل  
 وانصف ان كان الظهور بالنسبة لبطانة بنعم وان كان بالنسبة  
 لخدمة فهو والله في غاية الحفا واما زعمه سقوط الالفاظ  
 فزعم باطل لان اسره في الرسالة والعروة الرابعة لتفسير ذلك  
 المأنة وتقرابساد القياس ما بدا. زيادة الاضوح لا يسمو بقرا  
 الفقير وما يضعف به منه ارجل ولا ابر **قال** ثمة  
 وقع للعلامة في نفي الجمع مطلقا وفع لحوا. المشايخ رضي الله  
 عن جميعهم لانهم جمعوا على معنى بدل المسئلة نزلت في زمانهم  
 وتوافق فتواهم على جرد واجرا وانفا وانظارهم في المسئلة في  
 فرد ذلك القاهم ايضا حاله **اقول** سلمه على العلامة فيما  
 عليه بالنسبة اليه كون الفقه الحنفية في بلدا تارة فالبعض  
 في ابي استناد الكلام العلامة كذا يلقح واما كان ينفق لاحد  
 ان يتجاسر على منعه من القياس وعرفا بالعلم والجلالة فيمخرجه  
 عما يليق به من العزل والفرالة لان اتباع قول القبي ولا يصح من  
 ليس متروكها لمزهم في غير ان يتبين له الخد كما يتبين لزيد الفقير  
 لا يجوز فظا. ومثله في القياس في الظور ولا يجوز له ان يجمع له بما لا يعلم  
 انه الحق والحق يقول من انظار عليه تعليل حتى يتبين له الحق من  
 حيث يتبين للفر انظار عليه قال الخطاب وهذا لاخي والله اعلم  
 المجتهد راجح فلفظ فيه نفي بل كما يكون في المجتهد يكون



في القلوب لا خلاص في العقول في ليس لمسطور بحسب ما  
 يكن كل انه مفتوح احد الزهوب ولولا ذلك لعلوا بالانستقار  
 ايضا كما نغله عن الامام المازن و قد فليسوا احدهم ان يقدروا  
 غير في كونه في الزهوب او مقتضيات الا ان يتبين له بالادب  
 الفاء تسمى لطاحيه بالاولا ابقا الكلال على الخلافة في ان قوله  
 لا يتقوا انظارهم لتسبي الكلال وخرزها الشرايين ولا يقدرون  
 البصر ما ذكرنا في ان توثق ويطاحيه و عن ذلك في ان يزل هذا  
 واني له واني ولا نسق اذا احسن مذهب الزن فمقتضاه  
 وان يرفوا اخر وتكررت عليه مما يليه فزال من اعلا المراتب  
 فاذا لم يتفنه فهو بغير اجعل وتسلح الامور لا هلك اسلم وما  
 دي الشيخ ان هذا المسئلة ليست عزيزة في مروج الائمة الى  
 الحنفية وان العلاقة بصري في عالم باعبي في البراري وما اختار  
 الاختار الا على بصري من امره وامل اللبسة في عروهم طارت كالمفرد  
 العرب حيث لا يفهم من الا الترتيب الاداد، لكن استغفاب  
 فيه واستنقار امرها بين العتيق والهدوء كما هو الحال في زماننا  
 بالخوان خلاص ابرشروا بالاج يتفق الان عفا وفراستار الشيخ  
 ابو الارشاد الاجهور الرطاف لنا في التعارف ناطلا له عريضة  
 وفرا الشيخ فزدت ابعها الباع ايضا فاما رايها زاد شيئا لا يظا  
 ولا غير وان اراد ما رد فانا ان ظهر الله منه لسانه وبنا فيه  
 والله تعالى اعلم في ذكر الشيخ رحمه الله تعالى ما على سبيل الترتيل  
 خلاصه انه اذا لم يتبع ما نقله فلا بد من استغفار واعليما

مع السبع

مع السبع في كفاية الفارزة والارحم العليما مناب الميت عن غير عفا  
 كما توهبه الختم ففان في بيان ذلك ما فيه بان تقول بان اد  
 العشر طين متعارضان فيقتضا فظان وتيقا المسئلة غير منصرف  
 فيها على واحد من الطرفين وتكون كمن لا شرط فيها و قد يقال فيها  
 مالا كما في العقيدة من جماع ابن الفاسم انه سبيل عز وجل حبس  
 دارا بالاربعة نعيم ولذ، وشرط في حبسه ان يرمات عفيف  
 عن ولر مولد عا نطابه عن الحبس فبات اشقان وترك اولاد اش  
 مات. اخر ولا ولله فلي ترق نصيبه قال اري ان يرجع حبسا  
 على ولري افويه و افيه البلاء ويجه بزل اطل الحاجة منهم دون  
 الا غنيا ولا يكون فيه فسخة واري ان يورث اهل الحاجة منهم  
 فان قلت لا يسلم له هذا بسلامة الا في ولا يتبع له بان  
 ابا زكريا الخطاب نازع في الموان في ذهب اليه في التميم راد  
 واستنظر فجميع الاخرة بنصيب من مات عن غير ولر قلت  
 انت لا يسلم له هذا بسلامة الا في ولا يتبع له بان مردود في هذا  
 لقراد لان ابن الموان في لا يقع له بالسنة ولا يستوفيه بخار  
 بين هرة العاشي في تلوه في هذا الحكاية العيوي مع اهل  
 عمر في الادعاء الاجتد وقال في اخر كلامه فبما مل صعوبة هذا  
 المرتبة اعني اجتهاد العقوي الزه هو ادنى مراتب الاجتهاد ويظهر  
 لان مرعيه فظا عن مروي الاجتهاد المطلق في جبر، نرا مروي  
 وبمساده في فكره وانه من ركب متن عميا وخبو فبطلوا عموما

اعني  
 ان مروي واجتهاد  
 المطلق في متن الزمان  
 هو من ركب متن عجميا  
 وخبو فبطلوا عموما



ويبرهنه الكلام يستعمل على وجه الرسالة بن الموثق  
 وتبرهنهم فقال وفي الخطا العا حشر فيه اتباع العا  
 التي يلعب مقترا على ما شاع وداع وان بعد الوائوي فيه  
 الا اتباع والواقع في زماننا خلاف ذلك لم يسلم بها تلك الحال  
 فان الزعم شاع زمانا ان المحبس يدعى بالسماهر ويرفع غير  
 الملكية اليه فيكتب السماهر كما ظهر له وربما ان بالسماهر  
 تلعبه وانبت نمر وكما ما انبت مظهر ولا عرفه ولم ينه له  
 المحبس على من هذا ان كلامه انما انما انما انما انما  
 واية **قول** الكلام الى هذا العظمى وجوه **الوجه الاول**  
 ما نقله الشيخ عن العينية هو من سماع ابن القاسم من مالارقي  
 نقل عنه واللفظ الذي نقله عليه فيه انه في كتاب الميت عن  
 عنى ولما هلك الحاجة ذوى **الاعتناء** هو كذلك في تاليفه زكريا  
 الخطاب وقرضا وفيه في الرواية وسكر ابن زهر لهما وذيله  
 بوضعه وها طر ما سقى حبه به ابن زهر مع انما احسن من  
 انما الخطاب انه انما كان الخ كذلك لانه لما جعل مناب الميت  
 لولد فقل عليه على غير معنى محصور وذلك في رواية عن ابن  
 لم تقصر به اعيان الولد حتى جبر فيه الخطاب الواقع في المحبس  
 على معنى كل يرجع ملكا كالعمر او وفاء اذا كان معينا وقرع  
 جعل مناب الميت لولد وسقط عن مناب من مات عن غير ولد  
 لما ان زهر هذا المناب لغير اهل المحبس لانه لما جعل المناب لولد  
 ان لولد له تقي انما حشر بعد وفاته ما حبه فوجب ان يرجع للجميع  
 انه يسلم به مسئلة المحبس الواقع على غير معنى الذي يقصر به

يعرف

ويعرفه يعرف الصرافات فيعرفه ذوالصرفات الحاجة على غير  
 يقع بالسوا وقيل يبر الاقرب على لا يعرفه انما كلامه في  
 احكامه ولفظ الرواية والشرح يبر ان على اختصار الولد انما  
 يجعل الراقب دلالة واضحة فهو من اذ جعل مناب الميت عن  
 عقبه لانه ان اخاء فيجوز بذلك انما اختار الولد اذ لا على  
 الولد **الاقب** الواقف وهو موجود فيه وقول ابن زهر انه لما جعله لولد  
 كان معينا على الولد يقال فله في مسئلة **الاخ** قرا ايضا ما استنبه  
 منها الخطاب واذا تقررت الرواية وما قاله ابن زهر الخطاب فيه  
 لما امره احصا ان فيه معناه للشيخ وانما قول له على ما اراد لانه  
 اذ اقرضوا ما زلقه عن الشرح لم يلم فيه الواقف على مناب من مات عن  
 غير عقب بل ما في مناهر والعجب منه كيف جعل عن القول انما فيه  
 انما فيجوز به ما يرب الذي هو بخرصة **الاخ** انما فيجوز به ما يرب الذي  
 على يزار به واما ما نقله بالقبول واستنبه منه ما يرب الذي  
 واما انما مع ابن الموار **الاخ** الشيخ في ذكر كلام ابن الموار ان لم يذكر  
 نقله واذا ذكر رواية العينية في قال ان ابا زكريا ناز ابن الموار فيهم  
 انما انما انما فيجوز به وليس كذلك وجب **الاعتناء** في القسمة يرفع  
 اعلم من هذا ان لولد لا يقتضي على الرواية ما يرب واقية بقصود ولما كانت  
 مسئلة ابن الموار مفرونة به توهم انه من تمامه او انه نقله ما عليه  
**الاعتناء** والتخلو منه للمسيوح **والاعراب** نقل تلك الحكايات عن  
 الناطل وفرد نقل الشيخ في نواذر وغيره في الخطاب والعبارة موافق  
 مسئلة العينية منسوبة لهما وللمجموعة مفرونة بمسئلة ابن الموار **الاعراب**  
 فيقال في نقل الخطاب ومن العينية والمجموعة ابن القاسم عن مالارقي  
 دارا على اربعة نفر ولد عمو شرط ان من مات من ولد بولد على انما من الجبر  
 مات اثنان من ولد اولاد اولاد ولد لا فيرسم مات احوا اليافير واولاد

وفي  
 مسئلة ابن الموار



فان نصيبه يرجع على جميع ولواخويه الحقيقيين وادبه المي واثري  
 اصل الحاجة منهم كونه لا غنيا ولا فقرا فيهم قال في كتاب ابن المواز  
 وكذلك ان شرط ان غرائب منهم ولم يترك ولوا نصيبه على اخوته  
 مات الثانية منهم عز واد و مات ثالثة عن غير ولوا نصيبه يرجع  
 على الباقي من الولد وولوا الولد بالاجتهاد فيكون نصيبه من اخوته بالاجتهاد  
 ولا يخرج فيه فتح اح في الاستحقاق كل ابو زكريا مسئله الموازية  
 في الفايه شرط المحسوس رجوع الغالب للاخوة فابا الا برونين  
 ويزن الولد مرواثة العقبية وكلان ابن زكريا عليه بركان على اعمال  
 شرطه بالوجه الزنا نفل في استنباطه قال وهو الزنا في علمه  
 الفراج قال وهو الزنا به العقبية وفرضه ان فدا ردة الكتاب لا تقي  
 في مقصر ولا تفل عليه ولا يحتاج الى الاعتذار عنها ولا السوا  
 عليه لانه في مسئله اخرى بل كل الكتاب موكول بفصل لانه جعل  
 مسئله الرواية دليلا على طلبة المرونة بل الموازية والسبع لم يات كما  
 علمت لا بزل الابل **الوجه الثاني** في الكلام على هذا الفصل  
 في رد ما شفع به على الخطاب في مخالفة ابن المواز وبقوله ترجحه لان  
 كلامه معه لا يرجع عن الامر في اذ يحتمل ان يكون الفصل بقوله ولا  
 بقوله بخلافه في العاشي التفتيح وانه لا يعمد بكلامه مع  
 كلام المقرمين **هنا** اراد الاول قلنا له الخطاب في قوله لراي  
 رواه واما سبيله سبيل فلو اختلف عليه العلماء فوجب عليه  
 الفل في ادل اقوالهم بالحواب وفردوا ان العمل بالراجح واجبه وان  
 التخيبي من الكتاب ضعيف وانه لا يرضى التي هي فان كانت فيه اهلية لولا  
 وجب عليه السبق اعيا والابا لا استاذ في المواجبات بمرار قسم  
 للاجتهاد في المعنى وحي وذكروا اقوال المقلوطة وحيلة ما قيل في رنة  
 العالم وان ذلك لا يبرر لالا المختص ما نصه فان قيل فهل لغير المجتهدين

المتقنين

المتقنين في ذلك فابا يعقرون اهلها الجواب انه له خطا بقوله  
 وهو ان ما كان معدودا في الاقوال غلطا وزلا فليحل جرا في السريعة  
 وغالب الامور اعماله مفرد رزق فليست عدا عليه مختصرا  
 فاذا البعد طاب قول من عاينه الامانة فليكن اعتقادك ان المخرج  
 الصراد لا يلحق من المجتهدين لان المقلوطة اح كلامه وابوزكريا  
 رحمه الله لم يجهل وهذا الصحيح لانه وجب العقبية مخرقة مصرفة  
 لخاله ابن المواز والرواية مصرفة بالرك عليه وكان مع الصراد  
 لا يلحق من الية الزهبي الفاضل في المجتهدين عند الاستاذ اذ كلام  
 على الشيعة في غير تفسير يوجب وبما سلطان الية كل مزهبة بالشيعة  
 لا يفتهم تسعة المجتهدين للشيعة وفسنى بديها وضوحا انضام  
 بكيفية يتوجه التفتيح عليه وفرضه واجبا هل حقرا الا قبل المعروف  
 عنك وان اراد السكوت وهو عن البيانات بكلامه وان الواجب لم  
 وراخوب اقال ابن المواز في غير نظريه وهو هو الطه في كلامه فيقول  
 ارسا اذ ابا الرجل فونفل التي هي ليريا في العقبية با يفا بله وادها  
 بلا اقر من الرواية وكلان ابن زكريا لم يرضى الفل في ذلك والتوقي بان  
 الناس لا يرضوا بالعبا ولا الطه انه يصور عن الاتفاقات الوصل حضرا  
 تقرر واجبا نائيا فهو خطاب مزهبة ماله رحمه الله لانه لا يجوز  
 تفسير الرواة في قول البا في كما في فواعد الامام المرف فيقول فواعد  
 الصلاة لا اعلم فرما الصمد فلما جاء على ماله من اجل ان لا يرضى لال كمال  
 يعني تفسير الرواة وهم بايعون يعني ذلك ومن فواعد رضى الله عنه  
 ارضى الاتحاد اذ اعارض اصلا اجماعا او فاعد قطعية بانه لا يقبله لان  
 المسئلة في نزاهة معارضة الطه للقطعية وفونفل بولار رد الحريف  
 فيما راجل سحيق قال يعز ذكره وليس هذا عندنا حرم عروبا ولا امر

هذا هو الوجه في رد ما شفع به على الخطاب في مخالفة ابن المواز وبقوله ترجحه لان كلامه معه لا يرجع عن الامر في اذ يحتمل ان يكون الفصل بقوله ولا بقوله بخلافه في العاشي التفتيح وانه لا يعمد بكلامه مع كلام المقرمين







۱۱۵۱

بیت لزل

[illegible]

اربعہ ہفتی



يستحق التفرغ وحاشا ان يكون حال الجماعة كذلك وراى ان يفت احياهم  
 كالحق واحدا فاختلا بها ليل على انباهم مانع عليه المصير **واما**  
 الصالحون بعضه لا يباكون بواقع من قدح الى ماز ويعتقون قلبه لا يباكون  
 بواقع من قدح الى ماز ويعتقون قلبه لا يباكون بتلبيعات المؤمنين  
 وفيه عبارة عما يروونه في الوثيقة ولم يفي العادة بقصص بيبي  
 راسها مثل ما يكتبون في الاصول في حجة البرن حل للتكاح وفي  
 عقود البياعات بيعا بالانبياء واختاروا ما ليس من غيرهم  
 بعصر ورايت بعضهم كتب في عفر خلع اعترفت انها كايح كافر  
 ولم يتلفد بعقبه عليه وقال انما هذا ما يخلق قتل لزمه او نحو  
 هذا من تخفيف الكلال ومنفقد ومثله ما عثر ابا بال رؤية وانقلب  
 في البياعات والارضية غاليه ايمهم وكتبها **وفي قواعده**  
**التي** كل ما حكمت العادة بانه من تلبيعات المؤمنين قال ابن  
 ابي زين ابو حبيب في كتابه يكتبون في العفر حجة البرن بخلاف  
 سائر البرن لان العادة لم يفي به **ايضا** يعني ان يميز من ذكر السلام  
 معنى لا يميز او التلبيع صراحيه وراى بقول الموزي **وان** اصل  
 عن الراجح الموصود منه **وي** ثم الكلال كما اردنا وال  
 له او اورد اخر **وتسأل** الله ان يجعله خالصا لوجهه اذكر  
**وان** يتبع به يعى لا يتبع ما ولا يتبع من ان الله بغير ملزم  
**وان** يقع لتابعها يتضاعف النعيم المقيم **وصلى** الله على النبي  
 وموآنا محمد النبي الكريم وعاء الله والحمد لله ومن عاونه القوي  
**انتم** الصالحين المصالحين بحمد الله تعالى وحسن عونه  
**وصلى** الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه  
**وصلى** الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه

ان تلبيعات اليهود  
 عبارة عما يروونه  
 الوثيقة من غير  
 فصل

وصلى الله على سيدنا  
 ومولانا محمد وآله  
 وصحبه وسلم  
 وصلى الله على سيدنا  
 ومولانا محمد وآله  
 وصحبه وسلم

لثله تسكن عوة تفرضا لثله الرسالة اولها تلبيعات العباد  
 اية عمل الله يرضى التلبيح وهو تسكن  
 رسالة لمعت تلبيح ما يراى في حشر ابا كذا وفيه معاني  
 تلبيح ما يراى في التلبيح من كتب يروى اذ ارمته وفيه بزمها  
 بها البياض مع التلبيح اذ جعلت قواعدا اصول من مبادئها  
 فهي المعونة اذ اختلفت مروتها مباحث التي في غير ما فيها  
 تورا تباين من يدر تحول وعارضة قوية لمعاينة وتنشيط حرك  
 جازا، مواءم من يرضى بزاوية فيهم اعلا امانهم  
 وعما يجمع من مواضعه فضلا وانفطحت عما يجاز  
 بجاء من تلبيح هذه الضعائم من مائة القيامه من عظمى واجه  
 عليه اذ كنى طلاء الله ما النفس في الارض اضرار الرراية معا  
**وقال** في تلبيحات العباد ليرى حشر الضرب بر الله  
 ضيحه واسكنه من الجنان اعداء وبسبحه وتوكلنا  
 رسالة ايرت من فكر منسبهم فموسر بقل وانفان مبادئها  
 حلت نكاحا وحلت في التلبيح فخرج اذ راكع عن ذكر مبرك  
 سامر بها بافتطقت الترميز لا واسكن في خلاص ابا اليها  
 واكتب البكر بها كل ما جعه بطل من معنى بديع في معانيها  
**وقال** في تلبيحات العباد ليرى حشر الضرب بر الله  
 العلامه اية العباد ليرى حشر الضرب بر الله  
**وقال** في تلبيحات العباد ليرى حشر الضرب بر الله  
 واسكنه من الجنان اعداء وبسبحه وتوكلنا  
 رسالة ايرت من فكر منسبهم فموسر بقل وانفان مبادئها  
 حلت نكاحا وحلت في التلبيح فخرج اذ راكع عن ذكر مبرك  
 سامر بها بافتطقت الترميز لا واسكن في خلاص ابا اليها  
 واكتب البكر بها كل ما جعه بطل من معنى بديع في معانيها

وصلى الله على سيدنا  
 ومولانا محمد وآله  
 وصحبه وسلم

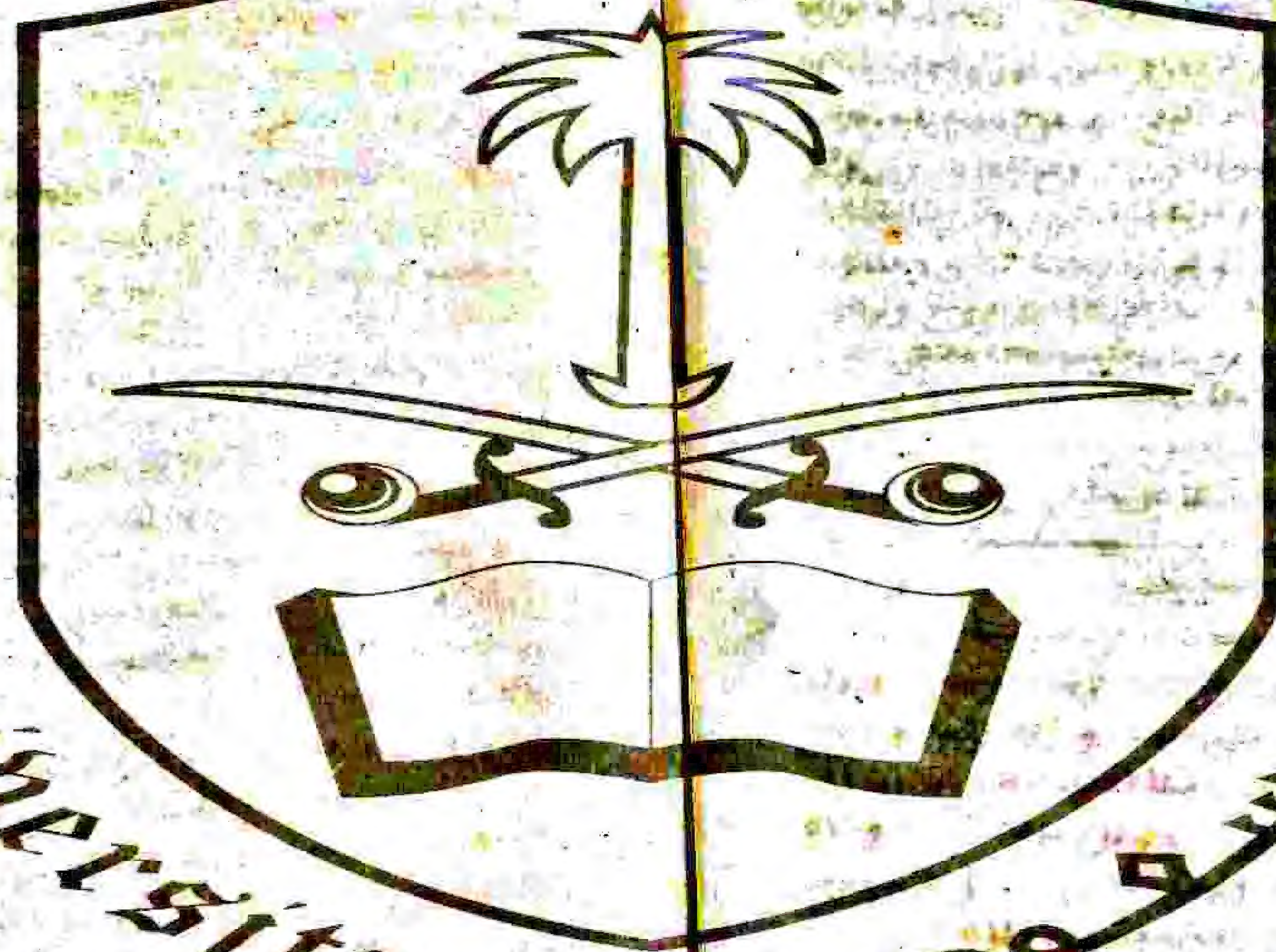
اسم باعل من الله يعق  
 خير وهو من باب خرج  
 كانه القاموس في  
 المنع اذ ما وجد  
 به اصل







King Saud University



جامعة الملك سعود

1957

Copyright © King Saud University



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**الحج** الذي هو انا وجعلنا من ارضه حجرا عليه (ان)  
 العلم ورزقنا امة فتعلم بها العلم وعفوا  
 نفهم بها عفاق الاكثيا. بسيدنا بقدرى يترك  
 ما نقول من الامور وفيه ما بين الحمام والحضور  
 وضلا من ارضه وذنبه وذنبه وارضه عليهم  
**وصلى الله على سيدنا محمد وآله** وسلم  
 التي تضي صلاة مستقيمة كما تحصى عدد اهلها وما يذوقه اهلها  
**و** ما يذوقه اهلها لم ازل مغفرا عنك في كل  
 العلم وصحة العرفان وحسن ما جعل الله من الامور  
 وغالبها العلماء اخذوا في جمع ما يصر  
 من الفوازل عن الامم فينبغي وتخصيلها في دفين  
 فيهم اذ هم امة النبي وجعلت لك عفو  
 ومن كيدهم واعتبرته من ارضه عليه وكلهم حتى  
 على الاقتران بهم ورغبة في اهلهم يستقيم حتى يقدح

وَصَلَّى عَلَيْهِ سَيِّدُنَا مُحَمَّدٌ

۵۱  
ایک نئی صلاہ منقسمی کا مجھے عرض کیا وہاں یہ وضع اور کہا

الأعلم وحجة القوم، وحسن ما جعل المسألة

وَالْأَكْثَرُ الْعُلَمَاءُ أَخَذُوا بِقَوْلِهِمْ جَمِيعُ مَا يَصْرَحُ

فبهم اذ هم اجماع الرشي وحلفه لك عرفوه

ومن ثم اعترفه من اثم ابيه وكلية حرمها

وَأَمَّا الْفُلُ فَإِنَّمَا كَانَ مُقَامًا لِّلْبَنَانِ لِيُخْرِجَهُ يَدْرِي أَنَّهُ مُصْرَقٌ لِّأَهْلِ الْبَنَانِ

۵۰۳

فوق ذلك عنده مسائل جيدة ذوات من ارادة الوقوف  
عليها فيستعين بذلك على التمسك بها فيقول قال الغافل  
نعم الحق على ما في الخوارق ثم انه وضعها في  
في امر قلوبهم عليها ووضعتها على انفسهم  
الذين فيهم الاضواء والاضواء وحلفت لم يسمع  
شيء من القصة اياها عبراته خير من في ج وحلفت عنه  
كل مسألة يحصل عن جوابه فيها ما نزل به  
وقته وما نزلت معه من انشأه من اجتهاد  
قوية وذات في جوابه وتركها على ما هو  
كل في ذاته في من جرحها على التي تارة الزخوة  
وحتى ذلك في مسائل فيطو واما في مسألة عنها  
ما وبقية حقه على فيها وانه يوم في جميع من اجل  
رضاء ويطو في هذا كما في ما تقتضيه طاعتهم وتفره  
والحيث اردنا وايدى فصرت واني جرح عن من زلل  
والمسلم قول في غلط والاعمال بالنيات والكل امر  
مستأنف **مسألة** قال لنا الشيخ  
كان من عتاكروا في الشيوخ التي فيهم فيهم  
الصياح ما خلع عن من الخلق الذي يعطى للبيع وسر  
و ينزلونه بمنزلة الصانع قال وانا ارفق من ذلك  
نزاره من صفة وحيث روايته اية في في بيده اليه  
الفيستكروا كان من رواه فيهم عنه **وجاء**  
في سوال في التي من زلل ابو الوليد في في  
في في سوال في ووقفت عليه ومن كان منهم ما قل

فوقه عن محاسبه ذواته في الزاد الفوق

عليها فيستعينونك على الصلوات ففرحنا بالغافل

في امر قتل عليهما ورضينا عام اربع مائة

الافينيون فمعد الاقنصاق والاقنصاق وحلفت لوزيم

كل مسألة يحصل عنها جواب واحد

وقته واما في هذا المقام فانه من اشياء الله من احسنها

کتابخانه ملی ایران

وَقَدْ كَانَ فِي ذَلِكَ قَسَمًا لِمَنْ يَسْمَعُ وَفِي ذَلِكَ قَسَمًا لِمَنْ يَسْمَعُ

رضاء و جملاتی۔ خدا کہ ہر ہمتاقتضیہ ہا

والحيث اردف وايدى فصرف **والنعم** عن مزيل

[illegible]

كان بن عتار و الشيوخ المقيمين في هذه

و ينزلونه بمثل الصنعة التي يصنعونها في الدنيا

خوارزمی صفت و کی روایتی در ریاضی و نجوم و جغرافیة

في نسوالة ارجفان في

ثم قلت صوابك ووقف عليه ومن كان غيبه ما زاد

100

Figure 1. Aerial view of the study area.

12.  $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$

اعزى  
فيكم ما اعلم الصانع





النفقة والامانة صوفي في دعواه الضياع مع يمينه ومعه  
 لم يكن منضم بمنزلة الحال لم يصرف في دعواه الضياع وان  
 الضمان **باب** ايضا عن النسيان  
 الزكري الرازي في ابو علي بن محمد بن الحارث وكتب الصالحة  
 طامنون لما زعموا انه ضاع عنهم ولم يقع بهم عاضاه  
 بينة وهم يبرزون في الضمان بمنزلة الضياع الحاجة  
 اليهم ونسب في ذلك من مصلحة الغايبين وتكون في  
 حقهم حقون رضي الله عنه في تضمين الاحاصم  
 وبه كان يعتق بعض من ادركت من النسيان والحق  
 بعض من ادركت عن مثله ذلك وان مررتا فقهه روي  
 في تضمين خلاف ما قررناه فانه كغيرنا حرم من  
 الحرام **مسألة** فافيه للنسيان قال رحمه  
 الله عن ابن عمر بن الخطاب بن مسعود قال سمعت  
 ابن انس يقول انه فرح في البيت اذا ترك امراته  
 عاملة اذا لا يقسم ماله ولا يقضي دينه حتى تضع  
 فارتدت ذلك عليه في الربح والرجعة فيه وقال هو  
 من يميننا وفرحنا في دينه غير من له كذا ثم دارت  
 في ذلك بن النسيان فقال له مثل قوله ثم راجعت بن  
 النبي في اخمى به عن ابنه بن عيسى فقال سمعت ابا  
 نعيم فرقه عن ابن عمر بن الخطاب بن مسعود الا  
 قال ثم فرقه اننا فيها في ذلك في ذلك وفي ذلك  
 ان لا يظن بالربح عن النسيان عليه انما في ذلك  
 وعمره انما في ذلك ولا يسمع توبته في

اي مـ لا يقضي الربح  
 اذا كانت زوجة الميت  
 ماله

النسيان في الربح

ان لا يظن بالربح

انما

انما الربح حتى يثبت موت الربح وعمره وركته وليس  
 له نسيان **مسألة** عمره ومعه عمره وركته بنسب الكل  
 فرجها التوفيق لورث قال عيسى بن حنبل نزلت  
 في طينة نعمة نسيان وطلائق وارثها في طينة  
 النسيان ابو عمر بن الخطاب بن مسعود انما في الربح  
 وان كان ثم حمل قال وفرا فثبت نزلت قبل حرا  
 ونزلت ايضا هنر نسيان نسيان وارثها في طينة  
 فيها ادقها فورا فاض الحرام عن حرام حرام  
 ان لا يقسم بن ماله شيئا ولا يودى في يوفه حتى تضع  
 المرأة حملها وما دعه على ذلك اصبح بن احمد بن عيسى  
 النسيان والحرام نسيان ابو عمر بن الخطاب بن مسعود  
 ان يودى في يوفه وما دعه على ذلك بن احمد بن عيسى  
 وكما في النسيان موت حرام بن احمد بن عيسى  
 وفيه ولما نسيان الحرام **مسألة** فافيه  
 قال رحمه الله ونزلت في طينة في ايام الغرض ابن  
 النسيان في رجل نسيان اعيان في ماله واخر من ماله  
 لنسيانه ماله في طينة اعيان اعيان اعيان  
 ونسيان عن نسيان النسيان في طينة اعيان  
 والنسيان في نسيان في ذلك وقال في النسيان  
 طينة نسيان في ذلك وقال في النسيان  
 طينة نسيان في ذلك وقال في النسيان  
 طينة نسيان في ذلك وقال في النسيان

اي مـ لا يقضي الربح  
 اذا كانت زوجة الميت  
 ماله

ان لا يظن بالربح



وخصها وكنتفها اما الوثيقة في ذلك الصلح بلام  
 البقية اي عن فصوله ثم ذكرت التوكيلين مع ديني  
 ثم قلت في التوكيل انما يعمل بحال من المظالم فكل  
 من موكله فلان كذا او كذا او قال من موكله فلان كذا  
 وكذا ثم رآه التوكيل فلان ان يعمل من التوكيل  
 قول الى تشييد كثير مع ضعف التوكيل وكل احد  
 منها من حق من التوكيل الى التوكيل فاعطاه الله  
 ذلك واعطاه من التوكيل بان اخذ من موكله ذلك  
 كذا او كذا فكل التوكيل الاخر وبغير التوكيل فيه  
 جبر الراجح بالرجح الموصوفه ملكه ولم يبق  
 بينهما فيه حجة وكما دعوى ثم علون في التشييد  
 من جبر آخر التوكيلين وهو توكيل فلان منها وكان  
 التوكيل الاخر فمع الخصامه فاض اخرى فاعتبر ان تشييد  
 في الفصلين التوكيل عن التوكيل **مسألة**  
**راية** له جوابك وخصه عنك في رجل ودم صبي  
 عن جواب فيه اسعار كنف وكان التوكيلين  
 مع صبي اخر ايضا وتك اهل عن صبي ثم توكيل  
 التوكيلين مع اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل  
 الاخر عنك عن دفعه منه ثم جاء به اهل اهل  
 من ثم انه دفعه من الكنف دفعها ودفعت الى التوكيل  
 انه ما اخذ من التوكيل يشاء من اهل اهل عليه بمقتضى الجواب  
 فتمت المسئلة ووقع عليه واهل اهل اهل  
 التوكيلين فيها وقعت الا ان يكون منها او بانه التوكيلين

ود يفت

فلا

من جوابك وخالفه البقية ابو الحسن بن محمد بن  
 ذلك الجواب على نسخة من التوكيلين واهل  
 في التوكيل اهل اهل اهل الا ان يكون جبر اهل التوكيل  
 وذا التوكيل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل  
 وشمع في استصواب جوابك في جرح منها **مسألة**  
**خامسة** له الجواب رضي الله عنه في رجل مبيع  
 فصيل من اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل  
 المبيع واستفاد المبيع فاني ان دفعه فصيل  
 على اهل المبيع وبيع المبيع بينهما ففصل  
 وثبت للمبيع انه استفاد له فاني اهل اهل اهل  
 اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل  
 بينهما مبيع ورجل اهل اهل اهل اهل اهل اهل  
 اذا كان الاخر على ما وصفت فوجه اهل اهل اهل  
 بالحق حتى جرحه او حصا في بيعه بالحق فاني  
 فاني منه كما علم عليه اعطيه اهل اهل اهل اهل  
 التوكيل في ذلك انتع التوكيلين فاني اهل اهل اهل  
 فاني اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل  
 في ذلك الفصل حتى فصيل واهل اهل اهل اهل  
 فاني اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل  
 رضي الله في رجل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل  
 وصفا ففصل عليه رجل اهل اهل اهل اهل اهل اهل  
 وقال التوكيلين اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل  
 انه يلقى حتى الا ان يلقا منه فاني واهل اهل اهل



من لا يرضى ما أحب الرقيق في دينه وارا خليفه المتوفى  
 من قادمهم بعد عهد جده قبل بسفك البشير طاحبا  
 الرقيق يقولون ان الرقيق باق ولم يرد عواد مع شدة منه اما  
 من يرضى به بسبب البشير المذكور او اوجبت  
 النسخ عليه هل يقبل الجميع كالحوام بعينه البيع  
فمن يرضى به ثم يستأذنون فيما بيعا ثانيا ان يبيعوا  
فأجاب ما تشفعكم البشير طاحبا  
 الرقيق وارا ان يبيع باليه بغيره ان يبيع ليلاف  
 الرقيق فيما مد على نورية ويخضع الجميع فان نكل  
 عن البيع رد البيع في حقه البشير ووجهه في باقها  
 وبالله التوفيق مسألة تسأل عن  
 الفقهاء ابو عبد الله بن مكي في جوابك رجبى رسته  
 عنك في رجل كانت له دار مسوفة بالسرو له جار  
 اراد ان يبيع في داره يبيع حمام واذ بها طاحبا بسفك  
 المذكور الى هذه من ذلك وقال ان الحمام ترضى بسفك  
 لغيره ما يرضى بغيره له مدعه من ذلك أم الجواب  
 مختلف ذلك هذه تختلف في اصلها جارية غلامتين  
 والفرق اراء في تازلتك واخبر به قول بن الرافعي سمع به  
 ورضى بالبيع ان يبيع له ماله ما يشاء كما سماه ومن  
 اصره سمع انه اذا اجمع الضرر انه ان غلبوا الاكثري  
 منها وانفسوا الاكثري ومفعول الباع في البيع من  
 القصص اكس ضررا مما جرته الحمام في سفك الاخص  
 اذ بالسعي في موه في بيع الضرر عنه وبالله التوفيق

مسألة

مسألة فائدة له جوابك رجبى رسته  
 في رجل اشترى من رضى كسبا حقيقا لغيره وصدقه الى  
 المشتري في اخيه نصف متقال وكان المشتري قد دفع  
 المتقال الى فلان ثابته وجوابك رجبى رسته في جواب المشتري  
 اليه في الاقاله جلفا لم يدفع اليه متقالا قد  
 وثقا ان من جفاه له اليه ثابته في دفع متقال الرقيق  
 صدقته بد فاني الباع من ذلك وقال انما اذا ابتاعه  
 يبيع من البشير ولم يترك في الصنع وهذا البشير طاحبا  
 وقضاه البيع الرقيق كان يشترى بغيره الاقاله وطاحبا  
 الصنع فمن علمت به ومفقت عليه فأجاب  
 لو كان الرقيق على ما في الاقاله على قول غير عامرة  
 ما ان التافقي في الجسم يبيع الاقاله الا ان يعلم انه  
 المتقال على من الاقاله با الصنع وغيره ورجى لم يعلم  
 بالافايه وشرى عليه بولك او افي فيكون صنفين  
 كما كان ثم يكتسبه من ذلك وادع الباع الاقول  
 في المشتري انه حظه لا يصح عن الاقاله ماله  
 المشتري على عواد واشترى كسبا وله ان يشترى  
 ره البشير عليه والله التوفيق الجواب مسألة  
 فائدة له الجواب رجبى رسته عنك في رجل اشترى  
 اشترى بغيره حقيقا معينه هل يرضى به ام لا يكون مقلد  
 المشتري وما لا يشترى به ما لا يشترى به فيه في البيع  
 والمنتفع فأجاب ما اذا اشترى البشير معينه  
 على كل حال وفي بواع فيه اشترى الاقاله وما جعل به كذا



عن

[illegible]



الشبايع عود في ما يلزم تلك الحفة من التكميس فلما  
 كان نورا بشما وزع تلك اصل الفريخ وضعف  
 فيهم فقال الشبايع للمبتاع قل عنه من اسمها جزء  
 الحفة عشتي بوجهات وقال المبتاع انما اصل  
 خمس بوجهات فقال الشبايع اما ان تحمل عنه عشتي  
 بوجهات والاقل قلت في اسمها المبتاع انا لا اصدق  
 وما اصل عندي الا ما يلزم الحفة من التكميس في بعض  
 وعود اسمه على يكون للمبتاع حفة فيما طلبه وتحملة  
 كالحسن في قوله عشتي المطا هو وجر ايام في وقت البيع  
 ام ما ذا يكون وعما لم فيها **ف**  
 البيع الذي ذكرته اذا صنعت عود في الوضيف جيت  
 اليك عودا عشتي في ذلك ما صرا عليه شيء في  
 الوضيف كبيعته ان كانت جميع ما تفسر على الشبايع  
 وارجع على المبتاع اسمه كله وان كانت بعضه اتممه  
 على ما لم يجرى ما دفع الحفة من جميع ما تفسر عليه  
 ورد ذلك على المقتضى والى المعلوم في الوضيف  
 ومنها على الاصلا في بعض في بوجو التملك حين الوضيف  
 عليه يكون في التكميس على التعلق في جميعه في الاصلا  
 وفيما الذي قلت لك انما يكون اذا لم يفسر في المصلا  
 عفرهم خلا ما يتضمن في التكميس كل موضع او اصل على  
 حفره وما انزل العمل عليه واما ملا واد الشبايع  
 في الاقالة فلا يصحبل كما في ذلك وليس في العشتي  
 الذي ذكرته ولو لم يكن له ذلك لمكان في بيع او اجماع



وسمكت عن الوضوء ان يتبعه مال يسعه الزمان  
 من وقف في العفوف والجورون في عبادة عيسى عليه السلام  
 اخذ الجور والاملاك وكذبهم ان يشهدوا بها المص من  
 قاله بن جعفر **وجاوب** على العفوف والسؤال  
 عنه ابو الوليد بن ريش تولى في المظالم من الاملاك  
 التي تولى الاصل وتوجبها العراوات فاذا قال الشهود  
 في العراوة ان ذلك كان بحسب العراوة والحق فيهم روا  
 في ذلك ما بين المشهور عليه **يجمع** مع يقوم في نفسه  
 فيمكن من التمسك به تكفيما بين وجه فيه فاذا ابلغ المشرك  
 ان يفيده يجمع بالحقارة فيجمع على ما عليه وقران يجمع  
 باليمن ولغة الحسن عن ثور في فاصلة ان اقلها اذفوا  
 فيجمع بين انفس يجمع ان ينصرفوا الى انفس يجمع بين جمع  
 ان ينصرف من اسم الباري على كل عشيء وما بين من يملأ  
 مملو فهو نحو اصلاح حسن جفته عمل تفرع ولا كذا اذا  
 تشابهوا في التفرع الى اسم والجمع في التفرع **وراء**  
 فيه جواب لما في غير الله في الجملة ان علم الوضوء  
 حكم العبران علم المتضمن في كل علم لزمه ورد عليه  
 بالتحصيل من اسم الباري ملحق حكم العقل من جملة ما كسب  
 عليه وكسب اسمه به ان كان له مال غيب وان لم يكن له  
 مال غيب توجه في ذلك قول بن القاسم واسترهما في كسب  
 النكاح والباري وان لم يعلم به الا وهو الاثنى فهو محسوس  
 ان نشأ الاثنى ما يؤوله الباري ويطبقه في الاول  
 محسوسا تفرع وان شازع نزل ولا ينفك السبع والخيال

للباري

للباري في نفسه من ذلك **مسألة** **مسألة**  
 عنها البغية الفلاح ابو بكر بن عمار رضى الله عنه  
 عنك في رجل له عبيد من رقبته من مملو اعوام في رقبته  
 ابو حماد وثق وصح بوقته على ما ولم يتفرع بها شيئا ثورته  
 عنه وذهبها كركا فم عليها الى ان يجمع عليها  
 جميع املاكه التي يتقصد من مملو وحيثما في الفلاح  
 خيفة اقلت النكاح و زمانه الى اوائ زواج الصبيحة  
 ان خذ لته بالمشيها الى وجات الجران خذ لته بوقته قبل  
 ازواجها فذهود الفلاح في المما مع الاصل هو الجور فما كان  
 على محسوس يوجب من مملو من الاملاك التي في يمين  
 محسوسا وهو ضعيف عن الخول الى حق الاملاك  
 في كسبه قبل يجمع له المحسوس دون ظهوره في الاملاك  
 الخيارات ويشتبه في الجوار في الاملاك موصفا وهو  
 له ان يثبت محسوس اصل المحسوس ان ادركته حاجته ان  
 يجمع في الاملاك ما راء **مسألة** **مسألة**  
 محسوسه عليه ويشتبه في فاحلة الوفاة فيفتنون  
 له دونها وانما يجمع محسوسه اذ جعل الاملاك على وجه  
 من يجوزها لها بعلينة البينة لثلاث لانه وان لم يطق  
 له وارثا غيب ما لا تحصى الوضعية لها اذ لا وصية لتوارثها  
 وانما يجمع المحسوس بالخيار ومما يفتنون لثلاث  
 في دين سواء وانما يحبس بوجه جاري بخلافه ان ادركته  
 حاجته ان يجمع في محسوسه ما يحبس حاجته **مسألة**  
 الفلاح بن من وان من عمل الملك بن اكرم عن عبد الله بن















وهو ما تعادله الان او ما تعادله الاب يطلبونه ما استقل  
 من خبر صراهم في حياتهم وصورها واداد الاولاد  
 الوصول الى حقيقتهم واخر ما يحياهم فيمن توافوا وقد رتبه  
 هل تحيا البغاة الاولاد على انهم ربحوا ما صبه ما عالج  
 في ذلك ان يجب ان يكون فيهم ويجب ان يجمع اثم  
 في ذلك انهم في حياتهم وان يثبت له ذلك وليس  
 بوجه لها **باب** اولادها الزوج انه كان  
 يزوج الزوج ما استقل بها ما كان صاغة اليها فلو  
 قولها في ذلك وان لم يزوج لربك وجب لغيرك  
 ما يجب لهم من ذلك الا ان يكون العرف يملزمهم حثا  
 بل ان الفصل يمتنع من اوجهن باصته فلا ما سلكوا اليهن  
 من امرهم وما ينسأ حثهم في ذلك وما يطالبهم به  
 واما ما استقل من ذلك فهو علقها بحقيقة فيه وانما  
 فانه مكر من رخصه وحبوبه على شدة من هذا السؤال  
 (ويغيبه ابو الوليد ابن العواد واما ما استقله الرجل  
 المزك من حال زوجته وهو ما تعادله في ذلك واجب  
 عليه ما خلف فيه واما ما استقل في حياها فهو امر  
 مختلف فيه احكاما مالت حسب انقضاءهم في شدة  
 دارها والاحسن في ذلك الرجوع الى عجب البطر الزه  
 هو فيه فان كان الفصل عنهم بيسا في الزواج في  
 هذا فلا رجوع لهم عليه واما ان رجع انه دمع ذلك  
 اليها فانقول قوله مع يمينه ويبرئ من ذلك ان شاء  
 الله فالتمسنا في احسن **باب** لتهمة  
**له الجواب** رضي الله عنه في رجل طافا رجلا  
 في مائة ايام في مائة وبعين وبعين وبعين وبعين

وذكرها

ويرد عليها حصص جزية معلوم انفق عليه من الرجل  
 الذي هو وحقه وتنفق نفقته حتى مات اقله من مع رب  
 الذي العامل الى الخاتم في التفتيش للمنفق في اوانه  
 في العامل انما اعطى الا ان وقال رب الذي ربح  
 على الذي كان وقت التفتيش من خرج من وجه الخاتم  
 منه وخلص لينظر اخفى التفتيش وصادق الا ان كما هو وما  
 عليه ونقصوا ان التفتيش فيه اليوم فصادق في وجه وقت  
 التفتيش في حق ما يجب في ذلك رب الذي على العامل  
 وهو هو يخرج من العامل في حق ما عليه وحبس الرمن  
 والحجرات ينفق مع مصداقته ويضع التفتيش في ربح من العمل  
 الذي لا يفتش عليه في الذي من الخاتم الذي لا يفتش عليه  
 اول التفتيشات يعني لنا ووقت ربحه وحملة في ذلك  
**باب** اذا كان الامر في طو صفتين  
 فالواجب ان تحط الفضايلة من الجن ما لم يفتش  
 بغير ما ينفق التفتيش الذي تراك من جميع ما لم يفتش  
 من العمل والله التوفيق **باب** في ما وجدته  
 له **باب** في ما وجدته عنده  
 له الرجل دار العمل والنفق ما والحب وجميع الالة  
 ويجعل الالة العمل والنفق ما والحب وجميع الالة  
 والرجل يعمل في القوت وزمنه في العمل فبما  
 الا في ربحه وربه ما اذا طاف لوق افتسار تفتيشه في  
 التفتيش في حجة ام لا ويجب ان يفتش ما يعمل ما يكون ربه  
 الحق فبما ان كانت التفتيش في ما يفتش في  
 التفتيش في حجة ام لا ويجب ان يفتش ما يعمل ما يكون ربه  
 التفتيش في حجة ام لا ويجب ان يفتش ما يعمل ما يكون ربه  
 التفتيش في حجة ام لا ويجب ان يفتش ما يعمل ما يكون ربه



۷۴

عنه بعد ذلك وكيف اذاه على الخلق الا وقال انما  
اودت فيمن خلقها او كما اوحى الامام توجبه الصفة  
الحكم الاول الذي غلبه اعلم صفتها ما يصفها والاول  
ففي صفتها عن يمينه اذ انفس الاول خلق في  
بينها واذ لم اعلم بها كان بعضي في جملة ما اقبل  
من يميني في ذلك ام كلون خلقه عليه لئلا ينفصل  
عن رضى الاجل ويسبب لنا احيانا تشايبا **مسألة**  
المسألة التي في تسمية الخلق عملة عنى في حارة  
لظلم ذلك في يمينه اذ اعلم في ذلك كسوان  
كانت البنية فخصت به ولم يدخل في البنية  
وقال في يمينه في يمينه في الاية لم ينفصل  
الاعمال في يمينه في الاية لم ينفصل  
في يمينه في يمينه في الاية لم ينفصل  
رايت عليها في يمينه في الاية لم ينفصل  
حده عن الامام توجبه الصفة وانما علم ان ما يوحى  
الامام توجبه الصفة وانما علم ان ما يوحى  
في يمينه في يمينه في الاية لم ينفصل  
**مسألة** في يمينه في يمينه في الاية لم ينفصل  
وخواصه عنى في يمينه في الاية لم ينفصل  
فما جازها الا كما يعلم في يمينه في الاية لم ينفصل  
خالها وعمارته وخصصه ونسبها وعلو راسها  
الزوم لليلة فيه شمس نور ذلك بالمشهد وقع بين الزواجر  
ما اوجبت تدبير الاب لها انتم في يمينه في الاية لم ينفصل  
في يمينه في يمينه في الاية لم ينفصل  
وقال له علم ما فيه تسكوتك وانى كان ما ينفصل



لك ثانياً تستمع بما انت وزوجتك وقال الزوج انما  
 تري ثانياً طيب نفعي واما كسوة فلا لغرض في ذلك  
 ما ذكره اما اني جئت الى خاتمة ما حق ما بعتك فيها والعرب  
 يعلمون انهم كسوة للزوج كما يبر منعا عن غير احوالهم =  
**باب** ان الذي يملكونها انهم كسوة  
 للزوج منسما وصفت هي عكبة للزوج ولا غصب  
 في الكسوة **وجاء** عن ذلك ايضاً القائل انما الغاصب  
 ضرره وكنت اذا كان لا يملأه ما وضعف فلان الكسوة من  
 الزكوة انما هي على عواين الغاصب عكبة مملوكة للزوج  
 ما عارية بغير واة اقل ذلك كذا في جليص محسب  
 بما يتبين في بيت النكاح عن الحاجة ويحرق كسوة  
 الكسوة الزكوة من صرح فيها انما على رتبة يملأ الزوج  
 ما عكبة كسوة وحيث ان كسوة لها صفة كسوة في  
 البضاعة هي ما يملأه في كسوة البضاعة كسوة  
 يكون من انك البضاعة كما يملأه الرجل بالبضاعة  
 كما في قوله ان الكسوة ما يملأه من البضاعة على  
 الوجهين جميعاً قاله ابن جرير **وجاء**  
 عن ذلك ايضاً القليل ابو جعفر بن عيسى وكنت اذا كانت  
 العادة يملأها ثرا وصفت هي كسوة الزوج وهو نظام  
 فيه ثلثون سنة من وجه ذلك وبعده قال له كسوة  
 التي تملأه ديناراً ان عكبة كسوة تملأها  
 وليس ذلك مثل قوله تزوجها ان عكبة كسوة  
 تملأها ثلثون سنة من وجه الزوج له ثلثون سنة  
 خاتمة وضاعف منه وكسوة الزوج تملأها ثلثون سنة  
 وللزوج ان يملأه في ثلثون سنة من الاصل ما يملأها  
 واذ

٤٩٨  
 فاذا اطلقا من احدى الكسوة الزوج الزكوة ليس من جملتها  
 الزكوة ولم يبق لها حصة فلا قول كسوة الزكوة ولا للزوج ولا  
 في اختلاف في القولين بينهما ان كانوا اقربوا بها فصل  
 الجواز في القولين في ذلك على ما اطلقناه انه ان قلنا  
 بفساد عفو النكاح وعلى احوال القولين فهو ثابت لغوا  
 فالزكوة وللزوجة صفاق مملوكة حال كسوة وعلى الزوج قيمة  
 ثلث الكسوة يوم فسخها وهو انما هو الالة الاكسوة  
 وليس كسوة عن الحاجة من جملتها ما يملأه للاختلاف  
 بغير صفاق المثل واذ قلنا بفساد النكاح العقول في القولين  
 للزوجة وهو الاكسوة عن من جملتها البضاعة المملوكة  
 اقوله فيسقط للزوج عن الحاجة بغير زكوة بغير كسوة  
 قيمة الكسوة الزكوة منه يوم فسخها للزوج وتبقى على  
 مملوكة ايضاً فميتها قاله ابن جرير **وجاء** **باب**  
 عن الرقيقه الذي له ابو عبد الله بن الحجاج الجواليقي  
 رضي الله عنه في وصي على نكاحه وللنكاح عن مال  
 فبيد اقطع له بعض من احوالها عليها واستقلاله  
 وحلها من رجله عن زكوة عليه والمليح احل لام  
 فاراد الاخر المذكور في كسوة الزوجي عن مملوكة مال  
 عليه وعمره واخيه عليه باذ قال اخاه فمخسوز له  
 ذمة بماله او بموته كسوة اخاه حل مملوكة ماله وماله  
 ذلك ام **باب** **باب** اذا كان لا يملأه مملوكة  
 فليلاخ ان يعطى ما يملأ الزوج من كسوة ويشتد عن ذلك  
 ويبيع جميع المال بغير الزوج الا في حق عليه ما يملأه  
 ثلثين عن الاصل فانه يخرجها خارج **باب**  
 ما في كسوة الزوج من كسوة في رجل خاتمة بينهما



في ارجح الخراج على عوزان يرمع في منقاد فيغا اوريشا وهل  
 وهل يصح من الحيوان الذي جاحيلته او يعين بمنزلة  
 الحكم في لاف ذلك **باب** **او** ليست في ارجح  
 الخراج الذي ذكره كالحكم بانها لا يفتننا ويخرج ويجوز ان  
 يرمع في ثمنها ما هو في حق من لا يصح **باب**  
 فصل عنه لا يفتننا ابو الواعر في العواد رجه لانه الجواب  
 وهو رجه عند كونه رجل تاري في شيء اخر اخصه دور لغرم  
 عليه الا ان في حقه ما يقع عليه من ماله دون فقال  
 الشيخ عن انه كان للشيخ عرض وعروض وعليه وماله  
 انما كان ولم يفتن في ذلك ولا اخصه في شيء ولا في نفسه  
 انفق خصته ولا يفتن مع عمال الختم وقال النورسية  
 فلا يصح لفتن ما انفق عليه من ثمنه وقال الشيخ  
 او انتم لم عليه لا نفقة لم يفتن في كونه كان انما انفق  
 على خصته وما بينه لو اخصه من كونه واحد الحكم  
 في ذلك وكيف ان وهو الذي وضعه والمجلس ما عيانا في ذلك  
 اتمته او لم يوجس **باب** **او** اذا اتقت للنفقة على كل  
 المزرعة وحصل ما في ذلك على ما يجب والنفقة  
 للمورثين واجبة بعد اياها مع ما يعلمون ان الميت انفق  
 خصته وما اخصه ثمنها من اهل بيته والعروض لليتيم  
 او غيره ذلك كله والا كان في مال الخلفاء والنفقة  
 التوفيق قاله فيمنع في اخص **باب** **او** في  
 الجوان وضمن رجه عنك في رجل من ارض  
 انسلخا في النصف وفتن في النصف او لا يطعم  
 فلما غنى من العاسلاف وعماء تفتن اعدا اخر ما يرمع  
 في مخرجه تفتن في العار من ثمنه واستوفيه  
 الشبهة

في ارجح الخراج على عوزان يرمع في منقاد فيغا اوريشا وهل

الشبهة فيه بوجه اياها وانما هي في بيت اهل لا يعلم  
 وكيف ان علم وصحت آدم يرض ما يحتاج شريكه فلا يفتن  
 الخراج في التي سر على الاشاعة حال المزرعة وعماء حصة  
 فالفة وهو في ذلك لا يطعم الا اياها ما اخص له فام البايع  
 عليه وقال الشيخ في ذلك ما لم يفتن في شيء من ثمنه خاف  
 الا ان يفتن في حقه في ثمنه لانه انما يفتن في حقه  
 ام ما وعى من ثمنه انما يفتن في حقه انما يفتن في حقه  
 وكيف ان في حقه الحصة التي يحتاج في اصل النفقة وقد  
 للنفقة في ذلك كله حصة ام **باب** **او** في حقه  
 من قولك اني غني في حقه وكما يجوز للفقير من حقه حتى يبلغ  
 النقص الاضطرار ويصير حقه حصة كانه ما يجب له شيء  
 الا يفتن في اصل المزرعة اذا كان ذلك كله بل لا يجوز له شيء  
 في الامر ويجمع الخراج على البايع منه بل لا يفتن في حقه  
 العلم المزرعة **باب** **او** في حقه لانه لم الجواب وضمن  
 رجه عنك في رجل يفتن لانه ولى الا فتول واراد ان يفتن  
 حل للفقير انما يفتن له في ذلك الخراج كونه او غيره  
 اخرا المقتول منه ما اذا يجب للعالم به ذلك من حوته  
 نقصيه بين ثمنه **باب** **او** في حقه لانه لم يفتن في حقه  
 اياه فله العفو او العود والكلام للعالم به حقه  
 في ذلك ما خلا في ذلك والمقاتل لا يفتن في ثمنه الوفاة  
 للمقتول بغير رايه في حقه ويوجس في ذلك في حقه  
 براء الملاح فان جاء بغيره **باب** **او** في حقه لانه لم يفتن في حقه  
 انما **باب** **او** في حقه لانه لم يفتن في حقه  
 عدى في من اقطاع من رجل في حقه ثمنه ما اقل من ربع  
 دينار والنفق الا في البيع ولم يفتن له عليه بغير اقراره المفسر







بصحة ولم ير هو امر جاع في شيء منه وذهب بعض  
 العمر الفاني وفي خلال ذلك قيل في عام عليهم  
 فابهم زعم انه مقتضب في ذلك وذلك ان العمر الفاني  
 لم يصب كان الموصي بمقتضيه وهو عقل الرضوخ غير راسي  
 الا في ذلك ان العمر الاول لما جبه من الحق للماسار ووع  
 وعين من وعقل في ذلك عقل يقتضيه ما زعم اختلال  
 ذهن الموصي فيمن لقا وفك (لعله قال لا في ما مقتضيه  
 على ما زعمه من كمال في ذلك دون احواله او من عقل الرضوخ  
 في جميع العمر او الموصي لهم وحل بتمام له ذلك ام لا وهل  
 ان شئ من اختلال ذهنه يبدل العمر المقتضيه بعض  
 مع ان الموصي التزكرا استمر به في صحة ذهنه وثبات  
 حقه وفكرت العقل في العمر الفاني التزكرا بالشهود  
 العروا ام يخوف الكلام من الحقتصبا قاضي فيه ويرى  
 من الكلام في ذلك يعني لقالا الجواب في ذلك  
**جواب** ما يباح بعد الفاني في خلاصه المرعي لهم  
 في العمر الفاني الا ان يغيره من ذلك حاله الموضع فكيف  
 امته فينكلم فيغيره اما ما شئ من اختلال  
 ذهن الموصي من شئ من العمر الفاني بصحة عقله و  
 وثبات ذهنه في دمه من شئ من اختلاله وبقدر  
 العمر الفاني على ما هو عليه **وجواب** على هذا السؤال  
 في صحة الفاني ابو الحسن  
 ايضا على هذا السؤال الموصي الفاني ابو موسى وان غير  
 الملك بن ابي جهم على الخاري في محنت التزكرا ان يفتي  
 الى الفاني ما مقتضيه فلا فلا في فعل الرضوخ والنصبة  
 له وعلم ان فيا به في ذات (لعله له ابا م له التفتك  
 بها

فيما قلح به وان فيا به على غير ما ذكي ثم يبع له التفتك  
 وفهم عينه للقيام بالخصبة فيما ذكي ثم ان يبع اليه  
 شيء يوجب ذلك او اما ما شئ من على الموصي انه  
 اوصى في عين ذهنه وشهوت بنية اخاؤه او وصي  
 في ذهنه وجميع ما شئ من الامم من اهل العرانة  
 والذين اقول به ان شئ من شئ من شئ من شئ من ذهنه  
 العقل من شئ من شئ من شئ من شئ من ذهنه على ما وقع  
 في صراع ابي زهر من العتبية ونصا المسئلة **وسئل**  
 ابن ابي عمير عن قوم شئ من ابي انا انما كانت ارض  
 دكاو كذا في ميمها وهي حجة العقل وشئ من شئ من  
 انما كانت موصية فقال ابي ان شئ من شئ من شئ من  
 شئ من الوصية وتطرح شئ من شئ من شئ من شئ من  
 موصية فانه عبد الملك بن ابي **وجواب**  
 عليه العتبية الفاني ابو جهم في عطاء اذا كان في  
 الوصية الاولى ما توفي به له من قدام في الخصبة  
 في ملكها وملك البقرة في امصاها منعه المصلح  
 من ذلك ان ابي ابي في ذلك والعمر الفاني اذا شئ  
 فيه النصيب لما تفرغ فاكس للاول اذا كان في ذهنه وثبات  
 من عقله واختلاف احواله اذا كان شئ من شئ من  
 بطلت الرضوخ وشئ من شئ من شئ من شئ من شئ من  
 ما شئ من الفاني العقل وفيه عملوا ما شئ من  
 المشتوق له وبالنسبة الرضوخ والعقل من العمل واياه  
 اختار الضموم فيما تفرغ **وجواب** عليه الفاني  
 ابو جهم عن شئ من شئ من شئ من شئ من شئ من  
 يتكسر له في شئ من شئ من شئ من شئ من شئ من  
 فيا



كان لما خلع بعد وحب مكنته من الافعال وان لم يكن له وجه  
 من هذه منه كما ان معناه دون النكاح ايضا لم يعرف ذوه  
 وصية او غيره من تشقيب من عصر ان يجعل احتسابه  
 ذريعة الرضا بقبول به واما شهادة من شتم من الموصي  
 واقتطاع له شهادة من شتم بالوصية افطرح والعمد الا في  
 مع اعماله شهادة النجاسة اعملا واحدا والحق استغنى كذا في  
 الجملة ان يدفع من شتم من عن كنه صحة ذوه الموصي  
 فان عطفوا ذلك حقيقة فاعلموا ان صحة ذوه الموصي  
 من صوابهم من شتم بالاختلاف كما ان عطف ان يبرحم العاقل  
 فيبرح لهم في صحة من ذمته وجواز من فعله وما يفي بكون  
 كنه ذاك هو الذي نطقه كما توهم الاصول من منسوب  
 مالك **مسئلة ثالثة** له الجواب راجعي  
 اربعة عنك في رجل عصى في ماله الذي توفي منه انه متى  
 حرم في الميراث ولم ينسج عصى هو بقية في يمينه فخله  
 في ذلك احدى وبعث منه بعلقا كذا او بعلقا كذا اما  
 دفع من قلته بعد ما تفرغ ذلي، يعطى بعلقا رجل من  
 يمينه وهو من بقية روح المتوفي ثم توفي الموصي  
 فاجتمع الموصي لهم بقية العلق وانما اخذ المتوفي  
 المحيطة بغير ان له او حصلوا ان كنه المتوفي ودفعوا الى  
 من جعل العصى ما سماه الموصي للاصلار وغيره من اوصا  
 لهم ثم نطقوا سموا بغير التركة ونما سموا فيها طهر فيها  
 من طهره واثلاث وخمسون وشتموا انك على اديهم  
 ثم قال بعد ذلك الوارثان الموقوفان وطهروا ابصار  
 الرصية الموقوف على الرجل الموصي له بقية العلق  
 وقال انما وصية لصديق ملاك وبذلك بعد ما تفرغ

انما خلع بعد ما خلع  
 انما خلع بعد ما خلع  
 انما خلع بعد ما خلع  
 انما خلع بعد ما خلع

لما

لما خلع بعد ما خلع وفصمة ما اوصى بهم وحصلوه من التعلق  
 بشتم يوجبون ان ينعوا فعل الموارث في الميعاد بما زعموا وجوا نفاذها  
 لما تفرغ ذلي، ام لا يلتفت الى فيما سماه ويجعل نفاذها انما  
 ونحوها لما اوصى به مورثها **مسئلة رابعة** الوصية  
 جارية لابن ابنة الزوجة وهي ما وصية له وما كذا للورثة  
 في ذلك ويقتضى له بقية العلق على ما عمل به العاقل  
**وحاوي** على هذه الاسئلة العقبه الفاضل ابو الحسن رضي  
 وكنت اذا كان الا في ما ذلي، انه جازي العصى ففروا اعتراض  
 فيه للموارثين ما وصفته والوصية جارية على كل حال قاله  
 علي بن ابي حمزة **وحاوي** عليه ايضا العقبه الفاضل ابو  
 جعفر بن عيسى وكنت جازي الوصية لا صرف الملاك  
 جازي في الاختلاف في ذلك بين العلماء وما فيهم للموارثين الموقوفين  
 وما اعتراضوا بغيره ما ذلي، قد فقهوا صوابا الوصية  
 التي وصفتها **مسئلة ثالثة** له الجواب راجعي  
 اربعة عنك في رجل اوصى له بوصية فتوفي الموصي وتبنا  
 الموصي له الى اخر ما اوصى له به في تم فليد في ذلك  
 من عصى ورثة الموصي ان الوصية ما يجوز ان تصرف مالا  
 الموصي وان من الشهود والوصية من هو جازي روح الموصي له  
 وذهب الى انه فليد بما خصه في عيسى اني تفرغه بيمينه  
 ومن الرجل يمينه وتوفي الموصي له عراوة وتبنا على طهر  
 الرضا هل يفي في نفاذ الفاضل في الاختلاف معه في ذلك ام لا وتعل  
 يجوز ايضا شهادة الجازي الموقوف للموصي له بالوصية له ام لا  
**وحاوي** على ما يجوز فاضل من القاييم للموصي له وما يفي فيه الملاك  
 منه والمالك ان يدفع مختصا بيمينه فيه فمرا ان كانت



الوصية ما يجوز لها ان اعقوا ضعفا ولا يبي الوصية كونه الموصي  
 له صريحا صلا كسما والري اقول به اجازتها وبالله التوفيق  
 قاله احنون اخص **وجواب** عن هذا السؤال الذي فيه  
 المتعلق يوم ابي وان اخوه وكنت اذا كان في مع ما وصفت  
 فالري اقول به انه كما يجوز من ذي شئ من الفيل عاز حقه  
 واحا شملها ان يجوز في ذواتها لغيره او لا واختلاف من قول  
 اهل العلم وبعضهم الفيل عن غيره ان شملها وقته جازية اذا كان  
 عن كمال اهل العلم اختلفوا في تشاؤم الاباء بغيره او لا يبي  
 وفي حقه ما ذكرناه من الاختلاف اضعف وذلك انه مبني  
 عن الرجل يشبهون كسبه او لا يبي فحمل الفيل في نفسه لم  
 يشملها وقته مع غيره او مع تشاؤم غيره اثناء ما حيا  
 وهل له ان يتعقب ذلك بغيره او غيره ثم يرد بغيره فقال  
 امامنا كان الحائز الذي حقه فاما جازية ان يبيس ذلك  
 الغضا ويرى مع فيه جعل كما يبيس غيره مما اخطا اذا تبي  
 خطا او را احسن منه قاله وكما اراد الغرض اذا ولى ان يقضه  
 وما ان يتعقبه وتوكل في حيا في فضا لا اختلاف الفاضل فيه  
 بمن اصبغ فوره الخ كجاء ولم لغرض من الفضاة وصحة  
 ويبيس فيما صلت عنه في تشاؤم الخ من ذي شئ وان يدخل  
 مسئلة الخ لا اختلاف فيه ايضا فالري اقول به ان تشاؤم  
 جازية **مسألة رابعة** في الجواب عن الذي الله عند  
 في رجل اوصى بثلث لغرم معين بما يشاء من ثمنه من ثوب  
 اقمرا وعسى ذلك وجعل يتعين ذلك له في ثوبه ثوبا واحد  
 له بثلث العرول ثم ان فاضل الموضع وجهه الى التبعين  
 وهو ان ينفذ عنه ما اوجبا توجهه الى غيره ذلك ولم يفعل  
 ما جعل

ما جعل اليه تعيين على حسب ما يشاء له وكان المتعين  
 فهو قبل ذلك حيلة الموصي فيعين بغير الوصية الموكورة  
 بعرض الوصية بثلثها هل يجوز تشاؤم المتعين الى قول  
 ثم اوصى له ان اخذ الى تشاؤم قد ام كما يجوز بغيره ما  
 جعل له من التبعين الموكورة من ثمنه ما يشاء في ذلك  
**مسألة** في قولك لو وصي بثلث من ثمنه ما يشاء في ذلك  
 فان اريد بثلث الثمن بثلثه هل يجوز تشاؤم المتعين في تعيين  
 الموصي نعم في ذلك مضمون من قوله وان اريد ان يكون  
 المتعين بثلث الثمن في اهل الوصية اذا كانا جميعا بصواب  
 وصواب اثنى وجه فيها وفيه قبل التبعين جازية كما يصور  
 فلا يجوز ويكفي في المثال قول الموصي بثلث من ثمنه  
 الفاضل المتعين بالتميز مع حلفه معه الموصي له ومنه ما  
 فعقل له وان تم يكن من حقه ذلك بثلث الوصية بغير  
 ايمان الورثة ان كانوا ما كفى لا يبيسهم قاله احنون اخص  
**وجواب** عن هذا السؤال ايضا الغرض الذي  
 ايم الحائز بها وكنت اذا كان المتعين لا يبيس تشاؤم  
 ولا يبيس من التبعة بغيره في كل من الوصية  
 والموكورة ولم يبيس في اثنى من تشاؤم لو كان من اهل  
 العرول بغير تشاؤم فله في قولنا **وجواب**  
 ايضا عليه الفاضل ابو جرح عن ابي بن صفيته وكنت  
 الغرض يبيس في عرض ما في العلم في نازك واخصي  
 به جواز تشاؤم من ابا تشاؤم تشاؤم لها تشاؤم  
 وهو وصي يجوز التشاؤم في الفرائد وقد اذيقه ابا حاتم  
 واشتداه بما في ما يجب قبل التبعين وكون الموصي



له معينا على ما اوفى به الموضع من الحضور و جازية  
 الاثرو كما يقوى الكفة غالبا فانه غير الحق بن مقفة  
**وسيل** الدفيعه الفاضله ابو صراف عيسى  
 المذكور في الجواب ورضي الله عنه في تيممة بها ورضي  
 الله عنهما من رجل يوافق معجلا وموجلا ذقوا الجهل وغيضة  
 الموضع بها ورضي الله عنه ان تخرج من الزوجة بالنفق وتزوي  
 من غيرها في الاغلب مقلد وربما اكفى من ما بها فصالت  
 القيمة وصعبا ان يبيع من اصلها ما تترى به في جهارها  
 على العرب ان يكون فقير فبذل الفاضل واراد ان يعلم هل يتزوج  
 له الكبيع يبيع من اصلها لتجني به على العرف المذموم لا  
 ينفك الجواب في ذلك **ع** اذا كان لا ي  
 علمه في وقت فقير في بخا لموان في ثقل به في تيممة لها في مة  
 اراد الموضع او امها الشك في بيعها لتجني التيممة هل  
 ذلك له ام لا فاني ذلك لم يحصل الا كفى ما يمتنع بها  
 من حله فعلى ما ذكر في مسرع الموضع في مسئلة كل  
 ان يبيع من اصل التيممة ما هو اقل مما هو عليه من ارضها  
 ويجوز لها **وجبا** على هذا السؤال للدفيعه  
 الحارثية ابو جعفر البجلي ووجه في كتابه بحث به لا ي  
 وكنت في كتابه مستقيمة عندا وطلعت به في ان  
 كان فيه ميبا وثبت واعلمك ما في غلبت مسئلة  
 في طلب من التواز فمار غلبت بها وجوز بها فيه وادعيت  
 في كتاب جمعه الدفيعه المختار ورايو عيسى بن عطاء  
 وهو كتاب مشهور في كفة وقرو وينا عن اخيه عنه  
 قال ان الاشهر المتعريف انفقوا في التيممة تزوي وها عمار

ليس

وليس بها قال تشو به ان العفان يباع عليها وتشتور  
 بكنته وسمعت الدفيعه ابا عيسى انه يفتي بطل ما تقوم  
**وسيل** الدفيعه ابو الاصمغ بن  
 عباد في الجواب رضي الله عنه في رجل قام غرض فاف  
 روضه على رجل ياتي وادعاه عليه انه قتل اباه عمرا  
 ورجل واني المقوم عليه ذلك من دعواه فادعاه الغافل  
 في تيممة فدلته ايام وطلب الاقدام انما ما ادعاه  
 فالتفت غرضه ان المقوم عليه فمضى تليق به الكفة في  
 الرجوع الى ثورته وقلعه التيممة وانه قد فارق دعوى  
 عليه فتمية عمل قبل فاني ووجه له بسجته  
 فدلته يوما وبعدها اني الفاضل الفاضل عيسى بن  
 في القولة تيمم غرضه يعني في القتل بوا رفايع ومضى به  
 المقوم بالرمم باعيا بها واسما بها وان القتل في موهو  
 خارج من صلاة العشاء الاخير ووجه اعلا في فوته ووجه التيمم  
 عماره بعد القتل ولم يسمع من قتلته وانه صفت الحين  
 في مفرقة عنه وانه ردا المقوم عليه واتهم ميبا لعم على  
 اني في الفاني ثم دعا عاقبه واخرج به على اسعاه منفضا  
 على خفي في اخرج من عمره ولم يزل في تيمم غرضه ووجه  
 يعلم ان التزوي من غير حق الى ان علم من الغرض فانه وح  
 وجاء به بطلان ابي عيسى في قضية الخالة فتمم غرضه بها  
 يعني ميبا وانه ردا الفاضل في العشاء الاخير المقوم عليه  
 فزوي القتل فمضى في فوته الميبا او الميسر في مية  
 فانه في غيبه ولم يعلم ايضا في حقه الى ان علم من  
 الغرض فدلته وجاءه ووجه له بطلان ابي عيسى في مية







عول بمثل بمثل فتمادة العول الورقة في ثمانية منها وثمان  
واحدة انفسامة على ما قاله بن عبد الحفيظ وحذاء يحيى في  
عقباته وصاله ( رخصات الورقة في ثمانية منها وثمان  
لوشاء تنعيس به الفصل منه والورقة اراء ابقى في مثلثك  
ان يضرب الجاهل الورقة عليه ففر من يوجبه اجتهاده على  
حسب ما ثبت عنده من ذلك رتبة مع خلاف خمسين مائة  
انه ما قتل المقتول ولا في حبه ثم بحال تحفه حتى يود اذله  
لومات من ضوه تحفه وفر كان فاشام بوجع الله من صالح  
الفضاء بالرفقة اذا اخذ احسن من اقل الورقة وبنصر يور  
وهي بين يها واما الكارحة الله تعالى بلغه ذلك وقال ما اعني  
الرض ولو فطعه كان اعجب الي والاحتجاج للماتم تسابع  
في اقل الورقة من الرض بغيره والسمي الفهم وجميع ما  
ذكرته من الاجتهاد مفصوص في الواحدة والاضحية وغيرها  
قاله عمر بن محمد بن عيسى **مسألة ثالثة له**  
الحول بعد رضى الله عنك في رجل توفي وترك ورقة اكلاب  
واصاغي وكان هذا التوفي في نساء واما في حياته في مائة  
زوجة ابنة ربع جميع املاكهم بمواضع معلومة فلما كان  
الاف وكفى ربح الورقة الاصاغي فامت زوجة الابن الصوف  
بها وفر كان الابن التوفي ايضا قبل اليه السابون طلب  
الورقة فملك السباقة ما تستظهر وانما بعض الورقة في حلة  
عقود البعالة السباقة في ثمانية اشهر وازوجة المسوف اليها  
على نفسها انه حاله السباقة بغير جميع ما ويطر وحيثما  
بار خربك في موضع واحد منها فادركت العوض والواحدة الخافض  
اذ ثبتت العوض فوهذا كذا اذ ما اظهرت بترك على نفسك

وما طاعت من الضلع جانت اليمنى وفالت احرمها على  
يا مفضل الورقة فقالوا يتعاقص بها عليها ونحو ما نرى  
نقرأ ما كان فيهم اذ في شهر فترك على نفسك وما دغوى  
تتمت اذ العلم الورقة البينة وانما اعلم بعض الحال فمبا  
بن لنا حل كلف جميعها صا في اليمن على الورقة ما نانا فاما  
**مسألة** كفى اليمن على من الصييل لا تدلف  
ايقى من ثمة الاعلى قول ضعيفا ومعها المصطفى عني  
عنه واذ في اف النور يغلب عليه وجليها رجل يور  
فلا يلحق الى نورا الفول **وجاء** على نورا الفول  
الافعة الحلاج وكتب ان كان الورقة فرفا صا بعض  
الصلى واستظهر وايد على وجه التوفيق لما فيه من  
العلم به وحقوا الرعوى كالأزوجة بالاصل فلهن ان  
يلجوا بها هي ان ذلكت عن اليمن ان دخلها عليهم  
وان كان الورقة انما طلبوا من الرزقة بالثمة  
ولم يورقوا الرعوى بالاصل وانما استظهر بالافضل على  
معنى ان جعلوه من اسمها بالثمة كما ذكر في بعض النسخ  
فان حلفت الزوجية في حق الزوج لم يلحقها الصل وان  
نكحت وذهبت الى صا في اليمن في جميع صا فيها ايضا قولان  
مشهورهما انما انصحب وجماع قولان يلى مما الصل فكلوا  
واذا لم تنص في فلا يمين للزوجة على الورقة الا ان تدعى  
انهم علموا انها في تصالح وان حلفت ما ثبت لطل مال السابق  
المتوفى فان ادعت ذلك حلف بها الورقة من رضى به علم  
ذلك من كان يوم الصل كسبى اعفى عايبا ونحوه في النكاح



النساء من المرونة وغيماء **وبار ب** ايضا على  
 السؤال البعيد المتأورا بواجب من عيادة وكتب لا تقبل  
 هنك على الورقة في سوالك لا نقا بمنزلة تمتد وبعين التهمة  
 لا تقبل هنك الورقة به البعدي والمنزلة بعينه على المرأة  
 المذكورة **وم** **اسئل** عنه ارفعه الفاضل  
 الجواب رضى الله عنك في رجل توفي واهله بمراثة  
 زوجة وعصبة فقامت الزوجة على العصبة المذكورة  
 وكلبتهم بكل صرافة ومبلغه في عطا مائة دينار  
 درهم وكسافة صرافة الزوج لها وحينئذ سر املاكه  
 بهي كرا فافى العصبة ما رحتته وقالوا لا تعلم ما  
 اصر فيها ان كان قليلا او كفى او استصحب عليهم بقت  
 صرافة مع مورثهم ولم يورثهم من بعدهم اهل  
 اعياد وكعب ان قالوا انها كذا لك عنصرون دينار درهم  
 ولم تكن لك سبابة والعب الجارية في فية المذكورين  
 السبابة في الاصرقة عا لما يبر لفا ووفد الله وجه  
 الخلع في ذلك بينهم **ف** **ابو** اذا لم يثبت  
 كتاب صرافة فلا كتاب واذا افى العصبة ان الزوج اكلها  
 وذكي واخذ ما يشبه كالي تلك المرأة على تغافل الناس  
 ومكرمة النكاح بما لقوله قوله المرأة وتعلم وتاريخها  
 ادعتا اذا طاق ما يشبه وكذاك السبابة اذا كان  
 الميراث عجب السبابة غالبا كما ذكرت وان قال الورثة  
 ما علم ان طاق الزوج اكلها اجماعا وعيقت الزوجية وكان  
 الزوج الكوا في القول ايضا فويلها وتعلم وتاريخها ادعت  
 ان كان يشبه **ف** **سئل** النبي ابو صالح في امرأة

ذهب

ذهب كتابا صرافة وذلك كسبي عنقها بما قال الناس رافق  
 وذهب كتابا كسبي خاير بهم وطلعت الروحنة كاليها فقال  
 لها مالك على كسبي وحيث امراته وكعب او ماتت فطلب  
 وما كسبت وعنفوا صفة بغوي لها صرافة منلما فقال  
 اذا كسب المعلوم في باب الكوا في جزاء دعا من الزوجين ما  
 ينقسم كالي منلما كان القول قوله مع يمينه وكذاك  
 الصرافة كالي كالاقتلاف في ايمان الصلح وانما صراف  
 المثلي في النكاح الباعس مثل الميموع في الميموع الباصرة  
 اذا فاقته **وكتب** النبي صلى الله عليه وسلم في مثل ذلك  
 وقال يقال للمرأة افي البينة او زوجك اهلك على نفسه  
 كالي افاق لم تدم البينة لم يكن لها شيء الا بمنزلة الزوج  
 ان كان باقيا **وكتب** النبي صلى الله عليه وسلم في رجل  
 يروى عن امره فيه الا وقرت في بصره من نفسه فبشتم  
 فيه رجلا على ذلكا فبما الذي كسبه بالتصحيح او فاضى  
 بما فيه فبشتمه فبما كسبه **ف** **ابا** لا يثبت الصراف  
 بغير او بما الميموع على الورثة ولا في جوامع مختلفة  
 عن اجوبة هنك المسائل بالاول اقول **مسئلة**  
 فأنه لم الجواب رضى الله عنك في رجل كسبته  
 ارض فيها مساق فأنق فبم اعطاهما لجل يفي سببا كالي ما  
 جاء ابلغ الرمي صرافة كسبها فبما كسبه في سببا كالي ما  
 العامل وفلم على عيصة فلما وصل الاطعام وارادوا انفسه  
 قال الغار صوفي ما خرج في نصيب من المساق وقال صاحب  
 الارض كسب في المساق اذا لم توفى في عي سببا كالي ما



مع انه استغللقه وحقه مرة العماره ولم تعتق في ذلك  
 بين الناس يكون المساق وصله طافه المخرسته اذا سكنت  
 هو في المساق جائزه ام لا وكيف ان تضي في عصف المخرسته  
 فسمته فيها على فم جعفر مع ما يقع في المساق الكافي  
 في الارض فما لم يملكوا ليستا خلقة فبها القلة الذي اقبل  
 بالجواب في ذلك في اوقات ان تضي في اصل المخرسته  
 او المعلوم دون تضي في المساق وعلى هذا يعرف ذلك  
 في ما يضي في كاف الفلح في العمل المصنعي الذي لا يخلص  
 فيه المخرقة في المسألة هيمنة وما ثبت منه في  
 فله في المخرقة في نصيبه وان كان العمل في فله المساق  
 وما يخلص ويكفي في المخرقة عن هيمنة وان كان  
 (تضي في) او المعلوم في المخرقة عن ان تضي في المساق  
 في الارض ايضا فان كان لا يفر له ولا في المخرقة هيمنة  
 وكل واحد منهما في من في نصيبه عن المخرقة  
 وما يلقب (ب) ليس له وان المساق له في رويال  
 كما دلت في المخرقة عن هيمنة وبالله تعالى التوفيق  
 قال المخرج **مسألة ثالثة** **قاله** **الجواب**  
 رضي الله عنه في رجل فوج شجر واعض الفلح شهادة  
 بلما وقعوا عليها بعد ذلك رجعت عنها فبها المخرقة  
 عليه ان يشهد عليهم برجوعهم عنها شأهم في عسل  
 بفلاف عن الفلح المسمود او فاجابة المسمود في ذلك  
 هل يتبع بذلك المسمود عليه او لا في رجوعهم الا عن  
 الفلح المسمود عنده وليس لهم عزير يملأهم من المهرض  
 اليه وكيف ان كان في شجرها فبها او في الفلح الذي  
 فارد

فارد ان في جفوا عن الحاجة او عن حاجه ان في الحاجة  
 برجوعهم الى موضع الحكومة فيقولنا وفيه الخ في ذلك  
**جواب** في ان رسم من شهادته الحقيقية **قيل**  
 كخوفه عن رجل شجر على رجل فبها المسمود عليه فقال  
 له بل في انك شجرت على ذلك فبها له الشاهد ان كنت  
 شجرت عليك بكذا فبها فيه مطلق فقال او في رجوعه  
 اذا كان على قوله برك بینه ونسقط شهادته وكانه  
 رواه في كذا في رجوعه في الواسطة لم يضره وانما جشون  
 واصلح خلافه وبه قال بن زكريا وخلص ذلك شهادة  
 وكما لا يضي ان يفسد شهادته شأهم حاض لم يضره  
 وكذا في ما في جمع الاعض الفلح الذي شجر عنده وهو  
 عنده ايضا عليه العمل عنده او ما رجوع الشاهد عن  
 حاتم ان في رجوعه ببال شهادته او في فبها فان كان  
 الشاهد مضمورا معي واما عن فبها في رجل في بباله  
 التوفيق قاله مخرج في الحاجة **مسألة رابعة** **قاله**  
 الجواب رضي الله عنه في رجل توفي وخلفه هيمنة  
 مطلقا في شجره ورضوا مطلقا وان ثبت رجل انه اعطى  
 الناس شجره وفيه الرقيب لنفسه وجميع ما خلفه  
 المتوفي ثم جاء رجل ان في وان ثبت ايضا انه احوى بالسر  
 من الاول وهما بالملص في ذلك ثم انه اطل على ان  
 يعطى الوارث الاول للكل على عليه فلا يضر مطلقا ويجل  
 في عن جميع التركة المذكورة والرقيب الموجود في التركة  
 فاستنجد بها اخرها وانما اراد ان يعطيه عن شجرها  
 وكيف ان كان الذي فيها ان يعطيه عن شجره



بالعش من فلاة السهم هل يجوز هذا الصلح بقاضيه  
 النقصان أم لا وإن لم يكن عن ترك جازي أو جواز الصلح بربيع  
 النقصان يوم الصلح أو يكون له على الحلول أم ماذا أتى  
 في ذلك **جواب** الصلح ما يهتد إليه في ذلك  
 من صلب الرقيب الأول جازي على النقصان أو الحلول أو التناقص ما في  
 التناقص إن كان الحق ما ذكرته فغير ترك بعضه الرقاب  
 كاف فحب له أخوه في مع الأول والرصوع عليه به إن كان  
 ادفعه وأخيه صاخر إن أخيه وإن كان الأول الحق فغير أعطى  
 على الأقل من خصام النافي أو يميز كما بينه ذهب  
 بربيع وصلة وباله تبع التوجيه **مسئلة**  
**خامسة** له الجوارح من رقبته عنك في رجل عثر  
 في أرض الصلح فلبسها لبيته فلبس عن رقبته وبيع العماره  
 من رجل آخر في رقبته وأمنع بغيره المالك من حش  
 الأكث وكاف بيع العماره بغيره النقصان على ذلك تبع  
 البيع بينهما بغير صلح البيع عزم أم لا وإن كان  
 صليها هل الرقبه جازي يبيع بها فيما لم يجره أم لا  
**جواب** في بيع الرقبه في كونه الاستعلاء في  
 كتاب المزارعة منه عذ بغيره فيها وفقه وإن اتبع  
 من رجل فلبسها بغيره عامه ذلك ونم يبيع أصل الأصل  
 وأما اتبع القلب ففيه كذا الأرض ونم يزرعه أنه بمنزلة  
 في الأرض إذا فكت فلبسها ببيع القلب من الثاني  
 هذا ما ذكره وفيه جوابا مستلزما إذا جعل الرقبه  
 جازي وباله التوجيه **مسئلة** **سادسة** له  
 الجوارح من رقبته في رجل ضم رقبته أو يبيعها لنفسه

لغيره

لغيره منه في داره ونفقة أو يبيع عليه وأخره نفسه  
 أو نفقته عوض عن خرقته فهل يزره رقبته العبد أم لا  
**جواب** أوجب النقصان صلي رقبته عليه ونم رقبته العبد  
 على الحية العبد للزني والافتقار والصغير والرئيس  
 المصالحين **وروي** عنه عليه الصلح أنه قال في مؤلف  
 فاني أم أن يجل رقبته العبد على مؤلفه على فلاة أو وجه واجته  
 وصرفه وفتل في فلاة واجته على من يملكه بغيره  
 على من لا يملكه إلا بالموافاة والزوجية في فلاة ملك وأما  
 القاسم والكنى الصلح به وقال بن قس من فلاة على  
 نفسها وعز في فلاة وإن دفعته عليها من باب النكاح  
 وضيق عوضه الاستعلاء ونم جازي عبيد الرقبه في يرس  
 تحت قمتي ونم يتعلق به حق لغيره مبيع وهو كاف  
 طهر لبيته فيه عثر عتقا وكاف من ما أواع ولراو معتق  
 الواجل واختلاف في الكاتب والعتق بعضه والمخرج ومن  
 جازي بنية من يوم العبد قبل أو بيله وتسفك من دعي  
 فيها صلح غصب أو أسر وما يجره انقراعه ولا يلزم أن جوزه  
 من أخيه في النكاح بغيره ولا يبرخل في عموم الحرف  
 كاف من رقبته بغيره بغيره عليه مسوي ما يبيع به  
 ومنه صلحت كاف نفقته اليقينه أن كانت تطسوعا  
 فلا زكوة وما عيسى صاخر لو أحيى أسير عبيد بغيره  
 من أسير أخيه زكوة الأولى عنه فله رقبته وما يبرخل  
 المستعلاء ذلك وفيه من يلزم صرفه العبد عمنه في  
 ذكرنا لغيره إلا بالموافاة إذا كان الأسير لبيته أو لا يملك  
 لها عنه ومنه اختلاف عمنه **مسئلة** **سابعة** له

الألف واللام والواو  
 قبل الرقبه ولو كان  
 عنه غير الرقبه أو كان  
 مضافا إلى الرقبه



الجواب رضي الله عنك في رجل توفي وترك ولدا ذوقا وانثى  
 وابنه وورثهم المتوفي عليهما عموها وصيا فيبقى الابن في  
 حضنة اعمها والعم في عليهما بعد انفا فبها من حصة بيا  
 في في بقية الاشياء مع معة الواف تزوجت الام وبقي الابن  
 مع امه وزوجها وضم الابنة لنفسه جرحها والراعيها  
 ولم ير الا ذلك الابن في حضنة الام والابنة عن الحس  
 كل ذلك يعلم العم الوجعي وهو من نسل الوالدة بعد موته  
 الا ان حضنة الحصة المذكورة ونعم انه لا يستقل منها  
 انما من ذلك فتتبع الام بولك وتعمل ما ينبغي من  
 دفعة الابن ومثونه من عندها واما الجرح فانما كان  
 ينبغي في الجرح من مال له حصة اذ ليس في مستقل  
 الحصة ما يطوع بنفعها اعاز عم الوجعي فلما لم يكن لها  
 هن الحالة الموصوفة ستة اشهر او نحوها وكلما  
 الام من العم الوجعي ما ارتفع من الغلة في العام السابع  
 في العدة كتمت يمينه في دفعة الابن وكتمت وبقيا  
 ما لم منه امتنع العم ذلك وقال ما انك في الجرح  
 وانا احضنها وارجى الانفاق عليهما من استقلالها  
 فان نفقة ثمتا جعلت في ملكه وقال الجرح والام انت  
 من نفقة الحضنة ستة اشهر ولم تنف في مالها في وقت  
 لشيء من ذلك واما في مكان اكثر اعمها اضرارها  
 من العمل اخبرها بعد الميراث السابعة **باب**  
 اذا كان العم الوجعي قوتك من اخيه في حضنة امه  
 وهو المتزوج والبناء بها الميراث المذكور هل على انه انما في  
 غيرها الخبي له في تركه عندها وجعلها من ماله وليس له

اخبرها

اخبرها بعد الميراث المذكور الا ان ثقت نطسها له وتضمنها  
 في جعلها له وهي رواية في ما ابوا صكاف القوس وبقيا  
 اقول بعينه بزرشوه هو الذي اقول به والجزء في الميراث  
 الذي في مثل الام والعم في ان لا تعلق الصفة منه  
**وهذا** على قول الصواب الا وفيه من الحاجة  
 انما عبادا وكتب اذا كان الابن في حضنة الام والابنة  
 في حضنة الجرح الميراث المذكور كما وصفت والموصي علم  
 بولك وتزويج الام وتزويجها فلا عول له في حضنتها  
 بعد ذلك ولا رجوع له فيها واذا ترك الحضنة الواجبة  
 له في حاله في جمع اليه بعد ذلك وبالله التوفيق  
 قاله يونس **باب** له انما في حصة عمه  
 اذ نزلت فافققت بولك واجتبت ما في محاسبيل بن  
 زكريا القحطاني يونس بن عبد الله بن مقيما قال وصيل  
 ابن زكريا في رواية مطروقة تركت ابنتها حصة من  
 زوجها من حصة ونها ام لم تطلقه ايضا في هذا  
 السنة وقال اذا انقضت السنة فلا تسبيل للميراث على  
 حضنة ابنتها ففعل لها بنفقه ان يكون ما بها حصة الجرح  
 اخوة فقال الفلاح وتم ففعل له ما من عجزها ان تقول  
 انما في تركت ان اطلقه في السنة اذ علمنا ان لا يقع اف  
 قلنا في فعله انقضت السنة علم برؤي في اخوة في  
 ضرر السنة لا يبق الا في السنة ففعل في الفلاح في هذا  
 ثم قال كذلك هو ففعل له ففعل فيكون الحرة اخوة  
 ما لم في السنة الثانية فقال نعم **باب**  
**فان** الجواب رضي الله عنه في وطعة من انظار







تدرك الوحي في مصقلة ليس حجة على اتيانه المحور  
 ولم الفيل في اصل عصمه من الحانوا ويحيى البيع  
 في هذه الاية المذكور لقولية البيع **مسئلة عاشر**  
**لما** الجولي رضى رضى عفى في امارة عاشره راضيا بلغت  
 اليه عن حاشي ان كحا وليها من زوج وحيها اليه بفرا  
 وتجاها عفى فاما كان يفرصة اشهر رعت الام  
 الحاضنة ان رضى العيا بالزايتم على ما لا يفر من رضى  
 اذا جعلتها عارية من عفى من انش من عى اجتمعا ترى ووفد  
 رضى ان الحاضنة كالابا وكالوجه فمارى في ذلك  
 ام لا يفر فو لها في ذلك وان تطول بالبيعة على موضع  
 فيستمر به عليها اذ عت **عاشور** **تكم**  
 اخو الفاسم في شملع اصبح ضمة على الابا في انقته البكر  
 انه يصرف فيها زاد على مفرار الفف من الم بطر او السبنة  
 ليس يكونه صرفه الاية ام ناي تم وقال في الوضحة  
 ذلك للابا في انقته البكر خاصة في اما القريب وانولي  
 في وليته فلا يوبه اخول **وكتب** اذا فم جلوت  
 في هن الفارقة قبل بلان الفوف قول الام وانقته  
 ذلك من تعليل ايم عى من التصريح بشل هن المسئلة في  
 وما رقه فانه قال اذا جعله الفوف قول الام في هن  
 فم عى من رجل الاماء بها تم يستخير وفان الاماء  
 بملوفق بها فان كان تعليله بالعبى في مستوف في ذلك  
 ادا الام والام فخير القيمة اذ يفر من مع الام غاليا  
 مثل ذلك وعليه في عاشره وقع انقته في ذلك مع  
 كفى من العفا فاستصوبه وتكملوا الاستمر لها به دار

واستحقصوا والله  
 الموفى للصواب  
 مسئلة  
 ٢٤

**مسئلة** حادية عشر له الجواب رضى رضى عفى  
 في رضى عى بضم املاك فيضمة على ذكورهم ذورا ايم  
 ومن ملات منهم من جمع نصيبه الى من يفر وحتى اطلع فيهم  
 مولود في ذكول معهم في الحبس المذكور ولم ينالوا فيه كرك  
 رضى رضى باليوم الى الان مرفع بضم غلاب وتشان وارا  
 انهم بعضهم بعضا فيهم يفر من فابن واذنى بعضهم  
 على بعض في حرمته وصفي ثمرات وربما ال ذلك نصيب  
 الملك المذكور وعلقه الان ذنوس على اخرى عفى ففام ارضه  
 منهم ونسوا الواد خال مطا صفت منهم بغير حرمته واما  
 سلبهم من ذلك وقالوا لما نخرج من ماله ونفى نعم بليرنا  
 وانقر رضى رضى من عفى ايم بالضمق اخوانا ففانوا  
 ان كتم الكفى ثم منا وايم واخضعت منا قبل حب فيه ايم  
 الفسمة فسمته اعتزال واعتار وعل الملك ففان خال  
 الخطا من غير فيه محسم الضور فيهم والمال كالحل الكفى  
 من مفاص وايم من زوج او فعل كى وهو القالب عليه المراء  
 والبيل خرقه له وار رايك كى الارض البيلضا ثعب  
 وجه الخلف فيه **عاشور** **اختلف** اهل العلم في جواز  
 قسم الحبس فسمته اعتزال واعتار والى اقول به في  
 مصقلة ان الحبس عليهم ان انقوا على فسمته المراء  
 عتلا او الاعتار فيه لم يفر من الخلف في ذلك وكذلك  
 ان انقوا على وجه جاز من كى البيلضى والمسا فات في  
 التى وانه يفر بعض من بعض او من عفى او جيل في  
 ان لم يفرق في عمارته والى ايم **مسئلة** **تكم**  
 عليها التعقيب الحلو البيلضى هو ان رضى رضى عفى رضى



بلع من رجل. اخذوا به بتمنى حال والبائع فيها ما كان عليه  
 المشتري بالتمنى ارضعا شهي وهو يسكنها ابل فلما  
 كملها الاربعة الاكثر وكلب المشتري واليه الغم عليه  
 بكي. المزة المذكورة وفلا لم البائع لم يسكنها الا ان احتجها  
 في التمنى فلو اعطيتهم يوم البيع لم يسكنها فعمل ضرر  
 عليه الذي المشتري به **الحاوي** في ذلك  
 من خوفه في المرونة عن ذلك ان الصلابة الحقة حسنة  
 في التمنى مغزلة مغزلة الرضا واما ممكن البائع في الرار  
 ونسواك حل يجب عليه كذا. جزاك اني مختلف  
 جيم في الرهن اذ امسكته المي نهن فمجا على قول من  
 وقد ان يلى من الرها. وعلى قول المشتري يكون عليه  
 الثأ. وان كان في المسئلة في جميعا عن ذلك بر الحس  
 في الحقيقة في كتابا الرهن منها ولا حسنى في نازلك  
 انما كذا. عليه ما في الرهنون بالتمنى نصيب الرهن والمقيد  
 ما يعنى قوة المشتقة الشئ **وهذه الكتب** انما صليت  
 في هنر النازلة فاقنيت التي يعنى عن ان الرها لم  
 للمسا في البائع في الاكثر المذكورة على قول من وضع في الرهن  
 ما صيما وانما صيغة في هنر الرار والمشتري وصير واية  
 ان الرها سم عن ملالك **مسئلة ما نية له**  
**الحاوي** رضي الله عنه في رجل تزوج بيمينته الوتلي  
 عنها الوضع عليها بصرف مملو فمحصون مشفاه القوي  
 والى عتقون فلما اراد الاقضاء بها صبي الزوج ادى  
 الوصي في النفر في ما ع الاشارة مع شريك له جيم  
 ثم فلم الرشي يك على الوصي لياخذ بالمشقة فقال

الوصي



الوصي ان لا عقر عليها التجميع في الحصة المذكورة  
 اعلمتها بذلك فاقبته وقال في الارض النكاح الا ان يكون  
 نفع من التجميع ولو اعطيت في نفع حصته حتى يتم  
 ما رصيف النكاح انزى وفك لونه فو لها قابعا لها  
 في هذه التجميع وبطلان المشقة ام لا او يضع عليها  
 وقول وصيها **الحاوي** في قول الوصي خالف وهو  
 محمول على الوضوء وما يلقفت الى قول العتمة وذلك في  
 ان يميز في التوب وفي وما يقيد انه اذ اعى في الزوج المرونة  
 العلى عن وضامه نسب في عقرى مع في العوض والوصي  
 دون التسمية العلى ان جعل الوصي لزم لها وجاز عليها  
 ولذا قال التجميع عليها لياخذ بالمشقة فله المشقة  
 بيمينته يوم عقر النكاح **مسئلة ما نية له**  
 عن الاروقية المتناور في الخمار الجواب رضي الله عنه  
 في رجل تزوج بيمينته صبيات ووصي عليها  
 امين وجعل في اخيه محض ما عليه من الاقضاء في  
 الصلوات وكان التمس من المذكور في تزوج جوا من ميمنا  
 في حيلة ابعا ثم توفيت عنه ودخلت الثانية  
 بطلانها ثم ان التمس في الرار اذ قال على ولم اخ  
 اخفى منه اراد نظام الاقضاء الثانية وهو كجوها في  
 احواله والصيغة بقى فلا في عشر سنة غيب انما تم  
 فح وذهبت الام الى الوصي والمشتري ما جعل الوصي  
 من ان يمسها المذكور المشقة في العقر المذكور منها ومقتضى  
 التمس وما احتج بالام والبيعة في دفع الوصي  
 في ما لها وعنه ذلك مما ايجوز فيه غيب صفره واراد التمس







وشيئا من عن رجل فاشتبه له امره انكسار من  
 عبوة بصرفا معلوم جعله على زجسته والقزم مع ذلك  
 عليها من حاله و دخل العبد بالاعتق و بقي معها صرة من  
 على من او نحوها ثم على اعتقها اياها بحسب ما يعلم فإراد  
 المستعمل انكسار من الامة من روم او غيرها و قد الامة  
 على ذلك جوهر الامم الى الخلق ككله اذ كانت ملجأ به  
 عصمة الامم فيهم (تسمر في ذلك برأيه وانكسار زوجها  
 اخرج من لقا وجه الخلق في ذلك وكيف التوصل الى حل العنة  
 الاولى في او ثقب كان وجه الصواب فما  
 صارت عنه ان يفتل العبد ما لم يات الخلق به فيثبت  
 مقبب عبره على اى وجه علم فاذ انبت ذلك كمش  
 الخلق عنه حيث يثبت من الخواص فان كان العبد صغير  
 او خرج بلوى احد فثبت من فان لم يثبت اعتق عنة  
 الوفاة دون الخلق والتمس من الاصل اذ في ذلك ما يها  
 كعنة الوفاة على المشهور من انتمس ثم فعلت للارواح  
 وان كان من الامم جنتون بفعله لا احراز الا يثبت الوفاة  
 ولا يثبت بالتمس بغير العمل و اما ان كان في وجه على عني  
 وجه الاتفاق فتطلق عليه امراته بعد البحث عليه و اذا  
 اقم العبد ثمة اذ ثبت وانكسار زوجها اذ في حقيقة الخلق  
 ان يثبت ذلك انكسار الخلق على كل حاله فقل بها او كس  
 من خلو عن الامم الى الخلق انه قد في امره خلو  
 بها ان في زهره جعل حوت ثم ينقض امره (تسمر فان كان  
 خاها بما دخل فيه عزرة الخلق و ما اصفه باليمن وان كان  
 من يغير بل جعل اذ به اذ ما وجعا وجعله نشر في العبد

وشيئا

وشيئا من عن رجل انكسار بلوى فلهذا اعوام  
 او نحوها فزى بحسبه و اصل موضوعه ان له ابنة بغيره  
 وامتنع من بلوى في ذلك من الانتفاع به حتى توفي وفات كل  
 واحده لها نصيبها اذ لم ير العبد و لهما الاختلاف و ابنة  
 على تعيين الحقيقة في او ثقب على الوجه الذي ذكره  
 والواحدة وعينها ان يعتق كل من ولو ميراثا لو احس  
 منهن واما بغير ذلك نصيب من اذا انبت ذلك من قوله  
 ولم يكن للواحدة فيه ميراث ولو ان لم يلا فقل ان نصف ما  
 يملكه الا يكون نصيبه لثلاثة لثاني له وجه في ثلثها  
 في اصله في ثلثه في ثلث اعوام لا كل واحد منهم يرثه  
 لثلاثة واما نصيبهم ان ذلك ينقسم على السواصل  
 بما بينهم و يملكه الثموني وتعطل عن رجل  
 اذا لم يظرا له من رجل اذ في العلم من فصل بعزرة  
 معلوم فلما سكن الخلق على رفقته انتمس في العلم ومضى  
 من الخلق بعضه و فع بينهما اختراع اعقب ثمانية منها  
 فيما بين من العلم فطلب من العار من الخلق بمواهب  
 الاربعة الاثني في او ثقب في ثلثها من الخلق  
 فاذ في النازلة ما خلقوا من ثلثها فميراثهم ان يكون  
 الثلث اذ لم يمت من ثلثها و من ثلثها من ثلثها او من  
 ثلثها فميراثهم اول العلم والميراث في ثلثها من ثلثها  
 التي اظهرت من ثلثها كل ثلثها ما يوجب والوجه  
 الثالث ان يثبت عن الثموني و لم يثبت له و فقل في ثلثها  
 اقول به في ذلك ان ثلث من ثلثها الثموني في ثلثها  
 فان الثموني لا يبرر في او ثقب في ثلثها من الاربعة







قول بن القاسم اصوب **وسيلان** عن رجل عن  
 وضع بينهما فتشاجر فقال آخرهما لصاحبه مال الايتام  
 ونعت في الترتيب فجاوبه الاتي وهو مال اذا لم يكن في آخر ما يورث  
 واخت فبيخته فلا امل في **عناوين** التي اقول به  
 في حق النازلة اذ الجمل لازم للرجل الحارث بالتدعي في الفراء  
 وصفت فانه عن صاحبها يعني بها يجمع منه فربما  
 ياخويه واخبرت من اهل بيتنا من قال ليس كمن القاسم في  
 نص التدعي في قيام لان المفروض عنده والعجب منه كيف  
 قال هو اهل الاكلان واني هو مما كتب في عمر بن عبد  
 الحميد بن الزبير بن الحكيم اذ سألته زبير عن رجل اقرى  
 عليه وعك اتوبه وقرى عك او اخرهما فخر له كتاب  
 التوبة من ان ياتى عك اذ وصل الى الامام من المفروض  
 غيره وايرى انما من مصلحة المرونة فيمن فرق بينهما  
 في حق القيام في ذلك للوالد من خوفه وللوالد من خوفه  
 وان لم يكونا فلا خوف وهو القاسم في الجملان يقوم عن  
 نفسه او عن غيره فان كان فلا يجمع عليه فله ذلك  
 اذا ثبت انه ليس بغيره الا ان قال يقوم بحقه ولا  
 الاول من غير فان اثنى به حتى يجمع ربما يصل الحق  
 عما قال مالك رحمه الله والشيء عكاه فيمن قتل عمرا  
 فقتل هو جيب القصاص ولم يقتل في حق عك ولا ربه  
 في غيره وانما وحقا وعك افعال فيمن مع العاصم  
 ويقتل او يصرم عليه ذلك ولو تركت القصاص حتى  
 ياتي الضمير بكل الهم وان كانت هذه المسألة تختلف  
 فيها ولا تشبه من الترتيب ما ذكره في رواية اخرى القاسم

انفصل

انهم يملون ولا يشعرون ان يكون ذلك الفرق في حق الواحد  
 فتأمل على الحق ووقع ايضا في الاسوية انه متى قام به  
 بالفرق بين المفروض والمنفصل او اجرة او غيره او انما  
 فانه **انما** **المنفصل** عن كل زوج انما  
 ثانيا في صوابه ان الزوج عليها فان رجلها اخلت عليها  
 كالزوج المنفصل فلما دخل بها وبقي منها اياما انكشف  
 ان للزوج المكون زوجة اخرى في عصمة من يعلم بها فعمل في  
 حق من كل زوجة اخرى ان يفرق الاول كما وكيف ان يكون  
 ذلك في عصمة اهل بها في نفسه فلهذا لا الاول وما  
 فان ربه ذلك **انما** **المنفصل** ان المنفصل لا يزوج  
 بينهما ولا يحل له انما اخرى انما انكشف البع من امر الزوج  
 الاول ما قاله في كل رجل من انفصل مثنى ومثلك ورجاع  
 مع العزل بينهما ويورث من كل الزوجات ما وقع لذلك في  
 العتبية من سمعها شرب **انما** **المنفصل** انما في حال احوال ملك  
 عن خطبة امرأة وله امرأة كانت ام وكلر قبالة ان يطلعا  
 فابي واسواله ذلك فبقي كهم وضربا عنهم حتى تزوج امرأة  
 اخرى فصار له امران فان شرب مع انهما خطبتا فعاد  
 ما اتروا عن الا ان تطلق **انما** **المنفصل** انما في التبع كانت  
 سالته خلافا فقال لها انما اوصل فلما فخر والملك  
 فقال اشهر وان امرى طالق العتية اذ لم تزلت في  
 عفو وتطام منزه وهو يورث بذلك اليك انما **انما** **المنفصل**  
 هم انما الاول في كانتوا سالوا خلافا فلما بلغ الغرم انهم  
 لم يطلها بهم التبع ما نوا سالوا وانه انما طلقوا في تزوجوا  
 نكاحا وادى فبال النكاح فلا اراد ان يفسخ ولا امره ان يفسخ

المثروجة



الا ان اراد وارو عليه العيني بالله ما خلق الاخرى / الا ان يروا  
 مثل من اراد ان يثبت له امره ليس له غير ما هو عليه ذلك  
 فهو ثم تزوج ان يزوج رجلها بما قبله فخلق امرته ولا  
 يعلمون له الا الاولى فقال انما يزوجها من قبله فخلق امرته ولا  
 ونحو ما تشبه في سماع اصبع منه في هذا حاله دليل على  
 ان الزوج يكون له امرته وما قبله بها انه يلزم عليه التمسك  
 من هذا الكلام بعد ذلك وكما حجة وبالله التوفيق **وسئل**  
 عن رجل تزوج امرأة عنده رجل وكلمة في ربه  
 واشهر له بذلك الحمول فقال له انما يزوجها من قبله  
 وكلمة منقوضة افتمت في جميع امور ومطالع وقيل لو كان  
 ذلك والتمسك ثم ان الوليد انكر ان اراد بغير ذلك ان يولد  
 غيره على ذلك حق وكلمه وان يخلص عنه في ذلك فعل  
 يصح للوليد الاول ان يولد غيره على ذلك حق وكلمه وان  
 يخلص عنه في ذلك **او سئل** ان يزوجها من قبله  
 بعد ان اذا ان قتلها مع زوجها اليه في جميع امور الموكل ما  
 شاء من توكل واستمر وبهم وعليه ذلك ما لم يجاب به  
 شيء من فعله فان اعترضه من قبله في سماع عيني  
 وسماع اصبع وبه حكمه في العطلات وتاريخه او الوكيل  
 ما يولد غيره حتى في هذا الموكل ذلك اليه قبل له انما ذلك  
 اذا وكلمه على شيء بعينه بخاصة فيه او بغيره وبيد  
 ذلك في المرونة هو ان ابن الفاسم قال فيما في الركلات  
 في اني مسئلة منع مالك فيما لو كان ان يبيع من سلفه ان  
 انما عينا لم يملكه فقال دهرنا بعد او كفرا في التوكيد على الاستمرار  
 في بعينه او بغيره **الشيخ** ان الوليد اليه وهو الموكل المولى

(اليه)

اليه من اللزوم يكون كلما صنع من اقاله او ووجهه او منقضى  
 اذا لم يكن فيه فعل كلياته هذا اذا كان له جميع ما ذكره في ذلك  
 بغير من يخاصه عنه ان شاء لا سيما اذا كان من يبيع  
 المولى في الخصومة وانما في ان يستاجر احمي او يبيع  
 خصما فان قاله ان يبيع من الموكل ثم يبيعه الا بما كان له  
 ولم يبيعه بما كان له غيره فعل له في ذلك المودع والمفاد  
 لم يبيعه المودع والمفاد في المال الا ما بينهما وان من  
 ان يبيعه المودع المودع ومنه من يبيع المولى للضرورة فان  
 قال المولى في هذا شيء لا يجوز للمفاد في اربطه في غيره  
 كما يولد الوكيل غيره قبل له في نوع ان يبيعه في المال  
 في من ان يبيعه في ملكه في المفسد مفاد في حياضه لغيره  
 كلياته في غيره له وايضا فان ان يبيعه في حياضه في  
 مستثنى من الاطراف العاصم كما يفسد به ولا يفسد عليه  
 وفسد جميع المودعون والعقلاء المتفردون ان عقول التوكيد  
 اذا لم يفسد في معناه واذا كان فيه التطلع لم يفسد في ذلك  
 ما يفسد له وفرضه هذا لغيره انما في المفسد اليه من مفسد  
 فيفسد الى حواديقه لا يفسد في التوكيد الا وكل فذلك فذلك  
 وكلمة معروضة جارية في جميع امور دفاع موكله وكل  
 يقول يفسد ان يثبت مثل هذا في عقودهم انما في خصوص  
 فان ان اراد منهم ان يخلص في حصاص بعينه وان ثبت لهم فذلك  
 يتكلمون الا في ذلك الشيء وحده او ما يبيعونهم وعلى  
 ذاك جهود العويص في عقودهم ومن اجفاه عنده من  
 قريه في بيعك باصونه وبيعه في انفسهم **وسئل**  
 الجواب عن ربه عنك في التوفيق يكتب في عقود مبرات







ذلك من مال نفسه في اثم موثقة انفق الايقان عليها دون  
 ان تعلم الزوجة بذلك فلما كان بعد الظلم والاتفاق بصر  
 الشهود فاضت الابنة فطلبها اليها مع محملها وولدت اياها  
 على الطلب المزكروا بها فاعل الى فلهن موضعهما ما استجتم  
 الزوج بما كان انفق من ماله قبل وفاته الا ان اتفق بقول  
 ما ارضى بهما فعمل في هذا الزوج ولم ذلك وحسن في بنة عمن  
 به لينا عيني لينا هل يلام الزوج ما فعل الاب مع انصاح  
 الحمة الاعوام ام كايلاهما **فما و**  
 في اثم صولك ووقع عليه وما يجوز في الزوجة  
 ما فعله **الاب** ان كان كافا في ولايته ولا ينفق على ابنته  
 المستورة من بيتها فليس له ان يتبرك من ماله شيئا  
 ووجب لها والتاخير ان تزكروا معها في ماله عقيم  
 الا ان يكون فعل الاب ذكيا للابنة مثل ان يكون الاب  
 الطاهر مليا ما موى الحملان عزمه عن حلولة التميم  
 ويأخذ الفلح بقول بن يقول انما في ولاية الاب حتى يخط  
 لها من الاعوام الستة فما وقعها وهو الزوج كان الفسوق  
 يفتون به وانما صوبها ابن ابي رستم فيجوز عبيد  
 ما فعله الاب عليها لم يقب الزوج وعزمه **فما و**  
 القراء ورضي الله عنه في فتن كثير منها علق زعمي في  
 ارض غنيها انكس باها فباع اخرها حصته من بصل الرعيان  
 التي في ارضه المزكروا ذلك من بعض ثلاثة اعوام  
 جعله في الارض المزكروا طلب الشريفي التمس حصته  
 الشفعة في ذلك التمس في بئر لينا هل يجوز تمس السيم  
 ام كايلاهما **فما و** القري رايك القتيابة من شيوخ

و

وهو الف الفرية ان لا شفعة في فعل الزعمي انا اذا صبح  
 وانه يجوز بيعه وما قسمته الا في وقت استيحاء الزوج  
 جميع شجره واستفلا له عا وجه الا وضو عن اخنوخ  
 في الكيسر والخطا وحسن دفع البصل فاذا كان  
 ذلك الوقت جاز بيعه وذلك عن ما في شجره ما لم  
 واخر بر والري تفر عليه الاصول وروايات الفقهاء  
 انما حيلة مع حق حدة للتحلل الا قول مالك رحمه الله  
 الصلوة في ما لم يفسح بين الشئ كما من الضرر والارضين  
 والتملح والزرع والشمير وما يفتصل بثلث من حله او في  
 وعمل ابو الوكيل بن ريش اعطى بثلث مالك فيما كان  
 من شجره الارض او مفضلا بها في التمر والزرع والارض  
 المحللة اذ ابيع ذلك مع التحلل والري اذ ابيعته مع الاصل  
 فمرة قال في ذلك كما له وضو منفصلة من الارض ما شفعه  
 فيها فذلك هن الحيلة فانما تبيع او يصل الرعيان في بطن  
 فيها الفوقاني لتخلها بالارض ولا في في التمر والزرع  
 بئر ان تبيع بدم الاصل المتعلق به او غير ذلك  
 في الاصل لا تبيع بالزرع تقدم للشجر اقول وصلى  
 بلا ح والماء اعلم انما قال بقوله في ان خلاها والماء ولي التوفيق  
 لاري موارق **فما و** الجواب وضو الله عند في صبية بكي توفيق  
 توفيق ابو طاهر كذا في اري باطية انا ما عليها ولو اخطا زوج  
 ليس من ذوات محارم وزوج اخيه بكثر الرخا حصة او الصبي  
 المزكروا البكر وورثها عا ما ينظر في الصبية وتمكث عليها للصبي  
 اخ من ابهاه صبا الى منع الزوج من الوصال الا ان تملك الصبيته مع  
 امه بصل لينا منعه من الوصال للصبيته من المني الى دار اخته وتصل

علم اختك



علیہ  
السلام

95

فيمس هو عالم او حمت في اليمن







مجزأه في واحد من قسميها . جنسها بالحق الوقت في قسميها .  
 وانما علمنا تليها من كثر . واجود في المثال وترتضي .  
 حقها جاته في جلي . عز الوقت ماله البقي .  
**ثم في آخره معناه** .  
 اذا سلمت في غير عيونا . الى اجل وكان له عليه .  
 عيون مملوها وانما بنفس . لقائه لمصلحة ما الرقي .  
 وقاضية لاس المال فاقبل . فانه جاز ما في يدك .  
 وفراحي . بكان عيسى . المسلم فقام من ورائه .  
**ثم في آخره في تلخيص المضار** .  
 لا ما خيرا اذا ما كنت مقتضيا . عز الرضا في اياها الرجا .  
 قبل او ان كان الله حسي . وجاز اخره في انقضاء اجل .  
 اذا انقضت وجرت النور . وان هلك به لم يطل الموصل .  
**ثم في آخره في حاله من شرائط** .  
 اذا ما بقى من رجل طعاما . جرع فيه الطمع متى استغلت .  
 وغر ما يتنازع وعسى . او المثل الزا اياه بعث .  
 فان المستحال عليه . بمن له الجمل اذا بعث .  
 وبما اتبعك من اخر عرضا . او استغرضت عينا او اكره .  
 وجاء لا يفتي باخل عليه . ويحتمل الطمع كما اجتنبت .  
 فان اخر المال طيب نفس . فزال جاز في نص .  
 وان نفع كعاما او ادا . بعز لم تر به وفر ضمت .  
 لوداء الجمل وجا لم ينجي . وبما باق له ما شئت .  
**ثم في آخره في معنى** .  
 اذا اشتريك طعاما في ثلث . عليه كعام خذ بارجا .  
 فان اقبلت عليه من مائة . فلا يجوز بوجه ذلك .

وان في غيره

وان في غيره في ضاع عليه . لاجاز القاس بها بينهم .  
 ومن كفي لا فرض عنه . عليه بيع وفروا ما لا يصل .  
 بافضه الفرض عليه . واما بيان صحة الحق فيتم .  
**ثم في بيع الرزق من غير ماله** .  
 انما في سؤاله مقتضى . عز الرزق من غير ماله .  
 بغير رجا به جنس الرزق . توليته انت من كذا .  
 وكان الخبز مخراب . وجاء استناده من رجب .  
 فان يد يا لغرضه . فزال مباح واما سب .  
 وان كان في المظهر فضل . اتيت الخراج ولم تقب .  
 وكنت كمن تفرض ومشتى . وصاحبه التبع في خافيه .  
 واما ربا فيضه واجب . كزال ربا العبي من واجب .  
 وهم امتي في بعض نفس . ملكك السبيل عا صوب .  
 بطل المسلم او بعض . واكر منه اذا امتن عيت .  
 وفرض الرزق فيضه . بمانا واما الماشي .  
**ثم في ماله من غير ماله** .  
 اذا ما جلد في غير ماله . كان في شئت .  
 كاعى ماء لله عز وجل . عليه مثله باقية .  
 سواء كان اذا الرزق حالا . لربيع او لو فتى يفتي .  
 وان في الرزق له في حال . فليس يجوز عقول .  
 كما ان الطعام يكون في . وحسين في ماله .  
 ومهمي كان من رزق . وفر حلا رايك للمامنة .  
**ثم في تلخيص** .  
 اذا اختلف في ماله . الى زمان فحان الوقت .  
 وجاء كالباب في الرزق مقتضا . فالا وديك ملكي .

الحواله



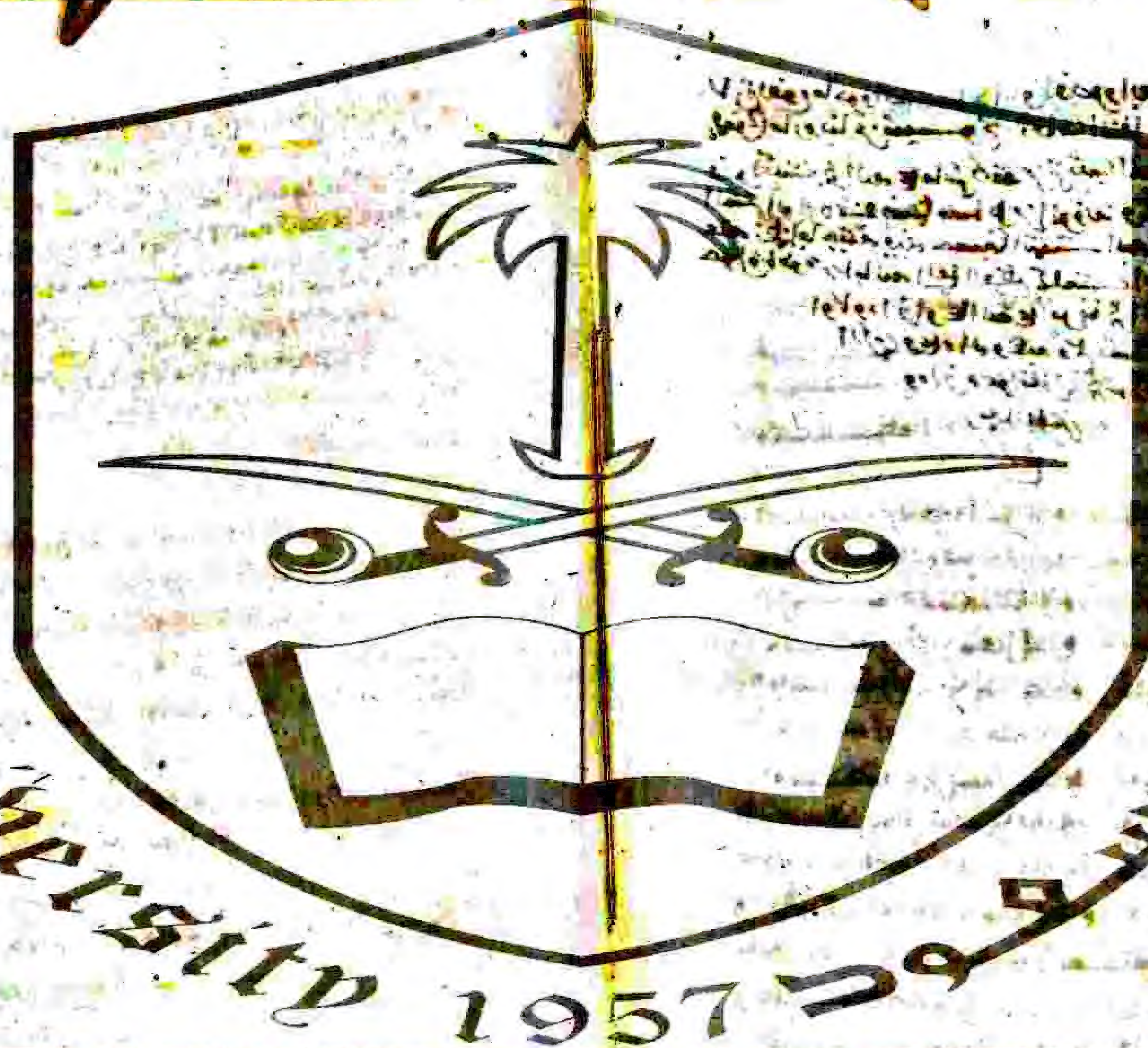
٨١  
 ٧٦  
 لا زال الغنى ما حوروا **سجاد** . ولا قصوا به فورا **عند** .  
 لغنى ما روينا عن شيمسوخ . ثقات النفل من اهل **الزكاة** .  
 فتوالت ثمراته على ما سكر كنه من ترقيت المصايل واجرتها وايات  
 الصخر الواردة في ضيق مصايل من المورقة وتحي من ثمارا وغير ذلك ما سيطر  
 عنه نظرا لما جنته بينه حصصا انتهت اليه على ما له استقر ولا  
 حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم كملت اسبيلت الشيخ النعماني و  
 اولادها تراوحت الله على ما ليس بناكر الله ربنا بفضله  
 اذكره وعلمه له وعلمه ولم تعلمه  
 وداخره عوامنا ان اذكر له  
 رب العالمين  
 ربح

لا زال الغنى ما حوروا **سجاد** . ولا قصوا به فورا **عند** .  
 لغنى ما روينا عن شيمسوخ . ثقات النفل من اهل **الزكاة** .  
 فتوالت ثمراته على ما سكر كنه من ترقيت المصايل واجرتها وايات  
 الصخر الواردة في ضيق مصايل من المورقة وتحي من ثمارا وغير ذلك ما سيطر  
 عنه نظرا لما جنته بينه حصصا انتهت اليه على ما له استقر ولا  
 حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم كملت اسبيلت الشيخ النعماني و  
 اولادها تراوحت الله على ما ليس بناكر الله ربنا بفضله  
 اذكره وعلمه له وعلمه ولم تعلمه  
 وداخره عوامنا ان اذكر له  
 رب العالمين  
 ربح

لا زال الغنى ما حوروا **سجاد**



King Saud University



Copyright © King Saud University







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

زندگیت





رجوعه فيه واو فوع را بعرضه ففقد انتهى **وقد** التوضيح لو قال لا خفية ان  
 قرو حقه بانك كما لو جعل من مجرد العفوانة فله عليك تعلية لان المصور  
 ان في الطلاق المعلق ويطلق عليه واحتاج الى حقه حال ان المعلق والمعلق  
 عليه بفعلان في زمره اجرائته في احوالها فيه بالموجب فهو حقه بالانتماء  
 الذي يوجب له الدخول في جميع المحل في انعقاد التعيينة وهي  
 التي تكون الزمان لوفوع الطلاق غير وجود الصفة لا في الشيء اذا دخل  
 الصفة لا يمنع انعقاده وانما تخرج حكمه الى وجود المصور وليس موجب  
 المحل به وكان نوع الطلاق كما سبق الى بعض احوالها وما لا صور ليس  
 وانما في **المعلق** المخرج معلق **البصل الثالث** في ان المعنى  
 المعاني والمناظر **فصل** في كتاب بيان الطلاق **فصل** في حاله  
 فيمن جلب بالطلاق ١٠ اكل في ان عيب كله بما كل بعضه حقت ولا  
 تنعقه كله بسبب عيبه بالطلاق انتفاجا لبقا للبقاء في صاحبه  
 واعتبر المعنا المراد ومن فروع ذلك ما لو جلبا ليقضي فلانا حقه في يكرار  
 بقضاء فلهما اجبت ان يصره ان يلدوا يطلوا فترفع في المصالح ولو جلب  
 بما كل في الفعل غنى بانه ليس حقت ومن بينهما بان الفعل فريضة له  
 ليس وانما الفرض فيه انقضاء فترفع العلامة به في شيء الكس على  
 فتنوا العلامة المحقق خليل غير فتنوا الطلاق وان خالفه فانت كما لو قبله  
 فلانا عسر ان الفاسع من زوج امرة يصح ان كل امرة الزوج ما عليه الطلاق  
 جلب امرة فترد جديس ان كل امرة في كالتوا البتة انه في كالتوا الثانية  
 يعني ويرفع الطلاق **وعلى** راوي **قال** الطر كونه ووجهه ان معنى تركه للاول  
 ان كل امرة الزوج على عيبه وان كانت في موقعة بهي كالتوا فلما عسر الثانية  
 يوجب الطلاق راوي وكان في الجمع انما الفرض ان يجمع مع غيره انتهى  
 ففرضه باعتبار الفرض فاما في راويان واما في راويان من محكي الميرزا  
 في اعتبار فخر المحبس او لعلته ومقتضى كلامه في حقه راويان ففرضه كما صح به

فلا ما



الميرزا باقر خان الوافي

الميرزا في ترك الوافي عن اخراج كتب الوافي من الرصعة وخذاه له الخلاء  
 مراعاة فخر المحبس او لعلته وان في ما حرره الغاية في الوصايا والعقود من  
 فتن المعنى **البصل الرابع** في ان الحقت باقل الوجوه **قال** الميرزا في كليا  
 نه البغية **فصل** في المحسوس من مزاجها ماله ان البر يقع بالشرها  
 فيحمله اللبث والحقت باقله قال الميرزا في كليا في الله عن وجرح المبتوت  
 ورا بعز ورج لم ان لا تحل باقل التلاح ورج ما في راويان وراجماع كما وفرضه  
 بالعفوانة في المحسوس بلعني فيه اليكس وما يصح بقلب فيه راويان انتهى في  
 الشرح اليكس للعلامة بهي ام غير قول العلامة خليل في فتنه وحقت ما لعلته  
 ما وجد في الوصلها باقل فتنه الى عيب باقل بعضه حقت واستمر للمصور  
 بان فاعرة الشرح ان راويان من المحل في التقي بلعني فيه اذ في سبب ومن التقي  
 الى المحل بالعكس راويان ان العفوانة راويان جفت في مباح وان كذا كما باحة  
 تزني مجرد عسر راويان عليه ووجهه في المبتوت ان ترقب على شها المجمع عسر  
 المحل ووجهه راويان جفت في مباح راويان جفت في مباح راويان جفت في مباح  
 والشاهد في الصراف وزوال اما حقه في كس فيه الطلاق الذي يستقل به  
 الزوج به فلهذا الزوج الى الحقت في كس فيه اذ في سبب والزوج منه الى البرد  
 بقلب تعيب القوي من ذلك وهو فعل البطل في حال وجهه المصور راويان  
 بان المحل با عسر الفعل باكل الى عيب فخر المحبس عن مخرج من اجرائه فكلان  
 كل جزء محلو عليه في فتنه **واعلم** انه ام في عسر في زوج  
 المحلو عليه ومن الشرح في كتاب العنود من البروت واذا قال لانه ان حقت  
 ففرض الراوي فانت حرة فخر حقت احري حقت وفيها به اذ قال في وجهه  
 ان فكلح بر حوال حري الراوي انتهى وتفرع ذلك المصنوع في كس راويان  
 جلب بطلا وامرته اكل حقت الفرض كله في ان يرضى في راويان في جفت  
 ان وضعت ما به بكنه فانت كالتوا فوضعت واخر او بغيره بكنه راويان  
 كما استمر في راويان اذ احلها لا صبر حيات ولا يمانه في صبر حيات ابيه

ابن زيد



حفت قال ان الحفت يقع ما دني العبد **وقال** ان الفاسح ومن قال امراته انت  
 كالحق ان صليت ركعتين وصلا ركعة او احدى ثم قطع فانه تحت وكذا ان حلت لادفع  
 بيت الصبي حتى طلع العبر او اصب صايم ثم ابط الله **وقال** من البهائم ان يضاهي مع  
 او كني من سماع عيسى في كتابه لايمان بالطلاق ان يخرج امراته من منزلهما  
 برضاها ورضا اخيه **فصنف** المرأة ان يخرج مع زوجها واباها **قال** يخرج بكره  
 باجتماع من عا **الرضا** قال **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 يدخل ما قبل الزوج لا يخرج وجهه ولا ذنبا **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 واحده من وجهه وجوب الحفت عليه **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 الرغيف الحفت ان دخل البراء قبل ان يستويها **قال** الحفت ان دخل  
 قبل ان ياتل منه سببا وكذا ان يزوج لو جعل امره باي يزوج ان آخر حكمه بغير رضا  
 كان له ان يخرج **فان** اذ ارضيت بانيه **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 وفيه عليه **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 من كتاب النكاح في اليه **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 ايه **قال** قال لا ادرى **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 ايه **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 بها **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 السؤال **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 ايه **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 وتفرع **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 في رضاها **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 كان رضاها **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 السلطان **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 لم يكن له ان يزوج **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 لم يكن له ان يزوج **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت

بغيره

بغيره ولو لم يكن **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 ماله **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 السلوك **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 وفرا **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 كما معنى **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 وانظر **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
**قال** ان الفاسح **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 فامر **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 ثم **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 ولم **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 اذ **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
**قال** ان الفاسح **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 تحت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 ترك **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 سبعة **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 عند **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 انتهى **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 العدة **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 نقل **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 العدة **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 فتور **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت  
 ماله **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت **فمن** من سهر من الحرام ما اجمعوا عليه من ان الحفت







هو على اتجاؤه وهو ان يتبين ان الفاعل المبالغة في فعله بما يعرف  
 ويكون ما يعرفه على التوهم فلو انما عليه واستبعد من فعل المفسر ان يراى ان  
 ابر القاسم اذا كانت في حوا ووثيقة انما في الثانية المختلف وكما اسر الوجوه  
**فان قلت** قول المفسر في كتاب العقود او من الرواية في قول كوف  
 لزوجته او ان فيه المسئلة حادثة النكحة الثانية انه وقع بالفاخرة  
 بين كلبه اخوان ليصار معها الى الجوار فانما في قولها منه بطلاق زوجته  
 ان لم يصار معها ان يصار وانما ان يصار في غيرها كمل يلزم فيه يوفقت القوي  
 بانه لا في عليه ويتوهم ان ارادته المعية كقولها مما يجمع التعليق وجوب  
 اخذنا كذا اخر واحد انما هو في حقه انه ادعا فيه لقول ويتوهم الى اخره  
 وهو في العا ما يقع من التفتت بالبعث وان المعلوم في قوله رفع يدها  
 منه **فان قلت** ان هذه المسئلة الواقعة من نوع المسئلة بل اليه  
 قال فيها اصل الزجب يقبل في رواية القضا والفتا اعتباره لغيبته المعنى  
 لا يمتنع مع بالنية الموافقة لظاهر اللفظ في انما كذا في الواجبة المسئلة الواقعة  
 على مسئلة التوهم في الرواية **وقيل** ما لم يمتنع لما يعرفه في ما فاسد فهو  
 عليه او فرا استشكلت مسئلة التوهم وراى انما في مع الحق ونظما ومن  
 حلف الا كما ارادته من التوهم ونهت كما اياها جميعا وكما اياها اخره  
 حيث انما وعراها العلامة خلية في محقق للرواية **وراد** واستشكل وقول  
 يجمع التعليق الى اخره ان في المسئلة لا يخلو التعليق في متعدد لا في الحق فيه  
 الحق يواخر من ذلك كما تقع **قلت** وقعت مسئلة وهو ان انما  
 عن متزوج علوق نفسه كلما تزوج امرال جاف نفسه او بوكيله او بوضو او  
 بوجه من الوجوه او بغير حال ضايع او كغيره في علمه بغير نية فيكون كالفا  
 وهذا يوجب ذلك حال ما ليس في يترصد في وثيقة التعليق لعلو بها انما  
 تزوج لمرال جاف على فاع بوضع الفلاو عليه فادع ما انه انما علوق ذلك  
 بانه ان تزوج بامرال نفسه كما لم ينس في تزوجها في عليه جاف نفسه

فان

التعليق في تزوج

التعليق في تزوج في ذلك **وقيل** بانما بعض نية خنا ومن واجبه ومن وقع  
 الاطلاق عليه لقبول قوله في العتيا والعتيا فيا مسئلة ما عشت وكفى  
 الجواز في ذلك انما راي ما يوافق الحق بالتميز في ما يبعد من كلام ابنه من رواية  
 خلافا ما قال في بعض نية خنا بل المسئلة اخرى لما في ابنه من كما ستره  
**وقيل** انما في المواز بل قول قوله في العتيا والعتيا وليست واقعة الخان  
 منه حيث قال الظاهر من قول ما لم النية في ثلاثة اوجه **فان قلت**  
 يقبل منه فيتمتع به العتيا والعتيا مثل ان يخل في وجهه بطلاق من تزوج وقول  
 توبك ما كانت تحت فيصير انتما **فقول** من تزوج حيا لا في مسئلة  
 ما عشت اليه لانه قاس عليه بعد نية خنا وجوب الرواية **قال** فيها  
 من قال كل امرأة ان زوجها ما عشت ببلانة ففهم انما كان في قوله بطلاق  
 بان نوي بقوله ما عشت ما دام تحت في بلانة نية وان لم يذكر لم ينع لم تزوج  
 ما لم يخلص العتية انتما **قال** انما في **فان قلت** من يزعم ان نية في ذلك مسئلة  
 ابنه من رواية في رفع الاستسالة لا للواقعة في نية في اجوبته مجيبا عن  
 لم مطلقه من زوج امرأة اخرى وكذا في صراحة من راجع في حلفه في حلف  
 في لم يخل متراجعا على بلانة في كذا اليه تزوج او ماتت **واراد** مراجعته  
 برأول في قوله لم تزوج لنية فيه **وقيل** لانه ما دام انت الثانية زوجة ما رضى  
 عقيب ما رضى **فان قلت** في قوله ما دام من النية اذا حلف بما اشهر على نفسه  
 والنية فيما بينه وبين الله تعالى وانما في رايه كما انه في جعله من النية الخالية  
 لظاهر اللفظ **فقول** الواقعة السؤال في النسبة المسئلة اخرى وذلك ان  
 مسئلة ابنه من رضى في ما انه كتب في صراحة في وجهه عن مراجعة الزوج  
 المكلفه وهو كذا في انه انما علوق لا حلفا ومع ذلك لم يجعله بمنزلة مسئلة  
 ما عشت السابقة من الرواية **واقعة** السؤال في نية في رضى اطلاق  
 قاله ابنه من رضى من مجموع قول ابن المواز السابق او يكون في كذا اصل  
 في كذا ومنه ما قال المفسر في كتابه لا يمان بالطلاق في قوله كل امرأة

٢٠











لا يتغير فضيلة بوقوع الطلاق عليه في التنازل للزوجة ولا يتبعه جميع الظروف  
 ليس كونه من باب تعليق الطلاق على امر مشروط بشئ كخبر ومما عدا ذلك  
 وارتفع عليه بعض ما كان مستغنياً بل من الغاء التعليل في كذا الباب احتياطاً  
 للمزوج اما لو كانت في المطالبة للضرر او في القايمة بالي امد من الحال بالويع  
 لعل لم يقع بطلان كلاً ولا تنبأ الجملة حينئذ كما اجاب شيخنا العلامة  
 صاحب الرز الدفاني عن سؤال وجهه نتج علق في زوجته انه متى نقلت من مكانها  
 بنقصه او كيلة او بغير نون الطرف او بوجه من الوجوه وانه بمسألة اظهر  
 عشرة اخرى ايضا من حال صرافة عليه تكون كالمطالبة واحدة على ما ينبغي  
 وحكم بطلان حال ما ليس في مسالة الحليبة التي زوجة الفرد زوجة الحال السابع  
 وكما ليه بما صرافة عليه في اسم الحال السابع بوقوع لا ووجه في تمام  
 وكما واما الحال السابع بان تنقل مع زوجها حيث شاء فعمله انقل  
 الزوج بامر الحال الفرد يقع عليه كمالاً **والجواب** ان الله تعالى  
 حيث كانت الزوجة كالمطالبة بما صرافة جميع والقصد من الحال ان امر بوجه كما  
 في حجة السؤال ووجه جميع لعل يقع عليه كلاً واذا انقل الزوج والعلامة  
 اجاب بالصواب وكيفية العطفها هي التنازل المالكى حاصلاً فليست  
 انتما جاتكروا واحضر من الزوجات في مسالة السابع بوقوع وقوع الطلاق في  
 الحادثة الفردية عن غير ما اتفق ووافق في بعض نسخنا العلامة المرجع  
 بموافق السموي السابع بطلان الحال الصادر من السابع في كذا الزوج  
**وجلب** كذا لا من كلاً في راية السابعية ما فيه فقتل **وقد اجاب**  
 ايضا العلامة الدفاني بصر اجابة حكم السابع في مثل هذه المسئلة **ونقص**  
 السؤال ما قولك فيمن علو على بعضه لزوجته ان متى نقلت من تحت كنف والى  
 بغير رضاها وابرأت من ريع دينار ما تستحقه عليه كانت كالمطالبة وحكم  
 باللعين حال ما ليس الزوج في ان الزوج نقل الزوجة الفرد الى محل كاتمه  
 بغير رضاها ما في وكيلة وحكم حال السابع الزوج بوقوع وقوع الطلاق فيها

مف

مف

مف

العمية قبل اذ الحليبة

وبقاء العمية بمسالة الحليبة الى زوجة الفرد زوجة الفرد الى حال ما ليس في  
 عليه بالله ووقع عليه الطلاق بنقله الى كنف السابعة ويحكم عليه بوقوع الطلاق  
 لم يمنع حكم السابعة من ذلك **ونقص** الجواب ان الله تعالى اذ احل المالك  
 بوجوب التعليق قبل حكم السابعة في بعض حكم المالك واذا اتت البعثة  
 بغير رضاها وابرأت من ريع دينار ما تستحقه عليه **والجواب** في السابعة والى  
 نقل الى انما ودموا في ما اتفق عن الزانية **والجواب** ايضا عن سوا ذلك  
 صورت ما قولك فيمن علو على بعضه لزوجته ان متى نقلت من تحت كنف والى  
 رضاها وابرأت من ريع دينار كانت كالمطالبة وحكم بطلان حال ما ليس في مسالة  
 ما ليس في مسالة الزوجية الفردية انقلته مع زوجها كالمطالبة واستمر على نفسه  
 انما رخصت ما تنقله مع زوجها في المكان وتوجهت الزوجة الفردية الى من اريد  
 للجماعة وانتقلت من العود مع زوجها الى من اريد بمسالة النكاح لعل ان  
 بطلان من حال كنف وينقل بغير رضاها الى اولئك فيسمل التعليق بانها قد  
 عاينها كالمطالبة بالنقله **ونقص** الجواب في كنف الى حال كنف ونقل من  
 اية الى المكان الفرد بغير رضاها وابرأت من ريع دينار كانت كالمطالبة  
 بالتعليق الفردية بان حكم مستمر ولم ينقل بانها قد انتقلت ووجه عن الخطأ  
 بانها اذا انقلته الى مع الزوج بغير رضاها حتى ما خلت التعليق فقتل  
 بطلان الماعدا الى حيث ايتها ونقل بغير ان **استفت** فيمن اخذ التعليق  
**وفي** قال ابن رستم في البيان ما روى في مسالة ما لم يمتدح امرأته وشركه عن  
 النكاح ان لا يخرج من البيت بغير رضاها فان اخرجها بغير رضاها فامر بفسخ  
 فخرج ما منها باذنه **ثم** قال له يعرف ان خرجت مقد وافر بكية ذلك الموضع  
 رية الى المرفقة قال لعله لم يكن **ابن رستم** يحتمل انه روى ذلك لعل عليه انه  
 جعل القليلة على نفسه ونهت ان لا تكثر ربا بالمرفقة **ويحتمل** انه روى ذلك لعل  
 المعنى ولم يلبثت الى اللعنة **وفي** في مسالة عيسى بن الطوع لعل ان لا يبرأ  
 السابعة النكاح يلزم في النكاح كالمطالبة **والجواب** فيمن علو على بعضه لزوجته ان متى نقلت من تحت كنف والى

مف

مف

٢٠







الخالصة بلينة المحلوبة لها كما كونه وتيفة كما لم يخفوا وانما علوا الكلا في الصبر في  
 دورا من اقلاد برز وجود الصبر ثم ربارا من جانبها وهو سيرة وسياك كلام الفرائد  
 وان كان التعصير في الوتيفة بالواو وانما اذا المعصير المعاني لا بالواو كما سلب وانما  
 وقوة مجرد الصبر من غير فليان منها بغير علق ما فيه وكذا في قول الفرر المتفق ان لما  
 اطلع **انفسه** لا يرفع الظلال حيث لم يقع به **فيسمى** شرح التفسير للعلامة الفراء  
 ونصه بالعقل الثالث في حكم ما اذا ارتب مع كون عاصي لم يجر لا يحصل من عنده صوابا  
 ان كانا كالجح وان كانا على البر لم يحصل هذا حرصا والى المعلوم بعينه ان الحاصل  
 للمعنى المعنى في بينهما فالسارحة مثاله ان **دخلت** الدار وكلمتا زيرا فانت  
 حرصا على عيسى معا فلا يحطرا عنده صوابا **وقال** البراءة ان دخلت  
 الدار وكلمت زيرا فانت **حرصا** لشررك **احرصا** انتهى **فيسمى** **الفرقة**  
 بحسب ما يرتضيه الحال من استعمال الباب وكفى **لا** استغفار وجود الفرقية  
 وجود البال كجائده في هذا المقام لم يقع مراعاة وجمع **لا** ايهام **فان** راء الزعم لم يقع  
**دقيقا** رصيف **ولم** **يرحمه** قاليه **لم** يزل متصعبا **لا** لم اجابته  
**راو** طاب **فمن** انعم الله عليه بالوفوف كما ما يحط ضد **المنزلة** المسائل من  
 البروع والبراهيل **فليجهد** راء **لا** يتقاع **ومما** تعاق **وليعمار** راء الى الجمع والوفوف  
**يعتبر** المدام الخلاق **ويما** له سبحانه وتعالى الاستعانة في جميع **راحوال**  
**في** البر والمحال **لحرمة** النبي **ولا** **قال** **فقال** **مؤلفه** **جمع** **وهم** **شوا** **ورد**  
 كما تبعد **الحروف** **ومرتب** **كلمة** **الاصنوب** **العبر** **او** **غير** **الى** **الله** **سبحانه** **وعلى**  
 كما المدعو ببر **الوزن** **من** **لحم** **الفرائد** **عبر** **السم** **ذنبه** **وسم** **يكنه** **الاربعين**  
**عمر** **بني** **او** **اسم** **سهي** **شوا** **المبارك** **سنة** **احمر** **وسم** **وتسعا** **وحيثما**  
**الله** **ونعم** **الوكيل** **والكرام** **الزئ** **بنعمة** **تتم** **الطالحات** **وتنزل** **الى** **البر** **كما** **وحيثما**  
**وسلام** **على** **عبادة** **الزئ** **اصحبا** **فجر** **التاليه** **المبارك** **بكرام** **وحسن** **عونه**  
**وصلى** **الله** **على** **سيدنا** **ومو** **فان** **التيه** **الخير** **وعلى** **الهم**  
**وعليه** **وسلم** **تسليما** **الى** **يوس** **الريون** **واذ** **دعونا**  
**رنا** **لكرام** **رب** **العالين** **وما** **حول**  
**واحدة** **ربا** **بالله** **والعا**  
**رابط**  
**الهم**

السحاب ٤

وقد ان

لعله البال

لعله لا يهمل





مكتبة المصطفى الإلكترونية

[www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)

[www.مكتبةالمصطفى.com](http://www.مكتبةالمصطفى.com)

Source / المصدر :



KING SAUD  
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>